قانون نامه مصر

"الذى أصدره السلطان القانونى لحكم مصر"



ترجمه وقدم له وعلق عليه

دكتور أحمد فؤاد متولى

وكيل كلية الآداب جامعة عين شمس
ورئيس قسم اللغة التركية



الإهداء

إلي روح المؤرخ الراحل الدكتور أحمد عزت عبد الكريم الذي يرجع إليه الفضل في توجيه نظري إلي ترجمة هذا القانون والتعليق علي المصطلحات الواردة فيه وعمل مقدمة تاريخية له .

دكتور

أحمد فؤاد متولي

إعتراف وتقدير

قمت بزيارة ودية إلي منشية البكري في سنة ١٩٧٦ حيث مكتـ
أستاذنا الكبير الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، وحينما تجاذب
أطراف الحديث حول التاريخ العثماني ، وجدت الأستاذ الفاضل ر
الله عليه يشير عليّ بترجمة قانون نامه من التركية إلي العربية ، نـ
لما لمسه فيّ من اهتمام بالوثائق والمخطوطات التركية . وعندما أبـ
ترددي في ترجمة القانون لجفاف محتواه ، ألح في الطلب ، فـ
للرجاء ...

قمت بترجمة النص التركي الذي حققه الدكتور عمر برقـ
وانتهيت منه في سنة ١٩٧٧ .

ومنذ أن ترجمت القانون ، وأنا لا أبخل به علي أحد مـ
الماجستير أو الدكتوراه رغم أنه لم يطبع بعد ، وقد انتهي كثيرون
رسائلهم بعد أن استشهدوا بمقتطفات من القانون ..

وأسجل هنا اعترافي بالجميل لأستاذنا الراحل وتقديراً لتشجيعه
رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته ، إنه سميع مجيب الدعو

دكتور
أحمد فؤاد متولي



إعتراف وتقدير

قمت بزيارة ودية إلي منشية البكري في سنة ١٩٧٦ حيث مكنني أستاذنا الكبير الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، وحينما تجاذبنا أطراف الحديث حول التاريخ العثماني ، وجدت الأستاذ الفاضل رحمة الله عليه يشير عليّ بترجمة قانون نامه من التركية إلي العربية ، نظرا لما لمسه فيّ من اهتمام بالوثائق والمخطوطات التركية . وعندما أبديت ترددي في ترجمة القانون لجفاف محتواه ، ألح في الطلب ، فرضخت للرجاء . . .

قمت بترجمة النص التركي الذي حققه الدكتور عمر برقان ، وانتهيت منه في سنة ١٩٧٧ .

ومنذ أن ترجمت القانون ، وأنا لا أبخل به علي أحد من طلاب الماجستير أو الدكتوراه رغم أنه لم يطبع بعد ، وقد انتهي كثيرون من رسائلهم بعد أن استشهدوا بمقتطفات من القانون . .

وأسجل هنا إعترافي بالجميل لأستاذنا الراحل وتقديراً لتشجيعه لي رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته ، إنه سميع مجيب الدعوات .

دكتور
أحمد فؤاد متولي

التقديم

قانون نامه مصر

شرع السلطان سليم الأول (تولي ١٥١٢ ـ ١٥٢٠ م الموافق ٩١٨ ـ ٩٢٦ هجرية) بعد أن فتح مصر (١٥١٧ م، ٩٢٢ هـ) ، في اتخاذ بعض التدابير قبل مغادرته الديار المصرية والعودة إلي استانبول.فأحسن علي (خاير بك) بحكم مصر في يوم الاثنين ٣١ أغسطس ١٥١٧ م (١٣ شعبان ٩٢٣ هـ) ، وترك له حامية عثمانية مكونة من أربعة آلاف جندي مأخوذة بالتساوي من قوات الروملي والأناضول و (قپو خلقي) والانكشارية .

عُقد الديوان في اليوم التالي لتدارس أحوال مصر قبل الشروع في العودة . وفي يوم السبت ٥ سبتمبر (١٨ شعبان) تم تحديد أسماء الأمراء اللذين سيبقون في مصر لمعاونة (خاير بك) في الحكم[(١)].

أراد السلطان سليم من كل هذه الترتيبات التي إتخذها قبل مغادرته القاهرة أن يضمن ولاء مصر للحكم العثماني . فقد ترك فيها حامية عثمانية تحت إمرة بعض قواده ، وشكل مجلسا من أمرائه لمعاونة خاير بك في

---

(١) حيدر چلبي : روزنامۀ حيدر چلبي ، ورقة ١٦٠أ ، ضمن مخطوط برقم R.1955 في مكتبة طبقپو سرايي باستانبول ، بعنوان : سلطان سليمكٌ ايران سفرينه دائر مخابرات .
أحمد فريدون : منشآت الملوك والسلاطين ، ورقة ٦٤٠ محطوط بمكتبة طوبقبو سرايي ، رقم R. 1960 .

إدارة البلاد حتي يضمن بقاء السيادة العثمانية . وبهذا حد من سلطة خاير بك علي الرغم من ثقته به التي جعلته يعزل الصدر الأعظم يونس باشا ، وينصبه مكانه في حكم مصر .

ظل خاير بك واليا علي مصر مدة خمس سنوات وثلاثة أشهر ، ثم توفي في سنة ١٥٢٢ م (٩٢٨ هـ) ، « فأرسل أهل مصر عرضا في شأن ذلك الي السلطان سليمان بن سليم فورد عليهم الخبر بعد خمسة وأربعين يوماً بولاية الوزير مصطفي باشا[١] ».

وصل الوزير الثاني (چوبان مصطفي باشا) إلي مصر قادما من جزيرة رودس في ٢٣ ذي الحجة سنة ٩٢٨ هـ (١٥٢٢ م) ، وبدأ يحسن علي أتباع خاير بك . وقبل أن يهنأ بالاستقرار في الحكم ، بدأت عناصر من الچراكسة تفكر في إعادة دولة المماليك إلي سابق عهدها . قام بعض أمراء الچراكسة بإعلان عصيانهم علي الوالي الجديد ، وكان يتزعمهم (قانصو) أمير آخور خاير بك والخزينه دار (مصر باي) وقائد رماة البنادق (بوداق) . تمكن مصطفي باشا من النيل من محركي العصاة ، فقد استطاع أن يقبض عليهم ويشنقهم . ولكن نار التمرد لم تهدأ ، فقد قام أمراء آخرون من الچراكسة بتجميع صفوفهم لمواجهة الموقف . استطاع جانم السيفي كاشف البهنسا والفيوم وخداويردي كاشف أطفيح وإينال

---

(١) أخبار النواب في دولة آل عثمان من حين استولي عليها السلطان سليم خان : مخطوط مجهول المؤلف تحت رقم H. 1623 بمكتبة طوبقپو سرايي ، ورقة ٢ أ .

السيفي كاشف الغربية من جمع عشرين ألف جندي ، وأعلنوا العصيان . وقاموا بإرسال الرسل إلي كل أنحاء الديار المصرية ، معلنين أن الخراج مرفوع عن مصر لمدة سنة كاملة ، وبعدها يحصل نصف الخراج المفروض علي الأهالي سنوياً . وعندما أحس هؤلاء الأمراء بتجمع الأهاني حونهم ، اختاروا إينال من بينهم سلطانا .

بدأ الوالي العثماني يفكر في مواجهة الموقف ، فوجد أنه من الأفضل ألا يواجه هؤلاء العصاة قبل أن يتخذ بعض التدابير اللازمة . أرسل مصطفي باشا الرسل إلي أمراء الجراكسة ومشايخ العربان يدعوهم لمناصرته ويخطرهم بأنه قرر تخفيض الضرائب عن الأهالي . أحدث هذا القرار رد فعل حسن بين الناس ، فتجاسر الوالي علي إصدار قرار بفصل الكُشاف العصاة من كشوفياتهم . وأعد جيشاً قوامه ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف جندي تقريبا ، جعل علي رأسه (خضر أغا) . قرر إينال دخول القاهرة من ناحية الريدانية ، فتقابل معه القائد العثماني ودارت بينهما معركة انتهت بهزيمة إينال وقطع رأسه . وبهذا خمد التمرد . وبعد مدة قصيرة من انتهاء التمرد ، صدر الأمر السلطاني باستدعاء مصطفي باشا إلي استانبول ، وتعيين قاسم باشا مكانه ، ثم تولي الوزير الثاني أحمد باشا حكم مصر (١).

ويذكر المؤرخ التركي (أوزون چارشيلي Uzunçarşılı) أن سبب التمرد الذي حدث في عهد مصطفي باشا ولم يحدث في عهد خاير بك يرجع

---

(١) جلال زاده قوجه نشانجي مصطفي : طبقات الممالك ، ص ١٨٧ ـ ١٩٣ . مخطوط بالمكتبة الوطنية باستانبول ، تحت رقم ٧٧٩.

إلي أن الوالي العثماني فرض نظاما ضريبيا صارما علي الأهالي ، كما أن الناس كانوا يعدونه غريبا عليهم ، فهو ليس من الجراكسة كسلفه خاير بك الذي كان واقفا علي أحوال البلاد ويطبق القوانين المملوكية دون زيادة في الضرائب [١].

كان أحمد باشا كُرجي الأصل من ذوي الحظوة لدي السلطان سليم [٢]، وقد تقلد عدة مناصب مرموقة في عهده فعُين أمير آخور فأمير أمراء ثم وزيراً . ولما تولي الوزير الثاني مصطفي باشا حكم مصر في عهد سليمان القانوني ، عين مكانه . وأخذ يفكر في الوصول إلي منصب الصدارة العظمي ، ولكنه أخفق . فطالب بتعيينه واليا علي مصر في ١٢ شعبان ٩٢٩ (يولية ١٥٢٣) . وافق السلطان علي ذلك ، فترك الوالي الجديد استانبول في أغسطس ١٥٢٣ متوجها الي مصر حيث وصلها في ٢٨ شوال ٩٢٩هـ .

وأول عمل قام به أحمد باشا هو أنه جمع حوله عصاة الچراكسة ومتمرديهم . وبعد أن تمكن من السيطرة عليهم ، أعلن نفسه سلطانا علي مصر باسم (الملك المنصور السلطان أحمد) . وأمر بأن تقرأ الخطبة وتسك العملة باسمه ، وأحيا التشكيلات المملوكية القديمة . ولكي يقوي جانبه ، اتفق مع البابا ومع فرسان القديس يوحنا علي أنه سيعيد إليهم جزيرة رودس إن هم ساعدوه .

---

(1) İsmail Hakkı Uzunçarşılı : Osmanlı Tarihi, Cilt 2, s. 317, Ankara, 1964.

(٢) هُزم الأمير سليم أمام أبيه السلطان بايزيد الثاني في چورلي ، وقرر الهرب ، فآواه أحمد باشا عنده وحماه من مناوئيه .

علم السلطان سليمان القانوني بخيانة أحمد باشا ، فأصدر أوامره بتعيين قَرَه موسي بك أحد قدامي الأمراء في مصر مكانه . وقع الأمر في يد أحد جواسيس أحمد باشا فسلمه إليه ، وعندما قرأه ، هب من فوره علي قره موسي وأعوانه وقتلهم . أراد الوالي العثماني بعد ذلك أن يقضي علي جنود الانكشارية الذين يتركزون في القلعة ، لكي تخلص له مصر تماماً . فأنفذ إليهم جنوداً من الچراكسة استطاعوا أن يطوقوا الإنكشارية ويقضوا علي عدد هائل منهم . وبعدها إستطاع أن يسيطر علي القلعة . ولكن أحد وزراء أحمد باشا ويدعي محمد بك ابن الفاضي ـ من رجال القرم الذين خدموا الدولة العثمانية في عهد سليم الأول ـ أخذ يدبر لقتل الوالي الخائن . فهجم عليه في الحمام ، لكنه إستطاع الإفلات منه وقفل هارباً من القلعة إلي قبيلة بني بقر . وهناك جمع عدداً من أنصاره وتوجه لمحاربة محمد بك ، لكنه هزم وقطعت رأسه . وتم تعيين گوزلجه قاسم باشا مكانه سنة ١٥٢٤ م (٩٣١ هـ) .

استرعي انتباه الصدر الأعظم إبراهيم باشا وقوع العصيان عدة مرات في مصر منذ وفاة خاير بك ، فقرر معالجة الموقف . تدارس الصدر الأعظم الأحداث التي وقعت كلها ، فوجد أن الجيش لم يشترك في أي تمرد ، ولكن التمرد انبثق في كل مرة من بين العربان والأهالي الذين كانوا ينادون بتخفيض الضراب وإلغاء القوانين العثمانية التي لا تتفق مع ظروف الديار المصرية وإعادة القوانين المملوكية . خول ابراهيم باشا

- (جلال زادة قوجه نشانجي مصطفي : المرجع السابق ، ص ٧٩ ، ٨٠).

صلاحيات واسعة من قبل السلطان سليمان القانوني[١] لإصلاح الأوضاع في مصر ، فقرر السفر إليها .

إصطحب الصدر الأعظم معه في طريقه إلي مصر الدفتردار ورئيس الجاويشية والمؤرخ التوقيعي (مصطفي بن جلال)[٢] وخمسمائة من الإنكشارية وثلاثين فرداً من قوات الجاويشية والسواري ، وركب بهم البحر . ولكن المراكب تعطلت بسبب الرياح ، فقرر الرسو علي الشاطيء واستئناف السفر براً إلي مصر ، فوصلها في ٨ جمادي الثانية ٩٣١ هـ (أبريل ١٥٢٥) .

---

(١) تزوج ابراهيم باشا أخت السلطان ، وبعد أربعة أشهر ونصف من تاريخ زواجه بدأ السفر إلي مصر في أوائل ذي الحجة سنة ٩٣٠ هـ (ديسمبر ١٥٢٤ م) (عالي : عالي تاريخي ، ورقة ٦) .

(٢) كان مصطفي بن جلال يشغل منصب (تذكِره جي) في عهد سليمان القانوني . وقد كان يشغل هذا المنصب فرد واحد مكلف بأعمال الكتابة في الديوان الهمايوني ، ويتبعه عدة كتاب . ثم اقتصرت هذه الوظيفة علي شخصين اثنين أحدهما يقال له (تذكرهٔ أول) أي الكاتب الأول والثاني يسمي (تذكرهٔ ثاني) أي الكاتب الثاني ، ويرأسهما (رئيس الكتاب) . وكان منصب تذكره جي يقال له عند العثمانيين أيضاً (توقيعي) أو (نشانجي) .
(Mehmet Zeki Pakalın : Osmanlı Tarih Deyimleri ve Terimleri, Cilt 3, s. 491, İstanbul, 1971).
وقد أُطلق علي مصطفي هذا لقب قوجه نشانجي أي التوقيعي القدير . ومن الجدير بالذكر أنه هو الذي كتب قانون مصر بخط يده .

طلب إبراهيم باشا القانون الصادر في عهد قايتباي ، وأخذ يبحث مواده والطريقة التي اتبعها قانصوه الغوري وخاير بك في تطبيقه . ثم أصدر (قانون نامه) مراعياً فيه مصلحة الرعايا والخزينة ، وأجري تعديلاً علي القوانين العسكرية والقضائية . وعين سليمان باشا الخادم والي الشام لحكم مصر ، ثم قفل راجعاً إلي إستانبول بعد أن قضي في مصر شهرين تقريباً . وقد ظل هذا الوالي في حكم مصر عشر سنوات ، ثم عزل في سنة ٩٤١ هـ .

وقد قام الدكتور عمر برقان Ömer Barkan بنشر مجموعة من القوانين العثمانية تحت عنوان : النظم الزراعية والإقتصادية والقانونية والمالية في الامبراطورية العثمانية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، أولاً : القوانين :

XV. ve XVI Asırlarda Osmanli.
İmparatorluğunda Ziraî, Ekonomi, Hukukî ve Mâlî.
Esasları : I Kanunlar İstanbul, 1945.

دون أن يقدم لها أو يكتب فيها تعليقات أو حواشي . وقد ضمن كتابه هذا (قانون نامه) مصر [١] الذي قمت بترجمته والتقديم له والتعليق عليه .

---

(١) قام (برقان) بنشر القانون عن نسخة ضمن كتب أسعد أفندي بمكتبة السليمانية باستانبول ، رقم ١٨٢٧ . وقد قمت بمقابلته علي النص العثماني المحفوظ في دار الكتب المصرية (تحت رقم ٤ تاريخ تركي طلعت) .
ومخطوط دار الكتب المصرية كتب بقلم ناسخ مجهول في أواخر عهد السلطان سليمان القانوني . وهو لا يختلف عما نشره (برقان) =

ترجمة القانون وتعليقاتي عليه (١):

= اختلافاً جوهرياً . فهناك تغيير طفيف في أسلوب بعض الجمل مع الاحتفاظ بالمعني كاملاً . وقد أثبتت هذه التغييرات في الحواشي في موضعها علي الرغم من أن التغيير حدث في كلمات مرادفة .

ومن الجدير بالذكر أن نسخة دار الكتب تبدأ بحمد الله ومدح النبي والصحابة ثم الثناء علي السلطان ثناء طويلاً استغرق خمس عشرة ورقة ...

وكان اعتمادي كبيراً علي نسخة (عمر برقان) لأنه نشر أقدم نسخة كتبت بخط مصطفي بن جلال الترقيعي اللي رافق الصدر الأعظم ابراهيم باشا عندما قصد مصر ومكث فيها شهرين بعد هذا القانون .

(١) حرصت وأنا أقوم بترجمة القانون أن ألتزم بالنص وأحافظ علي المصطلحات والتعبيرات ، وأوردها بالصورة التي كانت تكتب بها في المصادر العربية .

قانون مصر
فرقة الگوكليان "فرقة المتطوعين"(١)

(١) يقتضي الفرمان حتمي النفاذ كالقضاء والقدر الصادر في الوقت الحاضر، قيام كل فرد من أفراد الطائفة المذكورة بتربية حصان ممتاز، والتدريب عليه، وليكن عن يمينه ويساره رماة بالسهام مقتدرين علي أن يمتحنهم أغواتهم باستمرار. وينبغي عليهم أن يعلموا فن الرمي بالسهام لمن لا يجيدونه حتي يتقنوه.

وعند انضمامهم إلي الكُشاف (٢) سواء عند تحصيل الأموال أو في سبيل الحفاظ علي المملكة، يعين أغواتهم بمعرفة أمير الأمراء شخصا كفءً من بينهم لكي يرأسهم. وعلي الشخص المعين أن يمتثل لأوامر الكاشف ونواهيه، وأن يحكم السيطرة علي من تحت إمرته من الطائفة المذكورة، وألا يظلم أحداً أو يعتدي علي حقه، وإن لم يتوقف عن ظلم يرتكبه عُدّ مجرما. وإذا اقترف أحد من هذه الطائفة إثماً،

---

(١) فرقة الگُوكُليان (جماعتِ كَوكُليان) : كان أفراد هذه الفرقة من الفرسان الذين اشتركوا مع السلطان سليم الأول في فتح مصر. وكانت مهمتهم توطيد الأمن في الأقاليم، ومنع البدو من غزو المناطق الزراعية أو تهديد طرق المواصلات.
(د. عبد الكريم رافق : بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلي حملة نابليون بونابرت، ط ٢، ص ١٤٤، دمشق ١٩٦٨).

(٢) قسمت مصر في العهد العثماني الي كشوفيات، وتولي حكم كل كشوفية منها كاشف، كما كان الحال في عهد المماليك.

فعلي أغاه أن يوقع عليه الجزاء بقدر خطيئته . وإذا لم يرعو مرة فعلي أمير الأمراء أن يقطع راتبه (علوفته)[١]. وإذا تمادي في خطيئته ، أصبح مستحقاً للعقاب ، ووجب علي أمير الأمراء أن يأمر بمجازاته ، وبألا تترك له فرصة الإفلات . إن عقاباً كهذا أو قطع راتب أو موتاً أو غياباً ، ينبغي ألا يكون مسوغاً لدي أمير الأمراء والأغا بتعيين شخص آخر.

---

(١) العلوفة : كانت تصرف لفرقة أبناء العجم (عجمي أوغلاني) . وعندما استحدثت فرق الإنكشارية ، كان يصرف لكل فرد منها آقچتان يومياً . وفي القرن السابع عشر الميلادي حدثت زيادة علي رواتب جنود الانكشارية بمعدل آقچة يومياً ، فأصبحت ثلاث أقچات.

وكان يصرف في بداية القرن السادس عشر الميلادي خمس آقچات لأقدم أفراد الانكشارية ، ثم أصبحت ثمان في نهاية القرن السادس عشر الميلادي . وزادت في بداية القرن السابع عشر الميلادي إلي تسع آقچات . وفي أواسط القرن نفسه أصبحت إثنتي عشرة آقچه . وهكذا كان جنود الانكشارية يأخذون يومياً ما بين آقچتين واثنتي عشرة آقچه خلال مراحل تاريخهم .

كان يطلق علي يومية الانكشارية (علوفة) أو (مواجب) . وكانت تصرف كل ثلاثة أشهر علي أربع دفعات في العام .

وقد اشتقت أسماء هذه الدفعات من أحرف أسماء أشهر التقويم الهجري . وهذه هي دفعات (المواجب) الأربعة شريطة أن يكون شهر المحرم في بداية العام :

(١) مَصَر (المحرم ، صفر ، ربيع الأول) .

(٢) رَجَج (ربيع الآخر ، جمادي الأولي ، جمادي الثانية) .

(٣) رَشَن (رجب ، شعبان ، رمضان) .

(٤) لَذَذ (شوال ، ذو القعدة ، ذو الحجة) .

(Reşad Ekrem Koçu : Yeniçeriler, s. 97, 98. İstanbul, 1964).

وعليه أن يتوقف فوراً عن إسناد العمل إلي من يحل محل مثل هؤلاء من الاحتياط إذا بلغ عددهم خمسين فرداً . ثم يعرض الأمر علي الأستانة السعيدة ، ويرسل في طلب محلول له . وإذا كان قد جمع قبل نهاية العام خمسين بديلاً أو أكثر ، فعليه أن يتوقف عن ذلك حتي آخر العام ويعرض المسألة علي الأستانة . وإذا تأخر حتي نهاية العام ، فعليه أن يعرض الأمر في آخر السنة مهما كان ما جمعه قليلا أو كثيراً . ولْيَسرِ هذا الأمر علي جميع الطوائف . إذا عرض طلب إحلال مكان أحد من هذه الطائفة أو سائر الطوائف الأخري ، فينبغي ذكر سبب الإبدال ورقم البلوك بالشرح والتفصيل . إن الأشخاص اللذين يرسلون مكان هؤلاء ينبغي تسجيلهم في دفاتر الأبواب العالية كل في مكان محلوله وفي نفس بلوكه . وينبغي أن يكون المنضمون لهؤلاء الكُشاف من بين أفراد هذه الطائفة أو طائفة أخري ، علي أن يقوم أمير الأمراء وناظر الأموال بإحلال بدائل لهم مرة كل ستة أشهر . وإذا نزلوا إلي المدينة ، أُرسل أشخاص آخرون مكانهم عن طريقة المناوبة .

ومحرم علي الطائفة التي تقوم علي خدمة الكشاف أن تطلب قوتها أو طعامها منهم ، أو تعتدي علي الرعايا . وعليهم أن يشتروا قوتهم وطعامهم بأموالهم وبطريقة مرضية .

ويحرم علي طائفة الكَوكَليان أن تفتح محال تجارية في الأسواق أو تمارس البيع والشراء . وعلي أرباب الصناعة منهم ألا يجلسوا في المحال ويشتغلوا بالصناعة . ويعد هذا التنبيه يُقطع راتب من لم يطع ويصر علي الجلوس في المحال .

وبعد أن يقطع راتبه علي أي ما تكون الجريمة التي ارتكبها ، لا يترك لحظة ، بل يبعد في سفينة الي الروملي . وكلما أخلي سبيل أحد من الاثنين وسبعين فرداً الذين يزيدون علي الألف ومائة حل محله غيره ، ولم تمنح وظيفته لشخص آخر الي أن تبلغ هذه الطائفة الألف و مائة .

فرقة حملة البنادق من الفرسان
"فرقة التفنكجيان السواري" (١)

(٢) يعتبر أغا هذه الطائفة وكتخداها وكاتبها مستقلين أيضاً . وينبغي علي كل فرد من أفراد هذه الطائفة كذلك أن يربي حصاناً ، علي أن يكون ماهراً في الرمي بالبنادق من علي صهوة جواده . وعلي أغواتهم أن يزجروا غير المتمرس بينهم ويأمروه بممارسة التدريب والإدمان عليه . وعليهم أن يأخذوا بمعرفة الجبه جية(٢) العلف الكافي شهرياً من المخازن دون إبطاء مهما كان مقداره ، بشرط أن ينفَق علي التعليم . وينبغي عليهم أن يحذروا(٣) الذين يأخذون العلف لكي لا يضيعوه أو يصرفوه في غرض آخر غير التعليم .

---

(١) فرقة التَّفَنْكْجيان السُّواري (جماعتِ تفنكجيانِ سُواري) : كانت هذه الفرقة تتكون من طوائف عدة ، مثل الأرناوءوط والبوشناق والترك والجراكسة فيما بعد . وكان أكثر أفرادها من بين الأرناوءوط . وكانت تنقسم إلي قسمين اثنين أحدهما مدني والآخر عسكري ، وتقوم علي حراسة القصر السلطاني . وأفرادها من حاملي البنادق الفرسان الذين اشتركوا مع السلطان سليم الأول في فتح مصر وأسهموا بعد ذلك في توطيد السلطة العثمانية في الأقاليم .
(Mehmet Zeki Pakalın : Op. Cit, Vol. 3, p. 535.
د. عبد الكريم رافق : المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

(٢) الجبه جية cebeciler : (جبه cebe) في التركية بمعني درع. والجبه جيه فرقة من الجنود العثمانيين كانت تقوم بصناعة آلات الحرب ولوازمها وتحافظ عليها ، وتنقلها عند اللزوم إلي ساحات المعارك والتحصينات ، وتستردها بعد انتهاء الحرب ، وتقوم بإصلاح التالف منها . (Mehmeh Zeki Pakalın : Ibid, vol. 1, p. 262).

(٣) في الأصل كلمة (تهديد) .

ويُنتظر حتي يبلغ عدد الاحتياط اللين يحلون مكان من يُستغني عنهم من هذه الطائفة العشرين ، وإذا بلغ العدد قبل نهاية العام عشرين أو أكثر عرض الأمر دون إبطاء .

ويُكتب بالتفصيل والشرح عن البدائل كما حدث بالنسبة للطائفة سالفة الذكر ، ويسجل كل في مكان بديله أيضاً . وعندما يلتحقون بالكشاف ، يسري عليهم ما يسري علي هؤلاء في كل الحالات .

أما بخصوص البنادق ، فيؤسس مصنع في القلعة أوفي مخزن الأسلحة أو في مكان مناسب مجاور ، ويمنح من يبرز في صناعة البنادق راتبا ، وينضم إلي فئة الجبه جبة ، ويقيم ذلك الشخص الماهر في المصنع ويعمل بمعرفة قائد الجبه جية . وتُفرض رقابة صارمة علي الأسواق كلها وعلي كبار التجار وأصحاب المحال وينبه عليهم ، حتي لا تصنع بنادق جديدة في مكان آخر غير هذا علي الإطلاق أو يجري إصلاحها . وعليه فإذا علم أصحاب المحال بمكان مجاور لهم تصنع فيه بنادق خفية ، فعليهم أن يطلعوا كبار التجار علي ذلك لكي يخبروا الحاكم حتي يُحكم العقاب ، وينبه في الأسواق بعدم جواز بيع البنادق . وإذا حدث بيع عوقب البائع والمشتري والسمسار بما يستحقونه من عقاب .

لا تحفظ البنادق عند أحد عدا محافظ القلعة سواء كان من العزب(١)

---

(١) فرقة العَزَب أو العَزَبان : فرقة العزب جماعة من الجنود حرم عليها الزواج وهي سابقة علي نشأة الإنكشارية عند العثمانيين . كانت هذه الفرقة تعمل في البحر منذ النصف الأول من القرن الخامس عشر . وكانت منها بلوكات مشاة تعمل في البر ، ولكن شهرة قواتها البحرية=

أو من حملة البنادق من الفرسان ، وإذا وجدت بنادق عند شخص آخر ، أخذت منه وعرضت علي أمير الأمراء وناظر الأموال لشرائها للميري بقيمتها الحقيقية ، وبعد هذا التنبيه لا يقتنيها أحد . ومن توجد عنده ، يقدم إلي المشنقة بعد أن تجري مصادرتها . وإلي الآن تصنع الذخيرة من أجل الميري في أماكنها المخصصة لها ، ولا ينبغي أن تصنع في أي مكان آخر أو تباع أو تشتري أيضاً . ويعاقب من يخالف ذلك . ولا يجوز لأحد أصلاً أن يبيع البنادق أو يشتريها فيما عدا القائمين علي راتب الحاكم . وإذا احتاجت بندقية أحد حملة البنادق للإصلاح أو أصبحت غير صالحة للعمل فعليه أن يحضرها إلي أغاه ، وهو بدوره يقدمها إلي أمير الأمراء وناظر الأموال حتي يأمرا قائد الجبه جية بإصلاحها أو حفظها ، علي أن يعطي بديلاً عنها من مخزن الأسلحة . وإذا وجد شخص ماهر في صنع البنادق ضم إلي الجبه جية براتب ، لكي يقوم علي إصلاح البنادق التي تحتاج إلي صيانة في الحال .

= كانت أكبر . يطلق علي قائد الفرقة البحرية كلمة (رئيس) ، وإذا رقي سمي قبطاناً . وكانت من فرقة العزب قوات تعمل في الولايات التابعة للدولة العثمانية ، وتأتمر بأمر أمير أمرائها . وقد عهد إلي أفراد هذه الفرقة في مصر مهمة حماية القلاع في القاهرة وخارجها ، وحماية الباشا الحاكم . وكانت تلي طائفة المستحفظان في الأهمية . ولما كانت هاتان الطائفتان تسكنان في القلعة في القاهرة ، فقد تمكنتا من التحكم بالسياسة في القاهرة ، وغالبا ما اصطدمتا مع بعضهما البعض .

(أحمد جودت باشا : تاريخ عسكري عثماني ، مخطوط بمكتبة دار الفنون باستانبول ، تحت رقم ١٣٦ ، ورقة ٢٥) .

(د. عبد الكريم رافق : المرجع السابق ، ص ١٤٥ ، ١٤٦) .

كانت في ولاية الصعيد علي زمن ابن عمر عدة مراجل لصناعة الذخيرة، ثم ألغيت صناعة الذخيرة في الصعيد فيما بعد، ونقلت تلك المراجل إلي مخزن الأسلحة العامر بمصر حتي إذا كانت هناك حاجة إليها تم تشغيلها. لا ينبغي أن تقوم بالصعيد صناعة للذخيرة أصلاً. وإذا علمنا أن أحداً يقوم بصنعها في الخفاء، أمرنا بمعاقبة من أمر بصنعها ومن يقوم بصناعتها.

وينبغي علي هؤلاء أيضاً ألا يمارسوا بيع (الذخيرة) أو شراءها في الأسواق أو يقوموا بصنعها كالطائفة السابقة تماما. ومن لم يرعوِ منهم بعد هذا التنبيه ويجلس في المحال التجارية، يُقطع راتبه.

وكل من يُقطع راتبه منهم ولا يتوقف لحظة (عما كان يفعل)، يُبعد علي سفينة إلي الروملي.

ومحرم علي طائفة حملة البنادق أن يتشبهوا بالانكشارية في لبس القلانس البيضاء، ويعاقب عقابا صارما من لا يرضخ لذلك.

يبقي علي حاله من أفراد هذه الطائفة كل فرد يتقاضي راتباً قدره سبع آقچات(1) أو ثمان ومن علي وتيرته. وكل من كان راتبه أقل من سبع

---

(1) الآقچه Akça : كلمة آق في التركية تعني أبيض اللون، وكلمة آقچه بمعني السكة البيضاء. ضربت هذه السكة لأول مرة في عهد السلطان أورخان في بروصة ١٣٢٨ م (٧٢٩ هـ)، وكان وزنها ربع مثقال أي ستة قراريط و ١٥٤ر١ جراماً، وعيارها تسعين بالمائة.

كانت الآقچه تختلف تماماً عن كل أنواع السكة الإسلامية المستعملة في ذلك الوقت مثل الدرهم والدينار، وللتفريق بينها وبين السكة الإسلامية =

آقچات يرفع إلي سبع . ومن قيد رئيس البلوك راتبه في الدفتر حاليا يبقي علي ما هو عليه . واذا أصبح تابعاً لرئاسة بلوك آخر طبقاً للقانون، زيد آقچة واحدة .

صدرت الأوامر بأن يكون عدد أفراد هذه الطائفة تسعمائة فرد . وينبغي ألا يزيد عددها عن التسعمائة من جراء تعيين البدائل فيما بعد .

---

* سميت السكة العثمانية (آقچۀ عثماني) . ولا يوجد تاريخ مكتوب علي أول آقچه ضربت ، ولكن يوجد علي وجه منها كلمة الشهادة وحولها أسماء الصحابة ، ويوجد علي الوجه الثاني كلمة (أورخان خلد الله ملكه) .

كان الدرهم الواحد يساوي خمس آقچات من العملة المضروبة في عهد سليم الأول وسليمان القانوني ، أي أنه كانت كل آقچة تساوي ٣ر٥ قيراطاً ، وكان عيارها ٨٥٪ , وقد أنشئت دور لضرب العملة في عهد يهما في كردستان وسوريا ومصر والحجاز وقفقاسيا وآذربيجان والعراق واليمن وطرابلس الغرب وتونس . وبسبب تعدد هذه الأماكن التي ضربت فيها الآقچة ، فإنها لم تسك علي نسق واحد أو وزن واحد. وقد كثر غش الآقچة ونقص وزنها في اليمن وفي مصر وكان القصد من ذلك الكسب ليس إلا . ومن الجدير بالذكر أن الجبرتي يسمي هذه العملة في كتبه الآخشا أو الأقشا .

(Pakalın : Op.Cit, Vol. 1, p. 32, 33).

فرقة محافظي قلعة مصر
"فرقة مستحفظان قلعة مصر"(١)

(٣) يتصرف أغوات هذه الطائفة أيضاً بموجب براءة إذا أرادوا إحلال بديل من الاحتياط مكان أحد من رجال القلعة أو جبجيتها أو مصلحي أسلحتها اللذين يقال لهم (محافظو القلعة) كسائر فرق المستحفظان بالممالك المعظمة . يتحصل حارس القلعة يومياً علي ست آقچات ورئيس البلوك علي سبع نظير حفظ القلعة وحراستها . وينبغي أن يكون هؤلاء أيضاً مهرة في حمل البنادق ، علي أن يصرف علف كاف من الميري شهرياً لتدريب الذين لا يجيدون الرماية منهم باستمرار لكي

---

(١) فرقة المستحفظان (جماعتِ مستحفظان) : كان أفراد هذه الفرقة يكلفون بحراسة القلاع والحصون والبلاد . ويمنحون تيمارات في أوائل عهدها لكي يستمروا في الخدمة العسكرية . وبعد ذلك كانوا يستدعون كلما اتجهت النية لخوض أي معركة ، وكانوا في هذه الحالة يمنحون رواتب كبقية الفرق .

وأفراد هذه الفرقة إنكشارية مشاة ، أشار إليهم المؤرخون المحليون أحيانا باسم ينيجرية أو ينكجرية . وقد أتت هذه الطائفة إلي مصر مع السلطان سليم الأول ، وأقامت في القلعة . وعرفت بطائفة السلطان لأنها كانت تمثل بصورة خاصة السلطة العثمانية في الولاية . وعهد إليها بمهمة الشرطة ، ومن هنا قوتها في القاهرة . وسيطر أفرادها علي الالتزامات المربحة وعلي دار ضرب النقود وعنابر المؤن ومراكز المكوس مما زاد في نفوذها .

(Pakalın : Op. Cit, Vol. 2, p. 630).

(د. عبد الكريم رافق : المرجع السابق ، ص ١٤٥ نقلا عن :

(Shaw : Ottoman Egypt in the Age of the French. Revolution, pp. 189-190, 196, 197, Harvard, 1964).

يصبحوا مهرة . وينبغي أن ينفقوا العلف الذي يصرف لهم علي التدريب ولا يضيعوه ، ويستمروا في الحفاظ علي القلعة ، ولا يبيتون خارجها . ويصرح للمتزوجين منهم أن يأتوا بزوجاتهم إلي القلعة ، لكي لا يكون بعدهم عنهم مشجعا لهم علي البيات خارجها ، ومن ثم يمنع رئيس بلوك هذه الطائفة والكتخدا والأغا كل من يحاول البيات خارج القلعة أو يبدي أي نوع من الإهمال والتكاسل نحو سائر الخدمات السلطانية . ومن لم يطع منهم يوقع عليه أغاه التأديب الصارم . ومن يتمادي في عدم الطاعة يقطع راتبه . ومن يرتكب خطيئة كبيرة يوقع عليه أمير الأمراء الجزاء .

ويجوز أن يمنح شرف الخدمة السلطانية كل من يتصف بالكفاءة من أبناء عبيد هذه القلعة إذا مات آباءهم أو كانوا علي قيد الحياة لكي يحلوا بدائل لأفراد هذه الطائفة . ولزاماً علي المدرَّبين من بين الذين يموت آباؤهم أن يحلوا مكان آبائهم في خدمة القلعة .. وإذا بلغ هؤلاء الأيتام الخمسين ، ولزم التجاوز عن هذا العدد ، عرض الأمر . وإذا لم يعرض الأمر ، لا يسند العمل (لأحد من هؤلاء) ولا يصبح بديلاً في هذه القلعة علي الأطلاق أبناء أشخاص عزلوا من قلعة أخري أو عينوا بدائل من قلعة أخري . وينتظر حتي يبلغ عدد البدائل من هذه الطائفة العشرين ، لكي يُعرض الأمر في نهاية العام لطلب تعيين آخرين . ويعرض الأمر قبل أن ينتهي العام إذا بلغ عدد البدائل العشرين أو أكثر . وعند كتابة الموضوع يذكر التاريخ ، وعند عرض البراءة يكتب تاريخ العرض .
ويُعتمد لحراس القلعة ـ الذين يوكل إليهم عمل البديل ـ راتب بموجب براءة من وقت صدورها فصاعداً ، وتُحصل منهم (رسوم براءة) هنا ولا

تطلب منهم في الأبواب العالية . ولا ينضم أحد من هذه الطائفة إلـــى الكُشاف اذا لم تكن هناك ضرورة قصوي . ومن ثم ، فإن كانت هـناك حاجة لذلك ، اختير عدد كاف غيرهم للحفاظ علي القلعة قبل كل شـــيء . ويحرم علي هذه الطائفة أيضاً العمل بالصناعة في الأسواق أو ممارسة البيــع والشراء أو السمسرة أو أي شيء آخر من أعمال تجار الأسواق . وإذا لم يرعوِ أحدهم ، كان ذلك دافعاً لقطع راتبه (علوفته) .

وإذا لم يتوقف لحظة بعد قطع راتبه لسبب من الأسباب أيا كـان ، أبعد في سفينة إلي الروملي . إن الانكشارية بحكم وظيفتهم من قديـــم (منذ الفتح العثماني) يحافظون علي الخدمة العسكرية في نفس المدينـة (القاهرة) وفي مصر القديمة وبولاق . ويعيَّن أمثالهم من رجال هذه القلعة في الخدمة العسكرية ، ولا يعين أحد من طائفة أخري لكي يمارس نفـس العمل .

فرقة العزبان في باب السلسلة[1]

(٤) وهذه أيضاً طائفة مستقلة ، لها أغوات أخر ، ولها رؤساء وأوده باشية[2]، يتقاضي رؤساؤها ثماني آقچات والأوده باشيه ست آقچات والعزب خمس آقچات . وعليها أن تؤدي الخدمة السلطانية في القلعة .

وعلي هذه الطائفة أن تتصرف بموجب براءة سلطانية تجاه ما يستجد . وأن يكون أفرادها مهرة في حمل البنادق كالطوائف سابقة

---

(١) صدر الأمر جليل القدر حالياً بخصوص عدد فرقة العزبان المذكورة لأن القانون الهمايوني أغفل ذكر عددها ، فقرر أن تبلغ الطائفة المذكورة ألف شخص . لا يعين أحد من بين الذين يحلون مكان الأشخاص الذين يزيدون علي الألف ، حتي يظل العدد ألفاً . وكلما إستلزم الأمر تعيين بديل بعد أن يبلغ العدد ألفاً ، لا يعين أحد . وليتوقف عدد البدائل عندما يبلغ العشرين بديلاً . وبعد أن يصبح العدد المطلوب عشرين بديلاً ، ينبغي تعيينهم في نهاية العام ، حتي يظل العدد ألفاً . حرره أضعف عبار الله الملك المتعال مصطفي بن جلال التوقيعي عفي عنهما .

(٢) الأوده باشي (أوطه باشي) : الأوده باشي ضابط من ضباط الإنكشارية كان يقال له أيضاً و أورطه باشي) ويسكن الأوده باشي في غرفة مستقلة مع أحد أفراد الإنكشارية ، وأثناء الحرب يسكن في خيمة الأورطة أو البلوك .

(Pakalin : Op.Cit., Vol. 3, p. 716).

ومن الجدير بالذكر أن اصطلاحي (أوده باشي) و (أوده باشيه) وردا بهذا الرسم في الكتابات العربية وخاصة كتابات الجبرتي .

الذكر . وينبغي علي أغواتهم باستمرار أن يأمروا غير المتمرس منهم علي حمل البنادق بممارسة التدريب والإدمان عليه . وعلي رؤسائهم وأوده باشينهم أن يأخذوا دون إبطاء العلف الكافي من مخزن الأسلحة بمعرفة ناظر الأموال ، علي ألا يصرف العلف في غرض آخر غير التعليم للحفاظ علي القلعة .

ولا يجوز لأفراد هذه الطائفة البيات خارج القلعة ، وهم كمحافظي القلعة في ممارسة سائر وظائفهم تقريباً . ويجري عليهم ما يجري علي هؤلاء من أحكام بعينها .

ولكن إذا بدرت من أحد من هذه الطائفة أشياء (تصرفات) مخلة ، فعلي أغاه وأمير أمرائه وناظر الأموال أن يعينوا مكانه شابا نافعا للخدمة السلطانية ، ثم يعرضوا الأمر علي العتبة العلية . وينبغي أن يكون المعيَّن من بين طائفة الروملي ، وليس من بين الجراكسة أو من بين أولادهم أو من طائفة الأعراب . ويكتب تاريخ التعيين في الطلب المقدم ، وتذكر حالة البديل بالتفصيل والشرح ، لكي يقيد مكان الآخر في الدفتر السلطاني . وتحصل منه رسوم البراءات ، ويمنح (المذكور) راتباً منذ ذلك الوقت فصاعدا . ولا تطلب منه رسوم البراءة في الأبواب العالية .

ومن لا يتوقف من أفراد هذه الطائفة فوراً (عما يفعله) بعد قطع راتبه ، يُبعد إلي الروملي .

وكلما زاد عدد الأشخاص الذين يخلوا مكانهم من أفراد هذه الطائفة عن خمسمائة لا يعين أكثر من ذلك ، فلا ينبغي أن يزيد العدد عن الخمسمائة المقررة .

فرقة طائفة الجراكسة (١)

(ء) يعين أغا طائفة الجراكسة[٢] هذه وكتخداها وكاتبها من بين طائفة الروملي . وتكون أعمالها في الخدمة السلطانية كأعمال طائفة الكوكليان (المتطوعين) المذكورة تقريباً .

وإذا صدرت من واحد من هؤلاء خطيئة فجأة ، وقع عليه أغواته التأديب إذا كانت الجريمة جزئية (جنحة) . وإن تمادي قطع راتبه .

---

(١) صدر الأمر جليل القدر حالياً بخصوص عدد فرقة الجراكسة المذكورة لأن القانون الهمايوني أغفل ذكر عددها ، فقرر أن تبلغ الطائفة المذكورة ألف شخص ، علي ألا تزيد عن ذلك فرداً واحداً . ولا يعين بديل لأحد حتي يظل العدد ألفا . وينبغي التوقف عندما يبلغ عدد البدائل ثلاثين بديلاً بعد أن يكون العدد قد ثبت عند الألف . وليعرض الأمر علي باب السعادة بخصوص طلب رجال مكان هؤلاء عندما يبلغ عدد البدائل ثلاثين بديلاً . وإذا بلغ عدد البدائل ثلاثين بديلاً قبل نهاية العام . لا ينتظر حتي ينتهي العام ، بل يُعرض الأمر ، أو بعرض الأمر سواء كان المطلوب قليلاً أم كثيراً في نهاية العام .

حرره أضعف عباد الله الملك المتعال مصطفي بن جلال التوقيعي عفي عنهما .

(٢) فرقة طائفة الجراكسة : وأفرادها من المماليك الفرسان . ولقد عهد إليهم بالاضافة إلي توطيد الأمن في الأقاليم ، مهمة مراقبة زراعة الأراضي والمحافظة علي شبكات الري وتوزيع المياه .
(د. عبد الكريم رافق : المرجع السابق ، ص ١٤٥) .

وإذا لم يرتدع من قطع راتبه في الحال ، يرسل إلي استانبول . وإن كان يعد ما ارتكبه جريمة كلية ، يعرض الأمر علي أمير الأمراء لكي يحكم بقتله .

ولا يعين شخص من بين الذين يحلون مكان أحد من هذه الطائفة ، وتضاف نقودهم إلي الخزينة العامرة . وترسل رسالة مفصلة ومشروحة في نهاية العام بشأن عدد البدائل وسبب إحلالهم ورقم البلوك الذي التحقوا به ، علي أن يشار إلي المبدل عنه .

ويُعطي لكل واحد من أفراد هذه الجماعة العليق طبقاً لما جرت عليه العادة ، كما يُعطي قطعة أرض في موسم البرسيم جرياً وراء العادة القديمة ، ويضاف العليق في هذا الموسم أربعة أشهر إلي المخازن الخاصة.

عُين رئيس بلوك لهؤلاء في الدفاتر السلطانية كما حدث بالنسبة لكل الطوائف . تظل رواتب رؤساء البلوك الذين قيدوا علي وضعها الحالي ولا تزيد أما إذا منح شخص من أفراد البلوك رئاسته كبديل فيما بعد ، زيد راتبه طبقاً للقانون العثماني الخاص برئاسة البلوك .

فرقة الجراكسة المتقاعدين

(٦) أصبح أفراد فرقة الجراكسة هذه مسنين وضعافاً ، ولأنهم غير قادرين علي القيام بالعمل في الخدمة السلطانية ، يمنحون يومية قدرهـــا اثنتان أو ثلاثاً من الآقچة . وعليهم أن يواظبوا علي الدعاء لحضـرة السلطان ملجأ الخلافة العظمي أعز الله أنصاره وضاعف اقتداره لكـي تـدوم دولته ويطول عمرها إلي الأبـد . وإذا مات أحدهم لا يقيد أحـد آخر مكانه . وإذا اختار التقاعد أحد من الذين يعملون في البلـوك ثانية من بين أفراد هذه الطائفة ، عرض أمره علي الأبـــواب العالية . علي أن يقيد في دفتر النماذج الخاص بذلك ، ويحـذف من بلوكه . وتتخذ الاحتياطات القصوي لكي لا يحل أحد مكان مـن يوافيه الأجل في ظروف غامضة من بين هـؤلاء .

فرقة جاويشية مصر (١) .

(٧) صدر الأمر بأن يكون عدد هذه الجماعة أربعين فرداً ، علي أن يخدم هؤلاء في الجاويشية في ديوان مصر القاهرة . وشئون هؤلاء مفوضة إلي أمير الأمراء بمعرفة ناظر الأموال . وليكن قيامهم بالخدمة كما يريدها أمير الأمراء . وإذا حل من بينهم بديل ، فعلي أمير الأمراء أن يعرض الأمر علي باب السلطنة لتعيين واحد من الأشخاص الصادقين الذين يعتمد عليهم من النافعين من (فرقة الكوكليان) أو (فرقة التفنكجيان السّواري) ، علي أن يقيد في نفس الوقت في الدفاتر . ولا يصح أن يسند عمل الجاويشية إلي شخص آخر من غير هاتين الطائفتين . وإذا ارتكب أحد من هذه الطائفة جريمة تستوجب العزل أو العقاب ، فعلي أمير الأمراء أن

---

(١) فرقة جاويشية مصر (جماعتِ چاؤشانِ مصر) : استخدم أفراد هذه الفرقة كرسل لإبلاغ الأوامر والمهمات وكجباة في الأقاليم . ونيط بهم في بعض الفترات استطلاع أحوال البلاد وإدارتها .

وكان ضباط الطوائف الأخري يعينون عادة من بين أفرادها ، كما كانت الشواغر فيها تملأ من أفراد الطوائف الأخري ، باستثناء المستحفظان والعزبان . وقد سيطر المماليك في القرن الثامن عشر في فترة تعاظم نفوذهم علي هذه الطائفة بعد أن كانت تحت سيطرة الباشوات .

(Pakalın : Op.Cit., Vol. 1, p. 332).

(د. عبد الكريم رافق : المرجع السابق ، ص ١٤٦) .

يوقع عليه التأديب بقدر ما اقترفت يداه . وبعد أن يوقع عليه الجزاء حسب الأمر السلطاني أو يقطع راتبه إن كان يستحق ذلك ، يُعرض الأمر علي عتبة السعادة بالتفصيل والشرح ، علي ألا يزيد عدد هؤلاء عن أربعين فرداً . ومحظور علي أي فرد من أفراد هذه الفرقة أن يُرسل لأداء خدمة ، لكيلا يتقاضي أجراً يزيد علي عشرة (أشرفي)[1] . ومن لم يرعوِ بعد هذا التنبيه وعُلِم أنه أخذ شيئاً ، وجب عزله . وإن لم ينته أحد من الجاويشية الذين عين مكانهم بدائل ، أُبعد إلي استانبول . وإذا عاد الذين فصلوا (إلي ما كانوا يقترفون) فجأة بعد مدة من الزمن ، لاتترك لهم فرصة (الإفلات) إذا وُجدوا في أي وقت ، ويصلبون . ولا يسجّل راتب علي الإطلاق لفرد من أبناء الجراكسة أو من طائفة الفلاحين أو من العربان الذين يعملون في فرقة الكوكليان أو فرقة التفنكجيان السواري أو محافظي القلعة أو العزب . ومن ثم فإن سُجل أحد ، عوقب كتخداه وكاتبه وعزل أغاه .

---

(1) الأشرفي : نوع من النقد أمر السلطان سليم الأول بضربه في مصر بعد فتحها ، والاكتفاء بذكر كلمة (سلطان) عليه .

جماعة كشاف نواحي مصر

ولاية الشرقية وولاية قليوب وولاية بلبيس وولاية الدقهلية وولاية قاطية وولاية إطفيح وولاية الغربية وولاية المنوفية وولاية البحيرة وولاية الجيزة وولاية الفيوم والبهنساوية وولاية أشمونين وولاية منفلوط وولاية ألواح .

(٨) الخدمة المطلوبة من طائفة الكشاف هذه هي ، أولا : الترميم المناسب في موعده وموسمه للجسور وعمل " الجرافة " (تطهير القنوات) في الولاية التي في كشوفية كل واحد منهم ، وذلك لكي لا يختل جسر أو تترك جرافة (تطمس قناة) . علي أن ينبهوا شيوخ القري التي تحت تصرفهم وأهاليها إلي ترميم وتعمير جسور بلادهم كما ينبغي . وينبغي عليهم أن يسعوا ويهتموا بذلك لكي لا تكون هناك أرض شراق بسبب عدم تعمير الجسور أو عمل الجرافة (تطهير القنوات) .

وكلما فاض النيل المبارك وبلغ الذروة ، تؤمر طائفة الفلاحين بكاملها بتخضير الأرض التي غمرتها المياه كلها بالزراعة . وذلك لكي لا تبور أرض زراعية بسبب عدم اعداد الأراضي التي غمرتها المياه أو الإهمال فيها .

أما إذا أصيبت قرية في كشوفية أحدهم بالخراب ، فعليه أن يجد ويجتهد لتعميرها بكل الطرق الممكنة . ويجب أن تتخذ

التدابير والاحتياطات الأكثر مرونة لئلا تصاب قرية عامرة بالخراب .

وعلي الكشاف جميعاً أن يحصّلوا تقاسيط الأراضي تحصيلاً كاملاً علي ضوء (دفاتر الارتفاع) ، كما كان متبعاً زمن قايتباي .

ويرسلوا ما بعهدتهم والتزامهم إلي الخزينة العامرة . وليظل هذا القانون معمولاً به علي ما هو عليه حاليا . وينبغي علي الكشاف أن يأمروا بتجهيز كل الأراضي الجيدة التي تقع في البلاد التي تحت تصرفهم ، ويقدموا عنها التقسيط والخراج كما هو مدون في الدفاتر مهما كان . ويحصلوا الخراج كاملاً عن كل الأراضي الجيدة فيما عدا الأراضي الشراقي ، ويرسلونه إلي الخزينة العامرة . وإذا تعلل أحدهم بوجود نقص في هذا الشأن ، وجب علي أمير الأمراء تحصيل الأموال الناقصة من أملاك الكاشف وأمواله بمعرفة ناظر الأموال ، وإلقائه في السجن ، وتعيين شخص موثوق فيه مكانه ، ثم عرض الأمر علي باب السعادة .

(٩) وعليه فإن لم تحصل الأموال السلطانية بكاملها وحدث تقصير مفاجيء ، أو حدث إهمال أدي إلي عدم تجهيز بعض الأراضي التي غمرتها المياه أو إصلاح بعض الجسور أو عمل الجرافة (تطهير القنوات) والعياذ بالله ، ونتج عن ذلك تَشَرُّق في الأراضي ، أو حدث خراب في بعض القري من أثر الظلم ، لا يترك أمير الأمراء وناظر الأموال فرصة الإفلات للكاشف الذي تحطمت لديه الجسور أو التي تنضوي تحت كشوفيته قرية أصابها الخراب ، ويوقعان عليه أشد العقوبات وهي

الإعدام ، بعد أخذ تعويض كامل منه عن هذا الضرر وذلك النقص .
وإذا وجب إحلال بديل في الكشوفية مكان أحد الكشاف لترقيع عقوبه الإعدام عليه أو لقيامه ببعض التقصير في الخدمة أو لسبب آخر، فعلي أمير الأمراء وناظر الأموال أن يعينا مكانه رجلاً قادراً يتصف بالكفاءة ويتعهد بالخدمة ، ثم يُعرض الأمر علي عتبة السعادة لطلب براءة .

إذا سعي كل كاشف واهتم بأداء الخدمات السلطانية التي عهد إليه بها كما ينبغي ، وإذا كان عظيم الكفاءة حسن الاقدام في تحصيل الأموال السلطانية التي في كشوفيته بكاملها ، وإذا ظهر منه الجد والاجتهاد البالغ في تعمير الممالك المحمية ، فعلي أمير الأمراء أن يوليه برعايته ، ويعرض الأمر علي العتبة العلية لكي يكون مرعيا بأنواع العناية السلطانية وأصناف الرعاية الشهنشاهية . وإذا عجز كاشف عن تأدية بعض تلك الخدمات المذكورة ، وإستعان بأمير الأمراء وطلب منه المساعدة ، فعلي أمير الأمراء وناظر الأموال أن يقدما له العون الصادق والتأييد بطريقة لائقة .

(١٠)وفي عهد قايتباي كان الكشاف يأخذون حَمَلا من كل واحد من طائفة الفلاحين في كل البلاد . والآن تخطوا هذا الأسلوب وتعدوه ، فربما لم يقنع أحد منهم برأس واحد وأخذ الأغنام التي تعتبر أهم أسس الحياة لدي الفلاحين . وبسبب طلب الزيادة تظلّم الرعايا وأظهروا السخط وطلبوا عرض الأمر . صدر أمري الشريف مستحيل التحريف

في هذا النصوص ينص علي ألا يؤخذ من بعد خروف أو حمل بدعوي الضيافة ، وإن لزم الأمر يدفع في مقابل ذلك في كل قرية (عشر بارات) أي ما يعادل عشرين عثمانياً[1] ولا يدفع أكثر من ذلك. ومن لم يزدجر بعد هذا التنبيه وأخذ حملاً أو خروفاً، فعلي أمير الأمراء أن يوقع عليه (علي الكاشف) أشد العقاب بمعرفة ناظر الأموال ، وإذا لزم الأمر يعزل من منصبه ، ويعرض الأمر علي باب السعادة .

(11) ولتكن العادة والقانون اللذان كانا سائدين في عهد قايتباي فيما يتعلق برسوم الكشوفية مرعيين ومعمولاً بهما ، ولا ينبغي تجاوز هذا القانون في الأصل - وتحصل رسوم الكشوفية أيا كانت طبقاً للقانون المذكور ، ويأخذ الكاشف راتبه المحدد منها بموجب البراءة ، ويسلم ما بقي إلي الخزينة العامرة - وباستثناء ذلك تُجمع الرسوم المحددة في القانون الذي كان معمولاً به في عهد قايتباي لترميم الجسور وعمل الجرافة - وتصرف هذه الرسوم المذكورة التي تجمع علي ترميم الجسور وعمل الجرافة - وما يتبقي منها يسلمه الكاشف للخزينة ، علي أن يسجل ما جمعه وما صرفه مع مفرداته في دفتر ،

---

(1) (العثماني) : عملة عثمانية فضية ضربت لأول مرة في عهد السلطان أورخان سنه ٧٢٩ هـ ، عيارها ٩٠٪ ووزنها ٥ قراريط وثلاث حبات ، وكل ٢٫٧٥ منها تساوي درهما من الفضة .

(اسماعيل حبيب : تقويم مسكوكات عثمانيه ، ص ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، القسطنطينية ، ١٣٠٧) .

ويعرضه علي ناظر الأموال والأمين . فإذا كانت المصاريف التي ذكرها تعادل مصاريف السنين السابقة ، تمت الموافقة عليها . وإلا استدعي الأمر القيام بتفتيش (الدفاتر) ، فإن ظهرت أموال مختفية أُمر بإحضار عوض عنها . وإذا فاض النيل العظيم وطغت الجرافة (طمست القنوات) ولم تكف الرسوم المذكورة بتطهيرها ، تحملت طائفة الفلاحين هذا بناء علي القانون الذي كان سائداً في عهد قايتباي . وإذا كان من الضروري مساعدة الفلاحين بأموال السلطنة ، صرف علي الترميم والتطهير من الخزينة . وبالاضافة إلي ذلك يأخذ الكشاف آقچة من المديونين من أجل "القش واللبش" لإصلاح الجسور ، وإذا لم توف هذه الخدمة حقها كما ينبغي زادت المضرة . ومن الضروري أن تؤخذ الآقچة أصلاً لهذا الخصوص ، وإذا أخذت تجري الصيانة كما ينبغي لكي تكون في موضعها .

(١٢) وينبغي علي الكشاف أن يحفظوا البلاد ويحرسوها من شر البدو والعربان العصاة وعدوانهم . وإذا حدث أي نوع من العصيان من الأعراب البدو أو عدوان أو طغيان علي البلاد منهم ، فلا تترك لهم فرصة الافلات ، ومن يقبض عليه منهم تحز رأسه ، وتوءول ملكية حصانه وسائر أسبابه وأمتعته للشخص الذي حز رأسه .

وإذا استلزم الأمر ضرب طائفة أهل الفساد الذين يثيرون الشغب ، فعلي الكاشف أن يخبر أمير الأمراء سراً ، ثم يضربهم بعد استئذانه ويقطع دابر المفسدين . ومن يعثر عليه حياً منهم

يسلم إلي أمير الأمراء ، ويسلب ماله وأغنامه ويكون غنيمة للعساكر. وإذا ظهر من طائفة الأعراب طمع في مالٍ خاصةً ، نفذ فيها القتل دون ذنب قبل أن يظهر منها العصيان والفساد ، وتتخذ تدابير الحيطة والحذر منها ، فضلاً عن سلبها أموالها وأغنامها .

(١٣) إذا استحق أحد من طائفة الفلاحين التجريم أو العقاب لظهور شره وفساده أو بشاعته حكم الكاشف - بعد الرجوع إلي القاضي - بتجريم مثل هؤلاء بقدر ما يستحقون . وعليه أن يؤدب ويعاقب الذين يستحقون العقاب منهم بقدر ما اقترفت أيديهم . وإذا وجد ورثة لفلاح قتيل ، لا تضم أملاكه وأمواله إلي الميري ، بل تسلم لورثته . ولا تنسب جريمة دون وجه حق لفلاح دون الرجوع إلي القاضي ولايعتدي أحد عليه أو يظلمه .

إذا أُخلت خيانة حدثت علي أنها جريمة ، فإن أمري الحالي واجب الامتثال يقتضي بأن تعد ضعف ما هو متبع في جرائم ولاية الروم(١) . ولا يؤخذ بشيء أكثر من ذلك إن كانت هناك رغبة في ذلك . وتطلب صورة القانون المعمول به في ولاية الروم ، لتحفظ صورة منها في ديوان مصر ، وترسل صورة أخري لكل قاض . وبعد أن تدون في سجلاتهم ، يصدر الأمر بالتنبيه والتوعية في الولاية التي تتبع مجلس القضاء لكيلا يؤخذ بأي شيء مخالف أو مغاير لهذا القانون ولا يحدث تعد أو تجاوز .

---

(١) كان يطلق علي ولاية سيواس أيام الحكم العثماني (ولاية الروم) (روم ولايتي) .

وعندما كان أحد من طائفة الفلاحين قديماً يرتكب إثماً ، ثم يحكم ببراءته بعد مدة وترفع خصومته ويزول سبب طرده ، كان الكُشاف يعودون فيقبضون عليه ويوقعون عليه جميع أنواع العقوبات والاضطهاد أخذا بجريمته (السابقة) ليس إلا . وهذا ممنوع ومحظور بناء علي أمري السلطاني . وينبغي التنبيه علي القضاة أيضاً بخصوص هذا الموضوع ، لكيلا يضعوا أحداً في هذا الموضع أو يظلموا الرعايا ومن ثم فإن لم يتوقف ما كان يحدث بعد هذا التنبيه، وأحيا (كاشف) القضايا التي سبق أن فصل فيها مرة وحركها طمعا في المال خاصة ، أو أخذ الجرائم التي تقع بشيء من التجاوز في القانون ، فعلي القاضي الشرعي أن يعرض الأمر علي أمير الأمراء لكي يوقع العقاب الرادع علي الكاشف بعد رد الحقوق التي أخذت ظلما إلي صاحبها .

(١٤) ومحظور إرسال طائفة الفلاحين واستدعاءوها ، وممنوع حجزها في منازلها .

ينبغي أن يتوقف إرسال أحد من طائفة الفلاحين - الذين تضمهم كشوفية الكشاف - أو استدعاؤها أو حجزه في منزله . وكلما شرع أحد في إرساله ، فعليه أن يسلمه إلي الكاشف . وإذا حدث استدعاء له ، يعرض الأمر علي أمير الأمراء ، لكي يبعث به لحراسة مخزن الأسلحة العامر . ومن يرسل فلاحاً بعد هذا التنبيه ، يجري تأديبه . أما إذا أرسلتَه أو استدعيته لهذا السبب مثلاً

أو بعثت به أو حجزته فرضا ، فتعدي عليه أحد دون وجه حق ، تجـــري الاستعدادات القصوي لكيلا تشمئز قلوب الرعايا ، وتُتخذ الاحتياطـــات من الأوضاع التي تدعوا إلي حدوث فتنة مفاجئة .



أحوال مشايخ العربان

(١٥) ومشايخ العربان كالكشاف أيضاً عليهم أن يجدوا ويجتهدوا في تعمير البلاد والمزارع التي تضمها شياخاتهم.ولزاما عليهم تعمير القري التي يصيبها الخراب بالطريقة الممكنة في تعميرها أيا كانت. وعليهم أن يتجنبوا التصرف بطريقة تؤدي إلي تخريب القري العامرة حقيقة . ويهتموا بتعمير الجسور وترميمها وأعمال الجرافة التي تضمها شياخاتهم كما ينبغي . وعليهم أن يأمروا الفلاحين جميعاً أن يخضروا الأراضي التي تغمرها المياه ، لكيلا تكون هناك أرض شراق أو بور أو غير صالحة بسبب الإهمال والتكاسل. وإذا خالفوا أو تساهلوا في أحد هذه الأمور المذكورة ، فعلي الكشاف ـ إذا كان الحكم يتضمن مالا أو عقابا بموجب الأحكام الصادرة ـ أن يوقعوا عليهم الجزاء دون خوف بعد الرجوع إلي أمير الأمراء وناظر الأموال . وينبغي عليهم أن يؤدوا الأموال السلطانية التي تضمها شياخاتهم وتقاسيطهم في محلها وموسمها دون نقص .

(١٦) ليكن في الحسبان بدايةً وجوب العمل علي تخضير أراضي الممالك المحروسة عندما يفيض النيل المبارك وتجمع الأموال السلطانية التي في ذممهم بموجب دفاتر الارتفاع بالإضافة الي المحصول الصيفي ، علي أن يُقَسَّم ما جُمع أيا كان حجمه إلي اثني عشر قسما . ويسلَّم إلي الخزينة العامرة دون انتقاص قسط الشهر في نهايته بحساب اليوم مهما كان العجز في كل شهر . ومن الجائز التأخير والتخلف يوما

واحدا في نهاية الشهر . وعدا تسليم قسط كل شهر بكامله شهراً بعد شهر ، يسلم المحصول الصيفي أيضاً إلي الخزينة العامرة في موسمه بالتمام والكمال بعد الرجوع إلي ناظر الأموال والأمين .

ويؤخذ بقانون قايتباي الخاص برسوم الشياخة أيضاً . ولا يصح تجاوزه . وينبغي أن يصحب مشايخ العربان معهم عندما يتجولون في البلاد من تكون له ضرورة قصوي وأهمية بالغة من أفراد جماعة العربان ، لعدم تحميل طائفة الفلاحين كثيراً من المأكولات والمشروبات أو إرهاقهم وإزعاجهم . ينبغي أن يصحبوا معهم القدر الكافي فقط من الرجال .

(١٧) وينبغي عليهم (مشايخ العربان) ألا يخفوا أحداً من المفسدين والأشقياء من طائفة الأعراب لديهم أو يوطنوه . ولا يصح أن يحتفظوا عندهم بشخص من هؤلاء علي أنه واحد من طائفة العبيد علي الاطلاق ، وعليهم ألا يتركوا فرصة الافلات لأحد من هؤلاء الأشرار وأهل الفساد اللين يفعون تحت طائلتهم ، بل يقبضوا عليه ويسلموه إلي الكاشف . وإذا كان شخصاً يستحق أن يوقع عليه الجزاء ، لا يُخلي سبيله ، بل يعاقب . وإذا اتضح أنه شخص من ذوي القدر يقيد مع (يربط مع) شخص مستقيم ويرسل إلي أمير الأمراء لكي لا يترك له فرصة الإفلات أو يهمله ، ويوقع عليه العقاب أيا كان . ومن ثم فإن علمنا بأن أحد المشايخ أخفي عنده شخصاً مفسداً من الأعراب من هذا القبيل وقدم له الحماية أو أخبره بنية القبض عليه وسامحه

وتهاون معه ، أو استجلب عنده واحداً من العبيد المعتقين أو غير المعتقين عرض للبيع ، أو أخذ رسوماً من الرعايا أكثر مما كان متبعاً في عهد قايتباي ، فإن أمير الأمراء في هذه الحالة لايترك لمثل هؤلاء من مشايخ العربان فرصة الإفلات ، وينفذ عليهم الأمر السلطاني أيا كان حرصا علي شرف السلطنة .

(١٨) وإذا صدر تصرف مخالف للأمر إلي حد ما أو مخل بنظام البلاد من أحد مشايخ العربان المذكورين أمثال حسام الدين بن بغداد واسماعيل وعجلان والأمير داود وعُسقول ، لا يقدم أمير الأمراء علي عزله ، بل يعرض مظالمه علي العتبة العلية . وإذا تكاسل نوعا ما عن أداء الأموال السلطانية بكاملها وساق الأعذار ، أو أقدم علي عمل تشم منه رائحة الخيانة ، واستوجب الأمر بحث الموضوع ، أجري أمير الأمراء بحثه بمعرفة ناظر الأموال ، علي أن يُعرض سبب البحث علي العتبة ملجأ الخلافة العظمي بمعرفة ناظر الأموال . وإذا أصدر الأمر جليل القدر بخصوص هذا الموضوع عمل بموجب ما يقتضيه . وإذا بُحث أمر أحد المشايخ المذكورين علي النحو السالف ، أشار أمير الأمراء علي رجل نزيه ومناسب من بكوات السناجق أو الأغوات لكي يحل مكانه مؤقتاً ، علي أن يُضم إليه قدر كاف من الرجال . ولا تُعطل مصالح الشياخة انتظاراً لقدوم شخص مكانه من الأبواب العالية وورود الأمر الشريف ، لكيلا يترتب علي التعطيل ضرر بأموال السلطنة أو نقص فيها .

وفيما عدا هذه الأمور يفوض أمير الأمراء في تعيين مشايخ الأعراب وعزلهم . ومحظور عليه أن يعزل شخصاً أو يعاقبه لغرض شخصي دونما سبب . وعليه أن يكتب بالتفصيل في نهاية العام ليعرض على الأبواب العالية عدد الأشخاص اللذين أوقع عليهم العقاب وعدد اللذين عزلهم وسبب العزل ومقتضيات العقاب .

(١٩) وعلي مشايخ العربان هؤلاء أن يسلموا الأموال السلطانية التي في حوزتهم إلي أمير الأمراء كل عام ، وينبغي علي الميري أن يمنح كلا منهم خلعة طبقاً للعادة والقانون المتبعين عند تقديم الحسابات .
وفضلا عن ذلك فإن المشايخ اللذين لا توجد في عهدتهم تقاسيط وقد تعودوا لبس القفطان حتي الآن ، يمنح الميري كل واحد منهم قفطانا حسب العادة المتبعة . ويقدم (مشايخ العربان) لأمير الأمراء الهدايا لدي ترددهم علي المدينة في أي وقت من الأوقات ، ثم يمضون علي ألا يُعطي شيئا من الميري ، ويقبل أمير الأمراء ذلك إن أراد. ولكن لا يجوز البتة أن يفرض المشايخ علي الرعايا شيئاً من النقود القليلة أو الكثيرة أو العينيات كهدايا لأمير الأمراء من أجل مصلحة . ومن ثم فإن علمنا بأنهم أخذوا شيئا من طائفة الفلاحين ، وجب إنزال العقوبة عليهم .

وفضلاً عن ذلك فقد اعتاد ابن عمر وأسلافه من المشايخ في ولاية الصعيد أن يقدموا للسلاطين السابقين مقدارا من الهدايا كتقليد مبدئي . وينبغي أن يتبع هذا التقليد . أما عن مقدار الأشياء التي

اعتادوا تقديمها في عهد قايتباي ، فيلغي تعديلها ابتداء من مشيخة الأمير داود المعين في الوقت الحاضر علي الولاية المذكورة ومن يأتي بعده ، وتطلب الهدايا من المشايخ اللذين سيعينون كما كان متبعا في عهد قايتباي ، ثم توضع في الخزينة العامرة بمعرفة ناظر الأموال .

وبالاضافة إلي ذلك ينبغي علي المشايخ اللذين في عهدتهم تقسيط أن يرسلوا رسولا إلي الاعتاب العالية في آخر كل عام ، لكي يقدم الدفتر الذي سجلوا فيه ما سلموه من أموال السلطنة التي في عهدتهم وما تبقي عليهم ، ويخبرونا بأحوالهم .

أحوال العمال

(٢٠) تستدعي طائفة العمال والمباشرين الموجودة حاليا لتمثل أمام ناظر الأموال و (أمين البلد) ، وتبين ما بقي لديها من محصول سنة ٩٢٩ هـ وماجمعته من محصول سنة ٩٣٠ هـ ، وما سلمته مما جمعته ، وما بقي لديها . وإذا ظهر في حوزتهم شيء بعد تقديمهم الحسابات ، يُحصل منهم دون نقص ، ولا تترك عليهم آقچة واحدة أو أي شيء . وإذا تعلل أحدهم وأظهر العجز ، صودرت [1] أملاكه وأمواله . وإذا لم تكف وكان له كفيل ، تحصل من كفيله . وإذا لم تـوف (بالمطلوب) ، يسام العامل سوء العذاب . وإذا ثبت أن لديه شيئا مخفياً ومستوراً ، واعترف به ، يؤخذ منه ويسلم إلي الخزينة العامرة . ويأمر أمير الأمراء بصلب العامل بمعرفة ناظر الأموال إذا تجرأ وتجاسر علي اختلاس أموال السلطنة وإخفائها . وإذا أخذ عامل رشوة من فلاح من خراج الأراضي في السنتين المذكورتين فأدي ذلك إلي تقصيره نتيجة لتأخيره أو لشيء آخر وبقي عليه ما يستوجب الدفع ، عوقب بعد تعويض الأموال السلطانية . وينبغي أن يكون هناك فاصل بين سنتي ٩٢٩ ، ٩٣٠ هـ لتنقطع العلاقة بينهما كلية .

---

(١) في الأصل : صاتيلوب أي بيعت

(٢١) وأما بخصوص التغيير الجديد ، فإن الأمر الشريف مستحيل التحريف يقتضي بأن يهتم ناظر الأموال والأمين بدفاتر الارتفاع ، وليكن معلوما مقدار المحصول ومصدره كل شهر . ويكون في عهدة العامل الصالح قريتان أو ثلاثاً حسبما يكون مناسبا بالنظر إلي قيمتها. وإذا كان مناسبا ولائقا تعيين أمين واحد لكل عدة عمال ، فينبغي أن يكون في عهدة العمال الأكفاء الأغنياء مجموعة من (قري الخاصة) ، بناء علي هذا النظام . ويعيَّن أمناء مقتدرون يتصفون بالأمانة والاستقامة . ويضم اليهم كتاب حسابات من أهل القلم يتصفون بالاستقامة ، يُسند إليهم حساب الأموال السلطانية بالإضافة إلي المحصول الصيفي . علي أن يسلم الأمناء المذكورون إلي الخزينة العامرة ما حصلوه من العمال كل شهر بموجب القسط اليومي . وينبغي عليهم أن يجمعوا المحصول الصيفي في موسمه ويكملوه ، ثم يسلموه إلي الخزينة العامرة كاملاً غير منقوص . وإذا لم يؤد الأمناء أقساطهم اليومية كاملة أو لم يسلموا المحصول الصيفي في ميعاده ، وتبقي لديهم باق عامة ، عزلوا بعد تقديمهم التعويض . وإذا تجاوز الباقي حد المعقول ، استحقوا العقاب . وينبغي علي ناظر (الأموال) أن يختار الأمناء والكتاب من أي طائفة يشاء آخذا في الحسبان هذه الحالات . ومن ثم فإن اعتمد الناظر في تحصيل الأموال السلطانية علي أمين وكاتب وقائم علي الحوالات بعد أن احتاج إليهم ، فلايُرسل إليه أشخاص في هذه الحالة . ويفوض في تعيين أمناء وكتاب مثل هؤلاء خاصة وفي عزلهم .

ويعمل (ناظر الأموال) بما يراه أولي وأنفع في تحصيل الأموال السلطانية فإن ولاية مصر ونواحيها في عهدة عمالها اللين يتصفون بالدقة كما سبق ذكره . وبعد أن يعين أمناءً وكتابا حسبما تقتضيه الظروف ، يقوم بتحرير دفتر المقاطعات بالشرح والتفصيل مسجلاً فيه مقدار العمال والأمناء والكتاب وما ورد في دفاتر الارتفاع بخصوص القري المباعة وبكم بيعت ، بالإضافة إلي أسامي الأمناء والكتاب والعمال ، ثم يبعث به إلي الأبواب العالية موقعاً وممهوراً .

(٢٢) ويسعي العمال والأمناء والكتاب المذكورون ويجتهدون في العمل علي تخضير (الأرض) وإصلاحها في ميعادها كما ينبغي . عليهم أن يسعوا ويهتموا لكيلا يتركوا أرضاً خالية لم تخضَّر . وإن دعت الضرورة إلي طلب العون والمساعدة من المشايخ والكشاف في هذا الشأن ، فعلي هؤلاء أن يقدموا لهم العون والمساعدة . وإذا لم يف عامل بديونه في نهاية السنة أو في نهاية التحويل ، لا يكلفونه بعمل جديد علي الإطلاق . ويقومون باستيفاء ديونه من أمواله وأملاكه . وإذا لم تف وكان له كفلاء ، حصلت منهم الديون . وإذا لم تف (أموالهم) بالمطلوب يوضع العامل في السجن المؤبد . وإن أدي مال السلطنة كاملاً وكان شخصاً صالحاً ، رفعت عنه المقاطعة وكلف بمزاولة عمل جديد بعد أن يتقدم بمن يضمنه .

(٢٣) تُكتب مذكرات تفصيلية بحسب (دفاتر الارتفاع) عما تحويه كل قرية من الأموال السلطانية ورسوم الكشوفية ورسوم الشياخة وأموال الوقف والرِّزَق[1] والأملاك ، علي أن يوقع عليها أمير الأمراء ثم ناظر الأموال والأمين ويختمانها . وتسلم إلي أهل كل قرية مذكرتها، حتي إذا طلب شخص شيئاً من الرسوم أو المستحقات أكثر مما هو مقيد في المذكرة ، فعليهم أن يصروا علي عدم إعطائه شيئاً . وإذا اعتدي عليهم أحد وأخذ شيئاً ظلماً ، فعلي الفلاحين أن يقدموا شكايتهم إلي أمير الأمراء . وبعد أن يرد كل ما أخذه إلي صاحبه ، يعاقبه لأنه لم يطع الأوامر واعتدي (علي الفلاحين) .

وكان بعض الأمناء والكشاف وسائر مباشري الأموال يأخذون ما علي الفلاحين من الحقوق الشرعية والرسوم العادية كاملة ، ثم يخفون بعض هذه الأموال مدعين أنها لا تزال في ذمم الفلاحين، ويطلبون من الفلاحين البيِّنة إثباتاً لتمام السداد ، ولا يعترفون بما يقدمه هؤلاء من شهود ثقاة . فكانوا بذلك يرهقون الرعايا ويضايقونهم ويتسببون في ضياع الأموال . صدر أمرنا الشريف بخصوص هذه

---

(١) الرِّزَق جمع رِزْقَة : وأراضي الرزق هي الأراضي المرصدة أصلاً من قبل الدولة علي بعض الأفراد والمؤسسات الدينية . ولأن أراضي الرزق لا يجوز فيها البيع فقد اعتبرها الفقهاء من الأوقاف ، حيث التطابق بين الرصد والإمساك عن البيع في الأوقاف .

(محمد عفيفي : الأوقاف ودورها في الحياة الاقتصادية في مصر (٩٢٣ - ١٠٦٩ هـ = ١٥١٧ - ١٦٥٨ م) رسالة ماجستير ، ص ١٤١ ، القاهرة ١٩٨٥) .

المسألة متضمنا العمل بما كان جاريا من قديم الزمان في تلك الديار. فأثناء جمع الرسوم قديما كان يسجل (شهود البلاد) علي ذلك في دفتر ، حتي إذا حدث نزاع من هذا القبيل لم يطلب شاهد من فلاح علي الإطلاق ، بل يرجع إلي تلك الدفاتر ليعمل بما سجل فيها ، ولا تطلب بينه أكثر من ذلك بتاتاً .

أموال الحوالات

(٢) صدر في الوقت الحاضر الأمر جليل القدر بخصوص إرسال (الحوالة)[1] إلي أطراف البلاد لتحصيل الأموال السلطانية ، ويقضي بأن تكون أجور الحوالة بحسب المسافة بين أدني وأوسط وأبعد . أدناها أجرها مائة آقچه وأوسطها مائتا آقچه وأبعدها ثلاثمائة آقچه . فمثلاً إذا طُلب قسط أيام الشهر من مكان قريب ، فعلي الحوالة أن يسافر في العشرين من الشهر ويمكث حتي آخره ويتقاضي مائة آقچه أجر طريق . وإذا طلب القسط من مكان بعيد فعلي الحوالة أن يسافر في أول الشهر ويمكث حتي نهايته ويتقاضي مائتي آقچه أجر طريق .

وإذا أُرسل إلي مكان بعيد جداً ، فعلي الحوالة أن يسافر في أول الشهر ويمكث حتي نهايته ويتقاضي ثلاثمائة آقچه أجر طريق ، وعليهم ألا يأخذوا شيئاً أكثر . وإذا ظهر أن أحداً من الحوالة أخذ شيئاً أكثر مما هو محدد من العمال ، استرد منه وخفض من دين العامل .

وإذا لم يحصل حوالة أمواله كاملة وأهمل في ذلك أو تساهل وترك ما في عهدة عامل ، يسترد منه أجر الطريق الذي أخذه كاملاً ، ويضاف إلي قسط العامل . وإذا التزم أحد من الأمناء أو الكتاب بسداد ما عليه من الأقساط اليومية الخاصة بالأموال السلطانية بكاملها وامتنع عن إرسال حوالة ، فلا ينبغي عليه أن يرسله إلي أي مكان مادام شخصاً موثوقاً به لدي (ناظر المواكب) ويكتفي بطلب الأموال السلطانية من الأمناء كل شهر .

---

(١) الحوالة هو الشخص الذي خولت له السلطات آنذاك جمع الأموال السلطانية من العمال وغيرهم من المكلفين بتحصيلها لتسليمها إلي الميري.

(٢٥)يعين قبل كل شيء رجل أمين يتصف بالاستقامة مقتدر ووقور يعتمد عليه أميناً للشونة السلطانية من قبل الأبواب العالية . علي أمين الشونة وناظر الأموال أن يحصيا عدد السفن الخاصة ويقدرا ما يمكنها حمله من الغلال التي ترد إلي العنابر الأميرية من ولايات الصعيد والفيوم والبهنسا وأشمونين ومنفلوط وبقية الولايات الأخري ، ويحسبا عدد مرات السفر التي يمكنها أن تقوم بها في العام ، ولا يدعا مجالا لتأخير هذه السفن عن مواعيد (الغلال) ومواسمها ، وأن يجدا ويسعيا لنقل غلال الولايات إلي العنابر الأميرية . وإن لم تكف هذه السفن استأجرا سفناً تجارية وقدرا حمولتها كذلك واجتهدا في نقل الغلال السلطانية إلي العنابر بقدر المستطاع لكي لا تبقي حبة واحدة خارجها . ويتفقد أمين الشونة غلال الولايات التي تصل بالسفن ، فهل هي ناقصة عما قام بتخمينه ؟ وهل هي مطابقة للعينة التي أحضرت من نفس المكان ؟ فان وجد أنها ناقصة أو مبدلة أو مبللة أو أن ربابنة السفن احتالوا فخلطوها بالتبن أو التراب ، يعرض الأمر علي ناظر الأموال لكي يقوم بمعاقبتهم . ويوفي الكيالون الكيل ، ولا يزيدوه أو ينقصوه . وإذا ظهر بجلاء أن كيالا احتال ، عرض أمره علي أمير الأمراء لكي يصلبه في الشونة . وليكن معلوماً ومؤكداً عند استئجار السفن التجارية تحاشي ظلم المسلمين أو أخذ آقجة واحدة من شخص دون وجه حق . وعلي الأمين أن يوضح في حساباته تفاوت الكيل الذي يقال له (الفرط) وهو الفرق بين الغلال الداخلة إلي

العنابر والخارجة منها بموجب العادة والقانون . ولا يتأخر الأمين عن بناء عدد كاف من السفن عندما تصله الأخشاب والجذوع ، وجميع اللوازم ، لكيلا تكون به حاجة للسفن التجارية من بعد .

وفضلاً عن ذلك ، ترسل من استانبول المحروسة سفينتان مجهزتان بالمدافع تحمل نحاساً في مكان الصابورة وفوقه أخشاب وجذوع . وعلي أمين الشونة أن يطلب هاتين السفينتين كل عام . وعندما تصل يدون ناظر الأموال والأمين (أمين الشونة) محتوياتها من النحاس والأخشاب والجذوع في (دفتر التفصيل)[1] ثم يودعها المخازن . ويقومان ببيع الأخشاب والجذوع التي تزيد عن الحاجة في بناء السفن الخاصة وكذلك الحال بالنسبة للنحاس ، علي أن ترسل أثمانها إلي الخزينة العامرة .

وتحمل السفينتان لدي عودتهما إلي استانبول ما صنعته مصر من ملح البارود المحفوظ فيها . ويرسل إلي الأبواب العالية (دفتر التفصيل) مدون فيه ما أرسل لمصر من نحاس وأخشاب وجذوع ومقدار ما صرف منها علي بناء السفن الخاصة وسبب بيع النحاس ، وما تبقي في المخازن من هذه الأشياء كلها ، ومقدار ملح البارود الذي أرسل (من مصر إلي استانبول).

---

(١) مفصل دفتري بمعني (دفتر التفصيل) : وهو الدفتر الذي تحرر فيه الأراضي بالتفصيل . وإذا سجلت الأراضي في دفتر بطريقة مجملة سمي مجمل دفتري (دفتر الإجمال) . وبمرور الزمن لم يقتصر استعمال هذين الدفترين علي تدوين الأراضي فقط .

ويصرف من المخازن الخاصة العليق اللي كانت الأماكن تتسلمه من قديم الزمان ، وتعطي التقاوي للقري التي كانت تحصل عليها . وإن لزم الأمر إعطاء تقاوي لأماكن أخري بعد ذلك ، فعلي أمين الشونة أن يقدم التقاوي الكافية لها بعد إخطار ناظر الأموال بذلك ، ثم يسجلها في الدفاتر الخاصة بهذا الموضوع . وينبغي عليه أن يقدم طلب التقاوي علي غيرها من المطالب إذا حان ميعاد الغلات ، ويضعها في المخازن .

وإن كانت الغلال الخاصة مستوفية وبها وفر ، يباع من المخازن في المدينة (القاهرة) ما مقداره مائة ألف إردب حنطة وخمسين ألف إردب شعير ، ويباع في رشيد ألفا إردب حنطة ، وفي دمياط ثلاثة آلاف إردب حنطة ، وفي الاسكندرية عشرة آلاف إردب حنطة وألفا إردب شعير . ولا يباع أقل من الكميات المذكورة ، بل يباع أكثر مما ذكر وفاء بالحاجة . ويرسل إلي جزيرة رودس (١) خمسة آلاف إردب حنطة وخمسمائة إردب شعير . وإذا لم تف هذه المقادير بالمطالب ، ترسل الغلات

---

(١) كانت جزيرة رودس معقل القراصنة اللين كانوا يعوقون مسيرة التجارة وكان فرسانها يساعدون الأمراء العثمانيين المنشقين من آن لآخر ، وأبرز مثل علي ذلك الأمير جم .

وبعد أن فتح سليم الشام ومصر ، أصبحت الضرورة ملحة لفتح الجزيرة القريبة من شواطيء الدولة العثمانية . ويقال أن سليماً فكر في ذلك ، لكن الأجل لم يمهله ، فقام ابنه سليمان القانوني بتحقيق المهمة . أرسل السلطان (مصلح الدين رئيس) علي رأس جيش لفتح رودس ، فتم له الفتح في ١٥٢٢ م (٩٢٩ هـ) ، وأنعم عليه سليمان بحكمها .

(Uzunçarşılı : Op.Cit., Vol. 2, p. 313).

الكافية بناء علي طلب أمير سنجق الجزيرة . ويرسل خمسة آلاف إردب من الحنطة إلي جدة من غلات الخواص السلطانية بولاية الصعيد . ولايعطي أحد شيئاً قبل أن ترسل الحنطة المذكورة إلي جدة . وإذا قدمت إلي ميناء الإسكندرية سفن الفرنجة أو سفن من أطراف البلاد طالبة غلالاً يباع لها ما تطلبه إن وجد بعد عرض الأمر من قبل القاضي والأمين .

ويسجل أمين مقتدر وكاتب يتصف بالاستقامة في دفتر مفردات المحاصيل التي بيعت من نفس المدينة (القاهرة) إلي البلاد الأجنبية وأسعارها ، ويقدمه إلي ناظر الأموال وأمين الشون . ويقيد أمين كل مخزن وكاتبه ما أودع المخازن الخاصة من غلال ، ويذكر من قام بالتحويل من العمال .

ويصعد الأمين كل شهر القلعة ليقدم كشف الحساب إلي صاحب المقاطعات ، ويخبره بديون كل عامل وما سدد منها .

قانون محصول البهار

(٢٦) يتفقد ناظر الأموال وأمين البلد دفاتر الحسابات القديمة الخاصة بمحصول البهار المذكور ، لكي تكون الحسابات واضحة تماماً . وإذا لم يوجد شخص يستطيع أن يقدم مقداراً أكثر من المقدار السابق ، فعليهما أن يسعيا إلي مطالبة العامل بكفيل يضمنه مالياً وشخصياً لكي يضمنا ما بعهدته . ولا يجبيان عشور البهار عينا بل نقداً . ويسعيان في إقامة العدل في كل الأحوال ، ويحذران النقص في تقدير الأسعار بغرض حماية التجار فتحدث خسارة مادية ، ويتجنبان الزيادة الباهظة فيها بقصد الاختلاس لئلا يصاب المسلمون بالضرر . ويحترسان من الغدر بأموال السلطنة بدعوي أن البهار قد غرق وهو في حقيقة الأمر محصول جيد . ويجيء أمين البهار بالحزم[1] التي ترد من ميناء الطور كما هي ويسلمها إلي ناظر الأموال وأمين البلد لكي يقوما بحفظها في المخازن ، ثم يأخذ صورة عنها يقبض بموجبها (الرسوم الأميرية) من التجار . وتقارن الحسابات التي قدمها الأمين مع الحزم التي وردت من الطور ، فإذا ظهر بينها تناقض ، عرض ناظر الأموال والأمين الأمر علي الأبواب العالية بعد إخطار أمير الأمراء ، لكي يوقع عليه العقاب الذي يستحقه .

---

(١) في الأصل محزومه‌لر (Mahzûmeler) .

أحوال الموانى والبنادر

(٢٧)تُحصل من طائفة التجار الرسوم والعشور في المواني التابعة للديار المصرية كما كانت تحصل بموجب العوائد والقوانين المعمول بها منذ عهد قايتباي حتي الآن ولا يؤخذ منهم شيء مخالف لها . ولا تقوَّم أمتعة المسلمين بأسعار باهظة بقصد الاختلاس ، أو تقدر أمتعة التجار بسعر منخفض حباً فيهم لئلا تحدث خسارة في الأموال (الأميرية) .

وعندما تجيء سفينة من عند الفرنجة إلي مواني (مصر) ، تُرسل من قناصلهم الدفاتر الممهورة الخاصة (بـ رسوم) الأمتعة المرسلة من قبلهم . واذا حان ميعاد تبديل قنصل كافر من هؤلاء ، جاء بذلك الدفتر مختوماً إلي مجلس القضاء ، وأطلع عليه الناظر والأمين[1] ، وفتحه علي ملأ من الناس في ذلك المجلس . وبعد أن يدوِّن ماسطر فيه في سجل القاضي يأخذ الأمين صورة منه ليعامل التجار علي ضوئه بموجب القانون . وتُرسل صورة أخري بتوقيع القاضي والأمين إلي مصر ، فيحفظها أمين البلد في الخزينة لكي ينفذ ما جاء فيها عند تقديم الحساب ، حتي لا تُختلس الأموال السلطانية أو تخفي .

وليدونوا مفردات الأمتعة التي تحملها السفن التي تقلع بحمولاتها في الدفاتر ويأخذوا رسومها ، ثم يسجلوا صورة من ذلك في سجلات

---

(١) لعلهما ناظر الأموال وأمين الجمرك .

قانون محصول البهار

(٢٦) يتفقد ناظر الأموال وأمين البلد دفاتر الحسابات القديمة الخاصة بمحصول البهار المذكور ، لكي تكون الحسابات واضحة تماماً . وإذا لم يوجد شخص يستطيع أن يقدم مقداراً أكثر من المقدار السابق ، فعليهما أن يسعيا إلي مطالبة العامل بكفيل يضمنه مالياً وشخصياً لكي يضمنا ما بعهدته . ولا يجبيان عشور البهار عينا بل نقداً . ويسعيان في إقامة العدل في كل الأحوال ، ويحذران النقص في تقدير الأسعار بغرض حماية التجار فتحدث خسارة مادية ، ويتجنبان الزيادة الباهظة فيها بقصد الاختلاس لئلا يصاب المسلمون بالضرر . ويحترسان من الغدر بأموال السلطنة بدعوي أن البهار قد غرق وهو في حقيقة الأمر محصول جيد . ويجيء أمين البهار بالحزم[١] التي ترد من ميناء الطور كما هي ويسلمها إلي ناظر الأموال وأمين البلد لكي يقوما بحفظها في المخازن ، ثم يأخذ صورة عنها يقبض بموجبها (الرسوم الأميرية) من التجار . وتقارن الحسابات التي قدمها الأمين مع الحزم التي وردت من الطور ، فإذا ظهر بينها تناقض ، عرض ناظر الأموال والأمين الأمر علي الأبواب العالية بعد إخطار أمير الأمراء ، لكي يوقع عليه العقاب الذي يستحقه .

(١) في الأصل محزومه لر (Mahzûmeler) .

أحوال الموانى والبنادر

(٢٧)تُحصل من طائفة التجار الرسوم والعشور في المواني التابعة للديار المصرية كما كانت تحصل بموجب العوائد والقوانين المعمول بها منذ عهد قايتباي حتي الآن ولا يؤخذ منهم شيء مخالف لها . ولا تقوّم أمتعة المسلمين بأسعار باهظة بقصد الاختلاس ، أو تقدر أمتعة التجار بسعر منخفض حباً فيهم لئلا تحدث خسارة في الأموال (الأميرية) .

وعندما تجيء سفينة من عند الفرنجة إلي مواني (مصر) ، تُرسل من قناصلهم الدفاتر الممهورة الخاصة (بـ سوم) الأمتعة المرسلة من قبلهم . واذا حان ميعاد تبديل قنصل كافر من هؤلاء ، جاء بذلك الدفتر مختوماً إلي مجلس القضاء وأطلع عليه الناظر والأمين [1] ، وفتحه علي ملأ من الناس في ذلك المجلس . وبعد أن يدوّن ماسطر فيه في سجل القاضي يأخذ الأمين صورة منه ليعامل التجار علي ضوئه بموجب القانون . وتُرسل صورة أخري بتوقيع القاضي والأمين إلي مصر ، فيحفظها أمين البلد في الخزينة لكي ينفذ ما جاء فيها عند تقديم الحساب ، حتي لا تُختلس الأموال السلطانية أو تخفي .

وليدونوا مفردات الأمتعة التي تحملها السفن التي تقلع بحمولاتها في الدفاتر ويأخذوا رسومها ، ثم يسجلوا صورة من ذلك في سجلات

---

(١) لعلهما ناظر الأموال وأمين الجمرك .

القضاة كما سبق ، وهكذا لا تضيع الرسوم . وعلي القاضي أن يباشر بنفسه ما يحدث في تلك المواني فيتابع المخصصات المتعلقة بالأموال السلطانية علي وجه العموم سواء كان منها ما يخص محصول الميناء أو المقاطعات . ويتحقق من المحاصيل التي تحملها السفن جميعها في الذهاب والإياب . ولا يعتمد علي "العامل" و "الأمين" عند تقييمه أسعار الأمتعة والأقمشة ، ويدون ذلك في السجلات . ويكون معهم عند استلامهم العشور ورسوم الجمارك ويتسلمها منهم كل يوم مع محصول المقاطعات أيضاً . ويَزيد مال المقاطعات إن وجد أنها تقبل الزيادة . ولا يترك مالاً واجب الدفع أو مقداراً واجب الأداء علي محصول إلا ويحصله . ولا يحق للعامل أن يحصل مالاً أو يجمع مقداراً من الأموال الأميرية بدون إذن القاضي وتوقيعه ، ولا أن يصرف مالاً دون علمه . ولا يتأخر (القاضي) عن تقديم الأموال التي حصلها إلي خزينة مصر مرة كل ثلاثة أشهر ، حتي يتمكن كاتب الروزنامة (روزنامه جي)[1] من تسجيلها وخصمها من أقساط العامل .

---

(1) الروزنامه جي هو الموظف الذي يسجل الواردات والمصاريف اليومية أو الأشياء العينية في دفاتر تسمي دفاتر اليومية (روزنامه) .
ويطلق اسم روزنامه جي أيضاً علي كاتب الوقائع .

وبعد عصر التنظيمات العثمانية أطلق علي هذا الموظف اسم (روزنامه جي)و(يوميه كاتبي) و (محاسبه كاتبي) .

(Pakalın : Op.Cit., Vol. 3, p.62).

ومن الجدير بالذكر أن الروزنامه جي كان يتبع الدفتر دار الذي يقال له حاليا وزير المالية .

ويسجل (أمين الجمرك) مفردات الأمتعه المتحصلة من العشور في دفتر، ومن الأفضل أن يباع النفيس منها في مصر . فيرسله العامل مع رجل موثوق فيه إلي مصر المحروسة مع دفاتر تسجل فيها المفردات . ويقوم ناظر الأموال والأمين (أمين البلد) ببيعه بالمزاد . ثم يرسل ثمنه إلي الخزينة العامرة ويخصم ذلك من أقساط العامل . ويدون أمين (الجمرك) في (دفاتر التفصيل) مفردات المتاع المشابه الذي يفضل بيعه هناك ، ويوقع عليها مع القاضي ، ثم يخطر ناظر الأموال وأمين (البلد) ، ويبيع في الميناء ما كان بيعه أجدي وأنفع بعد أخذ موافقتهما .

هذا ، وقد يتصاحب بعض جنود السپاهي [1] أو أحد من أشراف الحجاج أو الأكابر مع من يلوذ بهم من التجار عند وصول سفينة أو إقلاعها ،

---

(1) السپاهي أو السپاهية جنود من الفرسان كانوا يمنحون إقطاعات من الأراضي تسمي تيمار أو زعامة أو خاص ، يحصلون عشورها ورسومها لهم مقابل اشتراكهم في المعارك ، وتقديمهم لعدد من الجنود لابسي الدروع Cebeli . وكلما اتسع دخل الإقطاع الممنوح لجندي السپاهي ، كلما كان مكلفاً بتقديم عدد أكبر من العساكر المذكورة في المعارك .

وكانت عساكر السپاهية تخدم في الجيش أو في قوات الشرطة . وكانت بمثابة الدرع الواقي لجنود المشاة في المعارك لأنها كانت تتقدم المهاجمين حماية لهم .

وإذا كانت بعض كتب التاريخ العثماني تذكر أن السلطان أورخان (تولي ١٣٢٦ ـ ١٣٥٩ م ، ٧٢٦ ـ ٧٦١ هـ) هو الذي أسس هذه القوات ، فإن القوانين العثمانية تذكر أنها ترجع إلي عهد مراد الأول ـ (١٣٥٩ ـ ١٣٨٩ م ، ٧٦١ ـ ٧٩٢ هـ) .

(Pakalın : Op.Cit., Vol. 3, p. 232, 233).

فيخلّصون كل من بالسفينة من رسوم الجمارك ولا يأخذون منهم شيئاً ؛ أو يساعدوا علي تقييم أمتعتهم بأبخس الأثمان ، فيدفعوا رسوماً زهيدة ، ويلحق الضرر والخسار (نتيجة لذلك) بالأموال السلطانية . وعلي القاضي وأمين (الجمرك) أن يتحققا مما يقوله (التجار) عن بعض العبيد السود من الأسري من أنهم من خدامهم ، تحاشيا لدفع رسوم عليهم . وليكن ما برفقة طائفة السباهي أو طائفة الحجاج من الأمتعة هدايا ومن العبيد من يقوم علي خدمتهم ، وليس علي سبيل التجارة ، وإلا أخذت عن هذا كله رسوم الجمارك كاملة . وإذا امتنع أو تمرد أو عاند شخص ما في هذا الخصوص وكانت السفينة التي يستقلها متجهة إلي الأبواب العالية (استانبول)، عرض القاضي وأمين (الجمرك) أمره علي الأبواب الشريفة (عند الوصول)، وبعد أن تؤخذ منه الأموال السلطانية الواجبة كاملة طبقاً للقانون ، يوقع عليه الجزاء . وإذا كان ذلك الشخص متجهاً إلي مصر فعليهما (القاضي وأمين الجمرك) أن يعرضا الأمر علي أمير الأمراء هناك ، فتؤخذ منه الرسوم المقررة كذلك وينفذ عليه بعدها ما جاء في الفرمان السلطاني .

وفي المواني أناس يقومون بالخدمة واقفين غير الأمناء والكتاب ويتعيشون علي خدمة التجار وغيرهم ، وقد صدر الأمر بطرد هؤلاء جميعاً لما يسببونه من خسارة للأموال السلطانية . ويطرد الأشخاص الذين يستجد وجودهم من أمثال هؤلاء فيما بعد . وإذا كانت بالمواني حاجة للخدم، اختيرت عناصر أمينة تتصف بالاستقامة من بين المسلمين . وإذا نما إلي مسامعنا وجود الخدم القدامي الذين صدر الأمر بطردهم (من المواني) ، يعاتب القاضي ويلفت نظره .

ولقد منعنا جلب عصي الرماح إلي المواني جميعها بموجب الأمر السلطاني، وينبغي تنبيه طائفة التجار وغيرهم والتأكيد عليهم حتي لا يحضرها أحد من بعد . ومن يخرج علي هذا الأمر بعد هذا التنبيه ، يصادر ما أحضره ويقدم للتأديب .

هذا ، وفي مصر نفسها وفي أماكن أخري غيرها مقاطعات [١] تباع (حاصلاتها) بأكثر مما هو مقدر لها ، فيفرض العامل شيئاً (رسوماً) أكثر علي بعض المحاصيل بدعوي أن هناك زيادة في عهدته ، فيؤدي بهذه البدعة إلي الإضرار بالمسلمين . وعلي ناظر الأموال وأمين البلد أن يستقصيا أخبار مثل هؤلاء ، ويحيلا إلي القاضي والأمين اللذين يتبعهما أمر تفتيشه . فإن وجدا أن العامل جبي الرسوم بأكثر مما هو مقرر بحجة الزيادة ، ردا أموال المسلمين الي أصحابها من العامل بعد أخذ ما هو مقرر للأموال الأميرية بكامله ، ووقعا علي العامل الجزاء الأوفي ، وتجبي في ميناء جدة رسوم تحت اسم (رسوم النظارة) بخلاف (حصة الشريف)[٢]

---

(١) يلتزم العامل الذي يوكل إليه تحصيل واردات مقاطعة أداء مبلغ متفق عليه للميري نظير ذلك . وإذا وجد ملتزم آخر يتعهد بتقديم مبلغ أكبر نظير تسلمه مقاطعة في حوزة عامل ، تؤخذ من العامل وتسلم إليه بشرط أن يكون هناك من يضمنه .

والمدة التي كان العامل يلتزم بها تسمي (تحويل) . وقد كان هناك نوعان من الاقطاع في الدولة العثمانية ، يسمي الأول (مقاطعات ميرية) والثاني (مالكانه) . يكون الالتزام في النوع الأول سنوياً، أما الثاني فيكون لمدي الحياة .

(Pakalın : Op.Cit., Vol. 2, p. 578).

(٢) شريف مكة .

و (الأموال الأميرية) ، كما تحصل رسوم أخري باسم (حصة الوالي) . وكل هذا يعد من مخصصات أموال السلطنة . ويضاف إلي الأموال الأميرية عند تقديم الحسابات كل ما يزيد علي (حصة الشريف) والمائة ألف عثماني المخصصة للناظر .

(٢٨) كان خراج الأراضي يجبي منذ سالف الأيام وسابق السنين والأعوام وبدء حكم حكام الاسلام وجسبهم الله الملك العلام علي حساب (الأشرفي) بخمس وعشرين (بارة)[١]. وكان الفلاحين يدفعون الخراج علي الوجه المذكور وكذلك كان الحال بالنسبة لسائر المقاطعات ، كما كان الناس جميعاً يتعاملون في بيعهم وشرائهم بنفس الأسلوب . ومع تغيير المرحوم خاير بك لعيار الآقچة التي كانت تضرب في دار الضرب بمصر ، تعذر استقرار سعر (الأشرفي) وتعددت أسعاره واختلفت في الأيام اليسيرة ، وبيعت مأكولات الفلاحين المتعددة وسائر مبيعاتهم علي غير مرادهم . فصدر الأمر السلطاني بتصحيح عيار الآقچة وجعلها خالصة العيار[٢] تغير تعامل الناس من جراء ذلك ، وطرأ خلل شامل علي أحوال الخراج ومعاملات الناس .

---

(١) البارة عملة ظهرت لأول مرة في مصر سنة ٨١٨ هـ (١٤١٥، ١٤١٦ م) في عهد الملك المؤيد المملوكي وكانت تسمي (مؤيدي) ، كما سكت عند العثمانيين لأول مرة علي ما يعتقد سنة ١٠٤٥ هـ (١٦٣٥، ١٦٣٦م) واعتبرت الآقچة جزء من البارة ، فالبارة تساوي ثلاث آقچات .
(Pakalın : Op.Cit., Vol. 3, p. 752, 753).
وطبقا لما ورد في قانون نامه فإن البارة كانت معروفة قبل التاريخ المذكور .

(٢) لعل الكاتب يقصد بكلمة (آقچة) هنا ، النقود المصرية ، وإلا حدث تناقض بين معني هذه الجملة ومعني الجملة الأولي التي وردت في المادة رقم ٤٧ من هذا القانون .

وكانت بعض الأوضاع والأطوار توجب حساب الأشرفي بخمس وعشرين آقچة، وتجيز جباية خراج الأراضي من الفلاحين علي النظام المذكور ، مما أدي إلي نقص وخسارة فاقت الحد في الأموال السلطانية . وظل الاختلاف في المعاملة علي حاله بين الناس ، واختلت أحوال أهالي العرب إلي حد بعيد . وقد سري هذا النقص في خراج الأراضي إلي بعض المقاطعات الأخري . فصدر في الوقت الحاضر الأمر السلطاني لازم الامتثال بخصوص هذا الموضوع علي الوجه التالي :

يسري اعتباراً من بداية توت الموافق العاشر من ذي القعدة سنة ٩٢١ هـ حساب (الذهبي) بخمس وعشرين باره بالنسبة لخراج الأراضي كما كان معمولاً به من قديم الزمان . فقد كان كل ذهبي يساوي خمساً وعشرين باره. وبناء عليه تطلب لدي الحساب عن كل ذهبي القيمة المذكورة . ومن يتمرد أو يعاند أو يسوق الحجج والأسانيد في هذا الخصوص ، لا يترك أمير الأمراء له مجال الإفلات ، بل يأمر بقتله شر قتله . وينبغي تفقد أحوال المقاطعات لكي يتضح أيها يسير علي هذا النظام والقانون . فإن وجدت مقاطعة تتحمل قيمتها الحالية علي هذا النمط ، أبقيت علي حالها ، واستمر تحصيل خمس وعشرين باره عن كل ذهبي من أقساط يوم عاملها . وإن وجدت مقاطعة باقية علي حساب كل ذهبي باثنتي عشرة بارة ونصف البارة أو عشر بارات ، ترفع إلي السعر الذي استجد وتحاسب علي قيمة كل ذهبي بخمس وعشرين بارة ، ويسجل ذلك في الدفاتر وفي سجلات القضاة . فلو فرضنا أن حساب مقاطعة ما يبلغ ألف ذهبي علي حساب أن الدينار مساوٍ لاثنتي عشرة بارة ونصف البارة أي خمسة وعشرين عثمانياً ، فإن قيمتها تعادل

خمسمائة ذهبي علي حساب السعر الجديد وهو أن الذهبي الواحد يساوي خمساً وعشرين باره .

لتكن المعاملة بين الناس بهذا الأسلوب علي أساس أن يعتبر كل ذهبي بخمس وعشرين باره في كل مكان . ومن لم يمتثل لهذا الأمر ، يقبض عليه ويعتبر من العصاة وينفذ عليه ما جاء في الأمر السلطاني . وإن اجتمع الأشرار وأظهروا التمرد والعصيان ، جردت عليهم العساكر المنصورة تحت إمرة رجل موثوق فيه . وبعد أن تحصل الأموال السلطانية من أموالهم وأملاكهم يسامون سوء العذاب ثم ينفذ فيهم القتل . وإن كان الأشرار طغيانهم أشد وبغيهم أوفي وفسادهم أعم ، سار عليهم أمير الأمراء بنفسه . وإذا كانت ضرورة دفع هؤلاء ملحة (لشدة بأسهم) ، عرض الأمر علي الأبواب العالية ، ليُعمل بموجب ما يصدر الأمر الشريف بمقتضاه.

وقد قضي حضرة السلطان ـ حامل الخلافة خلدت خلافته لفرط حبه للرعايا عامة ورأفته بهم ـ علي البدع الشائعة فأبطل بعض الرسوم المقررة ك (الفرط)[1] و (رسم كسر الوزن)[2] ، وكفي الرعايا شر الظلم ، فلا تحصل من فلاح رسوم كهذه من بعد .

وكل من يتجاسر علي جمع رسوم أبطلب سواء من بين المشايخ أو الكشاف أو العمال أو الأمناء أو سائر المباشرين ، يقوم ناظر الأموال

---

(١) سبق تعريفها في الفقرة الأولي من المادة رقم ٢٥ من هذا القانون .

(٢) رسم كسر الوزن : هو الرسم الذي يحصل علي الفرق بين الأوزان الداخلة إلي الشونة العامة من خراج الأراضي والمصروفة منها .

بتفتيشه ، ويرد الحقوق لأصحابها إن ثبت وجودها لدي أحد من هؤلاء ، ثم يعرض الأمر علي أمير الأمراء لكي يوقع عليه الجزاء الرادع . وللعمال والمباشرين قدومية[1] منذ عهد قايتباي ، وقد تزايدت وتضاعفت من بعده وتجاوزت حد الاعتدال ، فألغيت وأبطلت بموجب الأمر السلطاني . ولينادي في جميع أرجاء البلاد بأن الرسوم التي تزيد عما كان مقرراً في عهد قايتباي لا تدفع للعمال أو المباشرين . ومن يتشبث بالعناد أو يتمرد يعرض (الرعايا) أمره علي أمير الأمراء ، لكي ينزل به العقاب بمعرفة ناظر الأموال .

---

(١) القدومية : رسوم كان يحصلها العمال والمباشرون من الفلاحين عند قدومهم إلي مقاطعتهم .

أحوال المساحة

(٢٩) أحوال المساحة كما يلي : يبدأ أمير الأمراء وناظر الأموال في بداية العام بتقدير عدد المساحين الكافي لمساحة الأراضي ومقدار ما يحصل من " رسوم المساحة " ، ثم يعرضا الأمر علي الأبواب العالية للمطالبة بالمساحين . ولا تتواني الأبواب العالية في إرسال مساحين مقتدرين أمناء علي المصالح يتصفون بالاستقامة وكتاب مهرة حتي يكونوا مهيئين لدي وصولهم للقيام بمساحة الأراضي في ميعادها . وفي ميعاد المساحة يخرج هؤلاء المساحون مع ناظر الأموال وأمين (البلد) إلي الأراضي المراد مسحها ، ويميزون بين الأراضي المزروعة وغير المزروعة عند قيامهم بالمسح ، ويكتبون (١٢) عن كل اثني عشر فداناً بالنسبة للأراضي التي تدفع خراجها عيناً طبقاً للقانون القديم ؛ أما الأراضي التي كانت تدفع خراجها نقداً وظل يُكتب عنها (١٢) ، فهذه بدعة مرفوعة .

ويسجل المساحون أثناء المساحة ما يرونه أمامهم ولا يزيدون عليه . ويشيرون في دفاترهم إلي عدد الأفدنة المرفوعة .

و « رسم المساحة » باق علي ماكان عليه في زمن قايتباي ، فلا حق لأحد في طلب زيادة . وفي عهد (سلاطين) الجراكسة الذين

سبقوه ، كان كل مساح يصطحب معه "دوادار" (١) و "خزينه دار" (٢) و " أمير آخور" (٣) وما سوي ذلك من الأتباع ، وكانت تجبي رسوم لكل واحد من هؤلاء . وقد ظل الحكام اللذين جاءوا من بعد يسيرون علي هذا المنوال حتي الآن : صدر الأمر السلطاني بإلغاء ذلك ، فلا تحصل نقود بخلاف "رسوم المساحة" فيما بعد . وإذا خالف ذلك مساح وطالب برسوم لتبعته ، وُقّع عليه الجزاء .

وفضلاً عن ذلك ، كانت تؤخذ من كل قرية أغنام وشعير عند حضور المساح إليها . وقد صدر الأمر الخاقاني بإبطال ذلك . فلا تؤخذ أغنام أو شعير لهذا السبب من الرعايا ، ومن به حاجة إلي ذلك اشتراه بماله ، ومن يتجاوز ذلك يعرض ناظر الأموال حالته بمعرفة أمير الأمراء علي الأبواب العالية ، لكي يوقّع عليه الجزاء الذي يستحقه .

---

(١) الدوادار : بمعني صاحب الدواة . اسم كان يطلق علي الكتاب اللذين كانوا يعملون في معية السلاطين والوزراء . وقد أطلق هذا الاسم لأول مرة في عهد الفاطميين وأخذه عنهم المماليك . ثم انتقل الاسم بعد ذلك إلي العثمانيين وصار يطلق علي الكتاب اللذين يصاحبون كبار الموظفين في الدولة .

(Pakalın : Op.Cit., Vol. 1, p. 434).

(٢) الخزينه دار : هو الموظف القائم علي حفظ محتويات الخزينة من أواني قيمة وأمتعة ثمينة وأموال .

(Pakalın : Ibid, Vol. 2, p. 785).

(٣) أمير آخور : مدير الاصطبل القائم علي رعاية ما به من خيول وحيوانات .

وإن كانت في قرية بعض الأراضي من الأوقاف والرزق والأملاك حدودها معروفة ومميزة ، فلا سبيل إلي مسحها . أما إذا كانت مختلطة بالأطيان السلطانية وجب مسحها وفرزها ، والفائض عنها يقيد للميري .

وإن كانت هناك ولاية في عهدة عامل ملتزم بدفع "المبلغ المقطوع"، فلا سبيل إلي مسحها . ويعطي للفقراء ما تعود أن يعطيه لهم (من أراضي لزراعتها) في الوقت الذي يراه مناسباً . وإن لوحظ علي بعض المساحين عدم الاستقامة وظهر طمعهم في رشوة من الفلاحين نظير تكتمهم علي بعض الأراضي أثناء مسحها ، يتوقف إرسال هؤلاء المساحين ، ويجري التحقق من مقدار أفدنة تلك الولاية في "دفاتر الارتفاع" أثناء وفاء النيل الأعظم وسلامة الجسور كلها والجرافات . وبناء عليه يقوم ناظر الأموال بتقدير (مساحة الأراضي) وتحديدها ، ولا يعتمد علي أقوال العمال أو المباشرين أو الفلاحين بخصوص تحديد الشراقي . وعليه أن يحدد قدراً صالحاً (من الأراضي) بمساعدة مسلمين عرف عنهم الحياد، ويعهد به إلي عامل ، وعلي هذا يُطلب الخراج . ويُعطي رسم المساحة للميري . وإذا جاء أهالي بعض القري ، وطلبوا "التوجيب" بموجب المال المقدر في دفاتر الارتفاع عن عهدتهم من قديم الزمان ، فلا يرسل ناظر الأموالي إليهم مساحة ، ويوجبهم إن رأي ذلك صواباً ، ولا يأخذ منهم "رسوم المساحة" . وكذلك إن جاء أهالي بعض القري التي يوجد بها شراقي ، وطلبوا التوجيب ، وجبهم ناظر الأموال بعد الاتفاق علي مبلغ يقرره مسلمون من ذوي الخبرة عرف عنهم الحياد ، يراعون عند

تحديده عدم المساس بأموال السلطنة أو ظلم الرعايا . ولا تحصل رسوم مساحة في مثل هذه الحالة . والخلاصة فإن أحوال المساحة موكلة إلي ناظر الأموال وعليه أن يعمل بطريقة تحقق الأولوية للأموال السلطانية وتنفع في تعمير البلاد .

أحوال الشراقي المذكور .

(٣٠) وأحوال الشراقي كما يلي : عندما يأتي الماسحون لمسح البلاد ، فإنهم يتركون الأراضي المرتفعة التي لا سبيل إلي وصول المياه إليها يوماً ما ولا يمسحونها . ولا تعد هذه الأراضي ضمن الأراضي الشراقي. وقد ينبت الكلأ في بعض هذه المساحات ، فتصلح للرعي . ويأتي أهل القري المجاورة بقطعانهم لكي ترعي ، ويدفعون عن ذلك رسوم وهذه الرسوم تؤول إلي الميري .

ومن المحتمل أن يغمر الماء بعض الأراضي فتصبح صالحة للزرا وإذا لم تغمرها المياه وبقيت فضاء وبعد البحث والاستقصاء عرف أنها ناتجة عن إهمال الجسور أو الجرافة أو التعمير ، تَحمَّل الفلاحون نتيجة الضرر وعوقبوا مع شيوخ البلد . وإن كانت الجسور والجرافة من الخواص السلطانية عرض القاضي والماسح الأمر. ووقعت الغرامة علي الكاشف أو شيخ العرب ونزل بهما العقاب حسبما يصدر به الأمر . والخلاصة بالنسبة لهذه الأراضي هي ، أن يقوم الفلاح بتخضير الأرض التي تغمرها المياه ، وإذا لم تُخضر وبقيت بوراً ، وقعت غرامة الخراج علي شيخ العرب والكاشف والعامل . وأُنزل بهم العقاب .

وإذا لم يحدث تقصير في رعاية الجسور والجرافة المذكورة ، فإن الأرض الشرافي هي الأرض التي لم يغمرها الماء لعدم وفاء

(النيل) . ويخفض من (حاصل القرية) حاصلها (اللي كان متوقعا).
وعلي الأمين وناظر الأموال أن يستقصيا أحوال هذه الشراقي ويتحققا من وجوده ، فإن لم يكن شراقي حقيقي لا يجري التخفيض علي حاصل القرية .

كان لأمراء الچراكسة في نواحي الجيزة أراضي يتصرفون فيها تحت اسم " الإطلاقات " ، بعضها يزرع والبعض الآخر بور . فما يزرع منها يبقي علي حاله ، وتطلب عنه رسوم بموجب القانون علي قدر عدد الأفدنة . وأما الأراضي البور فيتفقد ناظر الأموال أحوالها . فإن كان ذلك يرجع إلي زيادة الخراج المفروض عليها مما أدي إلي عجز الشخص عن زراعتها ، خفض مقدار الخراج وجيء بشخص يلتزم بزراعتها ودفع الرسوم المقررة . وينبغي الاحتراس من أن يتجاوز التخفيض في الخراج حد الاعتدال حماية للفلاح ، لكيلا يلحق الضرر الفادح بالأموال السلطانية.

أحوال الخالي والبور والخراب

(٢١) ينبه شيخ العرب والكشاف والعمال والأمناء وكل المباشرين علي فلاحي القري بزراعة كل الأراضي التي اعتادوا زراعتها من قديم الزمان ، وعدم ترك شيء منها خاليا أو بوراً أو خراباً . ومن يتكاسل ويترك الأرض بوراً خالية ، يؤخذ منها خراجها كاملا ، ويقدم للتأديب لكي لا يهمل أو يتكاسل فيما بعد ، فيلحق بالأموال خساراً .

وبعد ري(١) الأراضي بكاملها ، تسلم التقاوي للكشاف وشيوخ العربان وعمال البلاد ، ويقوم القضاة والأمناء بتوزيعها علي الفلاحين بمحضر كي يتمكنوا من تخضير الأطيان السلطانية بكاملها . وبعد ذلك يأخذ القضاة والأمناء التقاوي كاملة والغلات علي البيادر ، ويقومان بتحرير محضر عند جبايتها ، ثم يودعانها شون الخاصة . وإذا فاض النيل العظيم ولم تكف التقاوي ، سلمت (للفلاحين) التقاوي اللازمة بمحضر ، وحصلت منهم بعد ذلك بمحضر أيضا . وإن بقيت أرض بدون زراعة ، وبعد التفتيش عليها وجد أن ذلك حدث بسبب عدم تسليم التقاوي (للفلاحين) وقع الجزاء علي الكاشف والشيوخ والعمال .

---

(١) في الأصل العثماني (المحفوظ في دار الكتب المصرية ، ورقة ٥٠ أ) : وبعد ري . وفي النص الذي حققه عمر برقان (ص ٢٢) : وبعد زراعة . والنص العثماني يتفق مع المعني وينسجم معه .

وإذا غاب صاحب أرض عن أرضه ، بحث عنه شيخ العرب والكشاف في القري المجاورة وبين الفلاحين ، فإن عثروا عليه أعادوه قسراً وأقروه علي أرضه وكلفوه بزراعتها . وينبغي عليهم أن يبذلوا قصاري جهدهم لكيلا تُترك الأطيان السلطانية خالية . وإن عصاهم أحد ، لم يتركوا له مجال الإفلات ووقعوا عليه الجزاء . وإذا لم يتمكنوا من العثور علي الغائب كلفوا أحد الموسرين القادرين من أهل القرية بتخضير أرضه البور وحصلوا منه الخراج السلطاني . وإذا لم يتيسر ذلك ، قام شيخ العرب والعمال من جانبهم بتجهيز لوازم تلك الأرض وزراعتها ، وأدوا عنها الأموال السلطانية المقررة . وإذا طُلب من أهل قرية خراج أراضٍ خالية مثل هذه وزيد في الضغط عليهم وتحميلهم مالا يطيقون ، كان ذلك سببا في تشتيت الرعايا . فلتُعد (تلك الأرض) أرضاً خالية ، ولا يُطلب منهم أي شيء .

وإذا ثبت أثناء القيام بالمسح وجود قري أصابها الخراب ، بحث القاضي والمساح السبب الذي أدي إلي ذلك . فإن ظهر أن السبب يرجع إلي ظلم العامل أو تعدي الكاشف أو جور شيخ العرب ، عرضا الأمر علي ناظر الأموال ، فيأمر أمير الأمراء بانزال العقاب بهم ، بعد تحصيل النقص (في الأموال) منهم . وإذا كان سبب الخراب يرجع إلي مفاسد البدو وعصاة الأعراب وفتنهم ، وكان الكاشف أو شيوخ العرب يقدرون علي منع ذلك ثم أهملوا ، وقع عليهم الجزاء بموجب الأمر العالي .

وليتنبه الكشاف وشيوخ الأعراب والعمال علي القري المجاورة لكي يرد

أهلها الفلاحين الذين هجروا قراهم والتجأوا إليهم ، حتي يعودوا إلـــي قراهم الأصلية وحصصهم التي خربت . ويقومون بإخطار الكاشف عمن يمتنع عن العودة إلي موطنه ، حتي يقبض عليه قسراً ويبعث به إلي مكانه الأصلي. وإذا لم ينفذ شيوخ البلاد هذا بأي طريقة من الطرق بعد هذا التنبيه ، وُقع عليهم العقاب الرادع .

وعندما يقوم الأمناء والعمال بجمع الخراج من بعض القري يتفـــرق (بعض أهلها) تحاشيا لسداد الخراج . وعلي شيوخ البلاد أن يذهبوا إلـي القري التي يمكن أن يحدث فيها ذلك ، وينبهوا الكاشف وشيخ العـــرب حتي يقوما بمنع حدوث ذلك قبل الشروع فيه . وإذا لم يمتنع هؤلاء ، اختير من بينهم واحد أو إثنان من الأشرار ونفذ فيهما الصلب . وإذا جاء شيخ البلد (إلي تلك القري) ولم يقم بالتنبيه ، استحق العقاب .

ومن عاد من الفلاحين اللذين كانوا قد تركوا مواطنهم ، لا يُطالَـــب البتة بخراج أراضيه أو الرسوم الأخري في السنة التي عاد فيها وزع أطيانه. ويؤدي خراجها كاملاً في العام التالي إن هو قام بزراعة ما يخصه كامـــلا ، كما يدفع كل الرسوم كاملة . وليترفقوا به ولا يكلفوه مشقة دفع ما عليـــه مرة واحدة حتي لا يؤدي ذلك به إلي الهروب ثانية . وإن أظهر العجـــز والضعف ولم يستطع أن يقوم بزراعة كل ما لديه ، عرض القاضي والأمـــين حالته علي ناظر الأموال . فإن رأي الجميع بعـد استقصاء أخباره صحـــة قوله وعدم اقتداره علي أعمال الزراعة ، نفذوا ما يتراءي لهم طبقا لمـــا تقتضيه العدالـة .

وإن جيء بالهاربين من الفلاحين لإسكانهم في مواطنهم الأصلية ، فذكر هؤلاء أنهم استوطنوا الديار التي هم فيها منذ أكثر من عشر سنوات، تستقصي أخبارهم ، فإن ظهر أنهم تركوا مواطنهم الأصلية قبل الفتح الخاقاني (الفتح العثماني لمصر) ، واستوطنوا الديار التي هم فيها ، تُركوا علي حالهم . والذين يثبت أنهم توطنوا بعد الفتح الخاقاني ، يؤمرون بالعودة إلي ديارهم الأصلية .



أحوال أمير الأمراء

(٤٢) علي من يصير أميراً للأمراء في مصر المحروسة أن يقيم في القلعة كالعادة . وعليه أن يعقد الديوان أربعة أيام في الأسبوع ، ولايفوته اجتماعاته إلا لعذر مشروع . وليتجنب إهمال أحوال الرعايا وشئون الأموال السلطانية . ولا تفوته لحظة لا يجد فيها ويسعي كما ينبغي لحفظ المملكة وحراستها وتأمين الرعايا ورعايتهم . ولتُقم العساكـ في الأماكن القريبة من أمير الأمراء ما أمكن ، ولا تتفرق فـ الأطراف البعيدة ، إلا إذا دعت الضرورة القصوي . علي أن تظـ علي ارتباط وثيق به ، ومعدة ومعبأة للقيام بأي خدمة أو مهمة . و يقيم جندي واحد داخل الأبواب الحديدية ، وليكونوا جميعاً إلـ جوار أغواتهم بالقرب من القلعة في "الصليب" و "قناطر السباع و "الجامع القيصوني" و "باب الوزير" (١). ومن لم يطع بعـ هذا التنبيه ويدخل المدينة يوقع علي أمير الأمراء الجزاء . وليهتم أمير الأمراء بحراسة المملكة كما ينبغي ، ويمنع ظلم شخص لشخص أو إعتداءه عليه حتي ولو كان من بين جماعة الكَوكْلِيان أو الآتْلُـو تفنكجيان أو الچراكسة أو محافظي القلعة أو العزبان . ومن يقدم علي ظلم يوقع عليه الأغوات ما يستحقه من جزاء . وليقم أغا كل فرقة وكتخداها بجولة في المدينة مع المنادي للاطمئنان علي حراستها. ويتفقدان الحارات كلها ، فإن وجدا مكانا خاليا من "الدَّرَك" أقاماه فيه ، وكلفا صاحب الدرك بحفظ المكان الموكل إليه

---

(١) أماكن في حي القلعة .

وحراسته ، وحماية الأزقة ليلاً من المفسدين ومن لصوص المنازل والأمتعة . وإذا حدث شيء من هذا القبيل ، فعلي أمير الأمراء أن يأمر بتتبع (هؤلاء) والقبض عليهم ، ولا يهمل إرجاع الحقوق التي أخذوها أو يتكاسل . وعليه أن يؤاخذ صاحب الدرك أولاً و"صوباشي[1] البلد" ثانياً علي ما حدث ويعاتبهما ، ويجبرهما علي إحضار (هؤلاء) وإلا وقّع الجزاء علي صاحب الدرك وعاتب السوباشي وعاقبه بما يستحقه .

(٣٢) أبيحت بعض المحرمات من قبل ، بشرط أن تحصل عنها "مقاطعة"[2] . ولما كانت همة السلطان العالية وإهتمامه ـ وهو ملاذ الأُنام وكهف البرية ـ مُنصباً علي إقامة قواعد الدين واتباع سنة سيد المرسلين فقد ألغي المقاطعات من هذا النوع . وصدر الأمر الشريف واجب التشريف يتضمن أساساً : إلغاء الحانات التي توجد في المدن أولاً

---

(١) الصوباشي ضابط من ضباط الشرطة ، تعددت وظائفه بمرور الأيام في الدولة العثمانية . فشغل منصب كبير موظفي الشئون البلدية تارة وتارة أخري كُلف بتعمير بعض المدن بعد الحرب كما حدث في استانبول بعد أن فتحها السلطان محمد الفاتح .

وأول سوباشي في الدولة العثمانية عين في عهد السلطان عثمان، فبعد فتح "قرَه حصار"، عين ابنه أورخان بك ثم أخاه كَوندوز بك في منصب الصوباشية .

(Pakalın : Op.Cit., Vol. 3, p. 259).

(٢) ضريبة للخزينة .

وفي القري والأمصار ثانياً ، لأنها مأوي للفاسقين ومرتع لشرب الخمر جهاراً . وإلغاء أماكن الغُبَيْراء[1] التي تشرب فيها الجماعات الخمر بحجة أنها غبيراء . وتحريم الفحشاء والمنكر الذي شاع، ومنع الزنا وسائر الكبائر .

وهناك عادة قبيحة وسنة سيئة فاضحة تمارس من قديم الزمان . فليلة العرس تخرج العروس علي الجمع سبع مرات وهم يحتسون الخمر ويمارسون الفسق والفجور . وفي كل مرة تخرج بلباس جديد وطلعة مختلفة ، وعندما تحل بالمجلس تلعب وتلهو وترقص ، ويقوم الحاضرون بلصق النقود علي وجهها . وهذه أيضاً عادة مخالفة لما يقتضيه الشرع المطهر ، وهي لهذا ممنوعة ومحظور ممارستها البتة . ومن يخالف ذلك بعد هذا التنبيه يقبض عليه السوباشي ، وبعد أن يحذِّر أب العروس وشخص العريس ويشهر بهما ، يجرمهما بشدة . ولتُقم الأعراس علي ما جرت عليه العادة الصحيحة تحاشياً لهذه السنة القبيحة .

(٣) كان أمين " بيت المال "[2] في المملكة يمنع المسلمين والكفار من دفن موتاهم دون إذنه . فكان الميت يبقي يوماً أو يومين قبل دفنه

---

(١) البوظـة .

(٢) بيت المال عند العثمانيين هو المكان الذي تحفظ فيه تركة الميت اللي لا وارث له أو من لم يعين له وارث بعد . وإذا لم يظهر لهذه التركة وارث خلال خمس سنوات تؤول ملكيتها إلي بيت المال . =

فتتعفن جثته . ولا يصرح لهم بالدفن ، إلا اذا أخذ الشيء الكثير. وهذا مرفوع أيضاً . ومن الآن فصاعداً ، إذا مات مسلم أو نصراني أو يهودي ، أخبر أهل الميت صاحب بيت المال في الحال . فيهرع إلي مكان الميت ويأخذ من تركته ما يعود إلي بيت المال إن وجد ثم يصرح بدفنه في الحال ، فيدفن الميت في اليوم الذي يموت فيه . وإذا لم يحضر صاحب بيت المال إلي الميت بعد إخطاره وتكاسل ، فترتب علي ذلك تأخير في دفن الميت في اليوم الذي مات فيه ، يعرض الأمر علي أمير الأمراء ، فيوقع علي صاحب بيت المال الجزاء بمعرفة ناظر الأموال .

(٣٥) يكون في عهدة العامل من أموال بيت المال حتي ٢٠٠٠٠ آقچة ، وما زاد علي ذلك فهو من الخاص .

والقاضي في مصر مخول بسماع دعاوي بيت المال التي تقل عن ١٠٠٠٠٠ آقچة والفصل فيها بمعرفة ناظر الأموال . وإن زاد المبلغ علي ١٠٠٠٠٠ آقچة عرض ناظر الأموال موضوعه بمعرفة أمير الأمراء علي الأبواب السلطانية ، وانتظر الرد بشأنه .

بخصوص نظر القضايا التي تتعلق ببيت المال قلت أو كثرت في ديوان العدالة مشيد الأركان بمعرفة قاضي مصر المحروسة وحضور أمير الأمراء وناظر الأموال . وتطبيق ما يقتضيه الشرع الشريف في هذا الخصوص دون ميل أو انحياز أو مجافاة للحقيقة . وعلي هؤلاء أن يحذروا أمين بيت المال وكاتبه وسائر المستخدمين ويمنعوهم من أخذ أي شيء من بيت المال خفية أو علانية . ومن لم يطع الأمر بعد هذا التنبيه وظهر في حوزته شيء أخذه ، استردوه منه ولم يتركوا له مجال الإفلات ووقعوا عليه الجزاء . ثم عهدوا بعمله إلي شخص موثوق فيه وعرضوا الأمر علينا . وليتجنب أمير الأمراء وسائر الأمراء تماماً تعيين رجالهم في الوظائف التي تتعلق بالأموال السلطانية . وعلي ناظر الأموال أن يعين بمعرفة أمير الأمراء رجالاً يتصفون بالأمانة والاستقامة ويعول عليهم ، من بين عبيد السلطان أو طائفة الكَوكْلبان أو الآتلوتفنكجيان أو الجراكسة أو الجاويشية في وظائف الخواص السلطانية أو الموانى أو كل ما يتعلق بالخاصة الهمايونية باختصار.

يُرسَل من لدن الأعتاب العالية أمناء يتولون العمل في الأماكن التي يعتد بها كالشونة السلطانية ودار الضرب والبهار وجدة وكل الموانى وما شاكل ذلك . ومحرم علي هؤلاء الأمناء وسائر أمناء المقاطعات أخذ شيء من المتاع أو القماش الذي يرد سواء بقصد الاستعمال أو التجارة . ومن يقدم منهم علي ذلك ، فهو معزول . وليعزل ناظر الأموال بمعرفة أمير الأمراء من أحسا بتقصيره أو إهماله أو خيانته . ثم يعرضا الأمر علي الأعتاب العالية بخصوص الجريمة طالبين تعيين شخص موثوق فيه مكانه . وليس لهما الحق في تعيين أمين أو كاتب مكان الشخص المعزول ، ولكن

الأمر مفوض للأبواب العالية . وإذا مُنحت لأمين أو كاتب براءة شريفة من الأبواب العالية تتعلق ببعض الخواص السلطانية (الالتزام بمناطقه).وجاء شخص سخي وغني من ذوي الهمم يطلب أن يحل محل ذلك الشخص بشرط أن يقدم مالاً أكثر منه ، فإن رأي أمير الأمراء وناظر الأموال أن ذلك أنفع للأموال السلطانية وأفضل للرعايا وأحسن قدما له الالتزام وأخذا عليه تعهداً بالمبالغ التي وعد بها ، ثم سحبا البراءة من الأمين أو الكاتب الذي جاء من هنا (الآستانة) وحفظاها وعرضا القضية علي الأبواب العالية . وليجتمع في ديوان ناظر الأموال في الأيام التي لا ينعقد فيها الديوان كل من أمين البلد وكتاب الخزينة وباقي مباشري الأموال . ولا يضيعون الوقت سدي بل يراجعون الحسابات ويكملون الجوانب التي لا تحتاج إلي مشورة مثل تحصيل البقايا وإرسال الحوالات . وكل ما يتعلق بتحصيل أموال الخواص السلطانية موكل إلي أمير الأمراء وناظر (الأموال) يتعاونان مع بعضهما في إنجازه .. ويعملان علي وفاق تام بما يحقق مصلحة الأموال السلطانية ونفعها ، ويتجنبان الخلاف والعناد كلية .

علي كل كاتب أن يتابع بدقة كل ما يتعلق بالمقاطعات في دفتره ، ولا يتواني أحدهم في التحقق مما لدي العامل من عهدة أو أمانة ، ويطلع ناظر الأموال علي ما ينبغي تحصيله من نقود من أي مكان كل يوم ، فلا تبقي في حساب مقاطعة آقچة واحدة أو حبة واحدة (من محصول) . ولا يترك شيئا ناقصاً فيما يتعلق بمقاطعته إلا ويكمله ،

أو شيئاً خاطئاً إلا ويصلحه . ولا يجوز أن يخرج كاتب من كتاب المقاطعات أو من كتاب الخزانة العامة الدفاتر من الديوان ويذهب بها سراً أو علناً إلي حجرته ، ولا يحق له أن يخرج ورقة واحدة . ومن يخالف هذا الأمر يقبض عليه ويسجن ، ثم يعرض أمره علي الأبواب العالية لكي يلقي الجزاء الذي يستحقه . وديوان ناظر الأموال هو مرجع كل قضية تتعلق بالأموال الأميرية . يدعوه ناظر الأموال للانعقاد كلما دعت الضرورة . ولا يفوت دفتر اليومية (الروزنامة) تسجيل شيء كي يكون كل ما يتعلق بالمقاطعات والموانيء من رواتب (مواجب) وإيداعات ومصاريف معاوماً لدي تقديم الحساب . وليكن تحت إمرة ناظر الأموال كاتبان أحدهما عربي والآخر رومي[1]. يحرر كل منهما بلغته القضايا التي تتعلق بالمال حسبما تقتضيه الأحوال ، ويوقع الأمين علي ظهرها ويختمها[2] ناظر الأموال ، ثم يضع أمير الأمراء الطغراء (أعلاها) ويختمها بختمه (في ظهرها) . والرسوم التي تجبي (من أجل الأحكام) تعود للميري . ولا يحق لأمير الأمراء أن يكتب خطابا من جانبه في أمور

---

(١) كانت كلمة (الروم) شائعة في الكتابات العربية خاصة في العصور الوسطي وكان المقصود بها الترك ، لأنهم استوطنوا أراضي الروم (البيزنطيين) في الأناضول فأطلق عليهم العرب هذه التسمية . وقد ظلت بعض المصادر العثمانية تردد هذه التسمية مدة من الزمن .

(٢) جرت العادة كما لاحظت علي التوقيع علي الوثائق العثمانية وختمها في ظهرها مقابل المكان الذي انتهت فيه الكتابه في أغلب عهود الحكم العثماني . وقد كانت التوقيعات والأختام معدولة مع قلب الوثيقة من أسفلها إلي أعلاها كالعملة التركية الحالية علي سبيل المثال.

الأمر مفوض للأبواب العالية . وإذا مُنحت لأمين أو كاتب بـــراءة شريفة من الأبواب العالية تتعلق ببعض الخواص السلطانية (الالتزام بمناصفة).وجاء شخص سخي وغني من ذوي الهمم يطلب أن يحل محل ذلك الشخص بشرط أن يقدم مالاً أكثر منه ، فإن رأي أمير الأمراء وناظر الأموال أن ذلك أنفع للأموال السلطانية وأفضل للرعايا وأحسن قدما له الالتزام وأخذا عليه تعهداً بالمبالغ التي وعد بها ، ثم سحبا البراءة من الأمين أو الكاتب اللي جاء من هنا (الآستانة) وحفظاها وعرضا القضية علي الأبواب العالية . وليجتمع في ديوان ناظـــــر الأموال في الأيام التي لا ينعقد فيها الديوان كل من أمين البلـــد وكتاب الخزينة وباقي مباشري الأموال . ولا يضيعون الوقت ســدي بل يراجعون الحسابات ويكملون الجوانب التي لا تحتاج إلي مشورة مثل تحصيل البقايا وإرسال الحوالات . وكل ما يتعلق بتحصيـــل أموال الخواص السلطانية موكل إلي أمير الأمراء وناظر (الأمـوال) يتعاونان مع بعضهما في إنجازه . ويعملان علي وفاق تام بما يحـقق مصلحة الأموال السلطانية ونفعها ، ويتجنبان الخلاف والعناد كلية .

علي كل كاتب أن يتابع بدقة كل ما يتعلق بالمقاطعات في دفتره ، ولا يتواني أحدهم في التحقق مما لدي العامل من عهدة أو أمانـــة ، ويطلع ناظر الأموال علي ما ينبغي تحصيله من نقود من أي مكان كل يوم ، فلا تبقي في حساب مقاطعة آقچة واحدة أو حبة واحدة (مـــن محصول) . ولا يترك شيئا ناقصاً فيما يتعلق بمقاطعته إلا ويكمله ،

أو شيئاً خاطئاً إلا ويصلحه . ولا يجوز أن يخرج كاتب من كتاب المقاطعات أو من كتاب الخزانة العامة الدفاتر من الديوان ويذهب بها سراً أو علناً إلي حجرته ، ولا يحق له أن يخرج ورقة واحدة . ومن يخالف هذا الأمر يقبض عليه ويسجن ، ثم يعرض أمره علي الأبواب العالية لكي يلقي الجزاء الذي يستحقه . وديوان ناظر الأموال هو مرجع كل قضية تتعلق بالأموال الأميرية . يدعوه ناظر الأموال للانعقاد كلما دعت الضرورة . ولا يفوت دفتر اليومية (الروزنامة) تسجيل شيء كي يكون كل ما يتعلق بالمقاطعات والمواني، من رواتب (مواجب) وإيداعات ومصاريف معاوماً لدي تقديم الحساب . وليكن تحت إمرة ناظر الأموال كاتبان أحدهما عربي والآخر رومي[1]. يحرر كل منهما بلغته القضايا التي تتعلق بالمال حسبما تقتضيه الأحوال ، ويوقع الأمين علي ظهرها ويختمها[2] ناظر الأموال ، ثم يضع أمير الأمراء الطغراء (أعلاها) ويختمها بختمه (في ظهرها) . والرسوم التي تجبي (من أجل الأحكام) تعود للميري . ولا يحق لأمير الأمراء أن يكتب خطابا من جانبه في أمور

---

(١) كانت كلمة (الروم) شائعة في الكتابات العربية خاصة في العصور الوسطي وكان المقصود بها الترك ، لأنهم استوطنوا أراضي الروم (البيزنطيين) في الأناضول فأطلق عليهم العرب هذه التسمية . وقد ظلت بعض المصادر العثمانية تردد هذه التسمية مدة من الزمن .

(٢) جرت العادة كما لاحظت علي التوقيع علي الوثائق العثمانية وختمها في ظهرها مقابل المكان الذي انتهت فيه الكتابه في أغلب عهود الحكم العثماني . وقد كانت التوقيعات والأختام معدولة مع قلب الوثيقة من أسفلها إلي أعلاها كالعملة التركية الحالية علي سبيل المثال.

كهذه ، بل عليه أن يكتب كتاباً من جانبه عندما تكون هناك شكوي تتعلق بالمسائل الشرعية أو العرفية في أنحاء البلاد[1].

(٣٨) لا تُدفع رواتب (مواجب)[٢] طوائف الخيالة (آتْلو) والمشاة (يايا) وأمير الأمراء وأمراء السناجق نقداً من الخزينة عندما يحين ميعاد دفعها ، بل تحال علي خراج أراضي النواحي . فتبعث كل طائفة بمن يتولي تحصيله . وعند التوزيع يقابل ناظر الأموال والأمين الدفاتر أولاً ، ثم يعطي ناظر الأموال الرواتب (علوفة)[٣] لأغواتهم وكتخداواتهم وكتابهم ولكل شخص . وليحذروا أن يحل أحد مكان شخص غائب أو ميت فيأخذ راتبه . وإذا أظهر أحد من هذه الطوائف أمانة في أداء الخدمة أو التبعية واستحق علي ذلك زيادة في راتبه أو استحق الترقي لسبب آخر ، فعلي أمير الأمراء أن يعرض أمر خدمته أو تبعيته علي باب السعادة وسبب أحقيته ، لكي يكون محط نظر السلطان في آستانة السعادة . ولتكن كل رسالة

---

(١) كان الحكم العثماني حكماً مركزياً يعتمد علي تركيز السلطة في دار السعادة . ويتبين من هذه الجملة صدق هذه الظاهرة . فالسلطان العثماني لا يجيز لأمير الأمراء وهو أعلا سلطة في ولاية مصر أن يصدر خطاباً من جانبه يتعلق بالمسائل المالية لأنها من المسائل الحساسة التي ينبغي الرجوع فيها إلي الأبواب العالية . ويخوله بأن يكتب من جانبه في مسائل فرعية تتعلق بالشرع والعرف .

(٢) ، (٣) راجع حاشية العلوفة في المادة رقم واحد من هذا القانون .

أو شكوي موجهة إلي العتبة العالية بهذا الخصوص ممهورة بختم ناظر الأموال وعليها توقيعه ، ومبيناً فيها بالشرح والتفصيل الطائفة التي ينتمي إليها الشخص ورقم بلوكه ، حتي يتسني قيده في الدفاتر السلطانية أيضاً .

(٣٩) كانت تحصل من المقاطعات الخاصة علي عهد الچراكسة بعض الرسوم ك " رسوم الدوادار" و " رسوم أمير آخور" لبعض خدم الأمراء . وقد استمرت هذه العادة من بعد ، إلا أن هذه الرسوم كان يحصلها أميرو الأمراء والحكام لأنفسهم . وقد صدر الأمر بإبطال هذه العادة الشائعة كلية ، وإحكام السيطرة علي هذه الرسوم من جانب الميري لإضافتها للأموال السلطانية . ورسوم مثل هذه تحصل من بعد تؤول إلي الميري ويسجلها الأمناء منفصلة لحين تقديم الحساب . ولا يجوز لأمير الأمراء بتاتا أن يأخذ من المقاطعات الخاصة آقچة واحدة أو حبة واحدة (من حاصلاتها) .

(٤٠) وفي نفس المدينة (القاهرة) وخارجها أناس يصحبون الكشاف والمباشرين والمحتسبين وسائر العمال ، ويحرضونهم علي ارتكاب بعض الأعمال الباطلة والمخالفة للشرع والقانون ، فأصاب المسلمين من جراء ذلك أذي . واستخدام مثل هؤلاء الخدم ممنوع . فليبعث أمير الأمراء وناظر الأموال بالمنادين يطوفون بالمدن وبأطراف البلاد لكي يعلنوا هذا الأمر وينبهوا إلي العمل به ، محذرين ومهددين

ولاة المدن (والي، شهر) والكشاف والمشايخ وباقي القائمين علي الحكم حتي يردوا من يقوم بخدمتهم من بين هؤلاء بعد اليوم ، ولا يستخدموا في أي مصلحة تتعلق بالأموال السلطانية أو بسائر البلاد صغرت أو كبرت . ومن يصر علي مخالفة الأمر بعد هذا التنبيه ولا يطرد هؤلاء الأشخاص ، يلقي العقاب الرادع . وإن لم تكن هناك حاجة للاستعانة بأحد مكان هؤلاء في الخدمة ، فليكن من بين المسلمين الذين يتميزون بالكفاءة والتدين .

(٤) هذا ، وقد كان إذا تخاصم بعض عامة الناس وتنازعوا يلجأون إلي والي المدينة قبل الذهاب إلي المحكمة الشرعية لكي يفصل في خصومتهم. وهذا التقليد ممنوع أيضاً . فلا يفصل والٍ بعد اليوم في خصومة أو نزاع ، ما لم يكن ذلك بمعرفة القاضي . فيرسل الخصوم إلي القاضي الشرعي قبل كل شيء ، ليحكم القاضي بما يتمشي مع أحكام الشرع ، وينفذ السوباشي الحكم ، ولا يُقْدم علي تنفيذ عمل دون علم القاضي . ومن يصر علي مخالفة ذلك بعد هذا التنبيه ، يُعزل ، وربما يستحق العقاب . بان من عريضة مقدمة لنا أن بعض القضاة في الديار المصرية يقدمون محاكمهم إلي نواب لقاء " مقطوع" . وعليك يا أمير الأمراء أن تهتم بما يقتضيه الوضع فإن ظهر لديك بعد التفتيش أن أحد القضاة باع نيابة محكمته لقاء " مقطوع" ، فلا تترك له مجال الإفلات بل زج به في السجن ، وابعث لنيابة المحكمة عن واحد من أهل العلم من المسلمين . واعرض الأمر علي العتبة العالية ، حتي يجيء إليك أمرنا فتنفذ ما يقتضيه .

(٤٢) وبالإضافة إلي ذلك ، فإن لدي القضاة الشرعيين بعض النـــواب والمحضرين الأشرار يرتكبون التزوير ويلبسون الحق ثوب الباطـل ويفعلون الباطل علي أنه الحق فيظلمون المسلمين ويعتدون عليهـــم . ولا بد من إبعاد مثل هؤلاء . فلا يُقْدم قاضٍ بعد اليوم علي أن يلحق بخدمته نواباً ومحضرين من هذا النوع . وإن لم يرض الناس عـــن نائب أو محضر أو يمتدحوه نتيجة لظهور شره فلا يوكل إليه القاضـــي عملاً . ومن لم يرعو (من القضاة) بعد هذا التنبيه ويدخل نواباً بهذه الصفات في الخدمة يعزله (أمير الأمراء) من المحكمة . ثم يبحث عن بديل ينوب عنه ويعرض الأمر . ومن يظهر شره وفســاده من النواب يسجل (أمير الأمراء) اسمه في دفتره ويرسل إلـــي أبوابنا العالية ، ليصدر بشأنه أمرنا جليل القدر ويعمل بموجبه .

وكم من مدع مقيم بالغ وعاقل لا يحضر الجلسات الشرعية ويوكـل واحداً من هؤلاء الأشرار حين نظر بعض الدعاوي الشرعية . وعلـي القاضي الشرعي أن يطلب الموكّل الذي حضر إلي المجلس الشرعـــي عن طريق الوكالة بدعوي أنه شخص كفء ، فإن صح لديه أن الوكيل اختاره لترويج دعوي باطلة لا أساس لها في الشرع ، فعليه أن يعـرض الأمر علي أمير الأمراء ، لكي يوقع الجزاء الرادع علي كل مـــن الوكيل والموكل . وقد بلغ أبوابنا العالية أن الكشاف والأمنـــاء ومشايخ العربان وسائر مباشري الأموال يقدمون علي قتل بعض مـــن طائفة الفلاحين لغرض في نفوسهم دون وجه حق أو يسلبونهم أموالهـــم وأمتعتهم بغير حق شرعي . وهذا ظلم واعتداء . إذا جاء إلـــي

أمير الأمراء شاك ، فعليه أن يرسل معه رسالة بصحبة جندي إلى القاضي الشرعي لكي يتقصي الحقائق . وكان أكثر القضاة يعينون الظالم علي المظلوم في مثل هذه المواقف ويساندوه ، فلا تجد دعوي المظلوم لها طريقاً . ويقع الظلم علي الرعايا . أما والحالة هذه ، فعلي أمير الأمراء أن يستقصي هذه الحالات بمعرفة ناظر الأموال ، ولا يترك للقاضي الذي يقدم علي إخفاء الحق مجال الإفلات ، فيعزله من عمله بالمحكمة في الحال ويحكم بحبسه ويقيم مكانه مسلماً من أهل العلم،ثم يعرض الأمر علي أبواب السعادة لكي يصدر بشأنه الفرمان جليل القدر ويعمل بمقتضاه . وإن لم يعمل أمير الأمراء وناظر الأموال بمقتضيات الشرع في مثل هذه المواطن أو يهملا في عرض الموضوع علينا ، استحقا العتاب والعقاب .

(٤٣)وليأمر أمير الأمراء المنادين بالطواف في أزقة المدينة ينادون بكنسها ورشها كما جرت العادة قديماً ، لكي تكون نظيفة وطاهرة. ومن لم يقم بتنظيف مكان في عهدته ويتركه ملوثاً ، يعاقب أشد العقاب لكي لا يُترك مكان غير نظيف في الأزقة والأسواق .

أحوال الأوقاف

(٤٤) يعيّن من قبل الأبواب العالية شخص كفء موثوق فيه ومعول عليه من أهل العلم وكاتب كفء من أرباب القلم عارف بالكتابة والحساب يعاونه ، لنظر أوقاف السلاطين وعامة المسلمين في مصر المحروسة . ويقومان باستدعاء نظار الأوقاف والمباشرين بمعرفة قاضي المدينة ، لطلب كتاب الوقف والنظر في متحصلات كل وقف ومصاريفه ومقدار خدمه وسائر المستحقين ومدي مطابقة المصاريف لشروط الواقف أو زيادتها عنها . فإن كانت تزيد عنها ، فهل هناك ضرورة لذلك وهل يكفي حاصل الواقف للوفاء بها ، فما وافق شروط الواقف أقراه علي حاله ، وأبقيا ما زاد عليه إن كانت هناك ضرورة لذلك وكانت شروط الواقف تكفي . وعليهما أن يعطيا (ناظر الوقف) تقريرا يحصل بموجبه علي براءة ، ويلغيا ما يخالف هذه الشروط . وينبغي أن يكونا علي علم بجهة الوقف ، هلي هي عامرة أم خربة ، فإن كانت خراباً فماهو سبب خرابها ، وهل إلي عمارتها من سبيل ممكن وميسر ، ويتفقدا الأوقاف التي تحتاج إلي تعمير وترميم ، فإن وجدا في حاصلها وفراً يكفي ، عملا علي ترميمها ، وإن لم يجدا وفراً ضغطا إنفاقها ، فإن أوفت بالحاجة قاما بترميمها . فما لم يجدا بها وفراً ، ضغطا إنفاقها وقللا من جهات الصرف إن لزم الأمر ، وأنقصا مصاريفها إلي الربع أو الثلث أو النصف ، وقاما بأعمال التعمير بالقدر المذكور الذي تيسر . وإذا لم يف ذلك

القدر أيضاً ، وكان من الضروري إنفاق كل المتحصل ، جعلاه " رقبة "[1] للتعمير باستثناء مصاريف الإمام والمؤذن والخطيب وناظر (الوقف) وباقي المصاريف الملحة .

وليدونا بعد التفتيش حاصل الأوقاف ومصاريفها وخدمها وبقية شئونها في سجل بطريقة مفصلة ومشروحة . وتحفظ صورة منه في ديوان مصر وصورة أخري لدي الأبواب العالية .

وإن خلت جهة في وقف ، وجهها قاضي المدينة بمعرفة ناظر الأوقاف إلي مستحقها من الفقراء والصلحاء وأهل العلم ، وعرضا الأمر ، فإن وجد ناظر الأموال وأمين المدينة أنهما طبقا ما جاء بالدفاتر وكان العرض مقبولاً ومجاباً ، وضعا عليه العلامة (الطغراء) والختم . وعلي أمير الأمراء أن يبقي هذه العريضة لديه حتي يتجمع عدد أربعين أو خمسين واحدة منها من جهات متعددة (تتعلق بالاوقاف) ، ثم يرسلها جملة إلي الأبواب العالية ، لكي تصدر بشأنها براءات . وعليه أن يقيد علي كل منها تاريخ ورودها إليه كي تكون هناك أسبقية في الحصول علي البراءات . ولا تؤخذ رسوم علي البراءات . وتقيد تواريخها لكي تعرض في ترتيبها .

وبعد ذلك تقدم حسابات أوقاف السلاطين وأوقاف عامة المسلمين في كل عام إلي أمير الأمراء وناظر الأموال ، فإن كانت مقبولة وضعا عليها النشان (الطغراء) ، واحتفظا بصورة منها وأرسلا الأخري إلي الأبواب العالية .

---

(1) قاصرا علي .

صدر الأمر بإرسال أموال ولاية الأوقاف ونظاراتها إلي الخواص السلطانية وهي الأوقاف التي تتعلق بسلاطين السلف وأمراء الجراكسة مثل أوقاف " البيمارستان "(1) و " الجوالي "(2) و " قايتباي " . وليعهد القاضي وناظر الأوقاف بأمر هذه المهام لأشخاص عرفت عنهم الإستقامة . ويأخذان الفائض عن أجورهم ويودعانه الميري . فإن استدعي الأمر بعد ذلك الصرف علي ترميم وقف منها أو تعميره ، صرفا عليه من هذا المتحصل. وإن لم تف بالحاجة ، جعلا سائر الأوقاف وقفا علي هذه الأعمال .

تُباع بعض المسقوفات من الأوقاف بطريقة البدل بحجة أنها مشرفة علي الخراب (آيلة للسقوط) ، وتُختلس بعض أثمانها أو تخفي في كثير من الحالات . وهذا مرفوض بناء علي الأمر السلطاني . فلا يباع شيء يتعلق بالأوقاف أو يشتري بعد الآن . بحجة أنه أولي بالاستبدال أو مشرف علي الخراب . ويجازي البائع والمشتري إن حدث بيع بعد هذا التنبيه . ويجري تفتيش الأماكن التي يظن بها اختلاس لمال وقف أو إخفاء له . ويعرض أمرها علي ناظر الأموال ، لكي يوقع عليها الجزاء بمعرفة أمير الأمراء بعد استرجاع ما أُخذ من متحصلات الوقف .

---

(1) بيمارستان في الفارسية بمعني مستشفي .

(2) الجزية .

(٤٥) وإن جاء أحد يتصرف بمربعات السلاطين السابقين التي تتعلق بالرِّزَق الجيشية ، طالبا حكما من ديوان (مصر) فيما يتعلق بما بيده من رزق ، فلا يُعطَي له حكم ، إلي أن يجري التحقق التام مما بيده من مربعات و تمسكات [١]. فإن وجدت صحيحة لا تشوبها الشبهات ، منح الحكم المطلوب . وإن شابها شيء يشتم منه رائحة التزوير والتلبس ، أخذت منه التمسكات ، وأضيفت إلي رزق الخواص السلطانية .

وإذا مات صاحب رِزْقَةٍ أو غاب غياباً متصلاً ، وكان له شركاء أوأولاد أو أقارب يتصرفون بالرزقة فضولاً [٢] أو بناء علي أنها مشروطة لهم ، وجاءوا إلي ديوان (مصر) يطلبونها لهم ، فلا يجابون إلي طلبهم ، ولا عمل بشروط مربعاتهم . وحضورهم إلي القاضي غير مقبول أو مستساغ . وعلي القاضي أن يطلع ناظر الأموال علي ذلك ، حتي يأخذ ما بيد هؤلاء من رزق أو حصة ويضمها إلي الميري .

---

(١) التمسكات هي عقود الملكية أو الإيصالات أو المستندات .

(٢) الرزقة الفضولية هي الرزقة التي يجعلها من لا يملكها وقفاً دون أن يستأذن مالكها الحقيقي . وتعتبر فضولية أي غير نافذة لأن صاحبها لم يعط إذناً بذلك .

(Ali Himmet Berki: Vakfiye ve Benzeri Vasikalarda Geçen. İstilah ve Tabirler, S.55 Ankara 1966).

والرزق الإحباسية تبقي علي حالها إذا كانت تصرف علي سبيل البر والصدقة ، فتوجه إلي مستحقيها من الصلحاء . وما كان منها مشروطاً لبعض البقاع أو السبل أو المساجد أو الزوايا يبقي علي حاله مادامت هذه الجهات التي يصرف لها موجودة ومعمورة.

وليتفقد ناظر الأوقاف (الرزق الإحباسية) ، فإن وجد أنها مغايرة لشروط الواقف قام بحفظها قبل أن تتلف . وإذا كانت المواضع التي تنفق عليها قد أصابها الخراب واندرست ، فعلي القاضي أن يطلع ناظر الأموال علي ذلك ، ويشترك معه في تفقد أحوالها . فإن وجدا مكاناً مجاوراً لها أو في جهة أخري يستحق الإنفاق عليه منها قصراها عليه . وإلا أنفقاها علي شخص أمين ومتدين . وإن لم يجدا وجّهاها علي سبيل الصدقة لمن يستحقها من الصلحاء والفقراء وأهل العلم . ثم عرضا الأمر علي الأبواب العالية لكي يحصلا علي براءة لذلك .

ولينبّه علي العمال والمباشرين بألا يدفعوا لمن يطالب بحقه في الرزق الجيشية والإحباسية ، قبل أن يعرضوا الأمر علي أمير الأمراء وناظر الأموال ، ويقوموا بإحضاره واستجوابه عن الرزقة : من أي نوع هي ، وما مقدار ما يُتحصل منها ، وبيد من هي . ثم يسجلوا ذلك في الدفاتر بالتفصيل . فإن كانت التمسكات التي بيده صحيحة أبقوها علي حالها ، وأعطوه تقريراً بذلك . وإلا أخذوها منه وضموها إلي الميري . وتحفظ صورة من الدفتر المذكور في ديوان مصر وترسل صورة أخري إلي أبواب السعادة .

أحوال مساكن الجراكسة في مصر

(٤٦) يدخل بيرت أمراء الچراكسة والمنازل التي هجرها أصحابها في مصر المحروسة جنود من السپاهية وغيرهم من الأشخاص ويأخذون من أحجارها وأخشابها ويشعلونها . فأصبح بعضها خرباً وبعضها الآخر يوشك علي الخراب . وعلي ناظر الأموال في هذه الحالة أن يرسل رجلاً كفءً من أرباب القلم يفتش في المدينة عن هذه الدور ، ويسجل في دفتر ما يمتلكه أمراء الچراكسة السابقين وغيرهم من اللذين هجروها . ويضم المنازل التي لا يسكنها أحد إلي بيت المال . وما كان منها مسكوناً تفقد أحواله بمعرفة قاضي المدينة ، فإن وجد أن من يسكن فيها لا يلحق بها ضرراً ولا يتلف أحجارها وأخشابها قدر القاضي إيجار المثل عليها وأبقاها في يد مستأجرها ، وحصّل الإيجار شهرياً للميري . ويصرف من إيجارها علي ما تحتاجه من ترميم . وليسعيا (ناظر الأموال والكاتب) في تأجير الخالي منها لشخص يطلب استئجارها . فإن لم يتيسر ذلك عيّنا من يقوم علي حراسة كل منها . ونبّها أهالي الحي وأهالي المنازل المجاورة بألا يتعرض أحد منهم لأحجارها وأخشابها أو يخربها . ومن يخالف ذلك يخبرا به الحاكم ، فيأخذ ثمن ما خرب منه . وإن ادعي أناس ملكية هذه المنازل ، فعليهم أن يجيئوا إلي مجلس القاضي ، فإن رأي أنها كانت لمن قتل وقت فتح الخنكار - المرحوم والمغفور له - لهذه الديار من الچراكسة العصاة أو لأشخاص غائبين ، ضمها

لأموال الخزينة العامرة وعدها من الخواص السلطانية . ولا اعتبار لدعوي ملكيتها ، فهي للميري . ومن ادعي وقفيتها فعليك أن تتحقق من دعواه ، فإن وجدت أنها صحيحة لا تشوبها شائبة ، أبقيت علي وقفيتها . وإن تطرق إليها أدني شك فلا تتركها ، بل ضمها إلي الميري . ويسجل في دفتر بالتفصيل والشرح عدد هذه الدور الخاصة ، وكيف أصبحت خاصة ، وفي أي حي من الأحياء هي ، ومن مالكوها ، وما شهرتهم ، وأي هذه الدور خالٍ ، وأيها مؤجر . وترسل صورة من الدفتر إلي الأبواب العالية وتحفظ صورة أخري في مصر . وكل دار لم يتيسر تأجيرها وتعسرت المحافظة عليها فأصبحت معرضة للخراب والضياع علي الرغم من عدم التقصير ، بيعت بمعرفة ناظر الأموال ، وضم ثمنها إلي الخزينة . ويشار في الدفتر المذكور إلي مثل هذه الأمور . والسعي في تأجير مثل هذه الدور لأشخاص موثوق بهم أجدي وأنفع ، حيث يصرف علي ترميمها من إيجارها إن دعت الضرورة لتعميرها .

(٧) تضرب الآقجة في دار الضرب بمصر المحروسة من سبائك الآقجة العثمانية أو من سبائك الآنية الفضية ، علي أن يكون كل مائة درهم منها أربعة وثمانين درهماً من الفضة الخالصة وستة عشر درهماً مغشوشاً مع خصم ما تحرقه النار . ويُسَك كل مائة درهم مائتين وخمسين بارة . وتضرب الحسنة السلطانية (الدينار العثماني) من الذهب الوارد من بلاد (التكرور)[(١)]. فعندما ترد صفقة تُشتري من قبل الميري بأسعار المسلمين ، وتضرب في دار الضرب خالصة العيار تماماً بموجب القانون المتبع في القسطنطينية المحروسة ، حيث كل " سلطاني " يُسك ب ٥ر١٨ قيراطاً من السبائك أو من الأواني (الذهبية) . ويُحَصل رسم قدره عشرة " ذهبي " عن كل مائة مثقال . ويكون وزن " السلطاني " كما سبق ذكره . وقد نما إلي مسامعنا أنه عند تبديل النقود المحصلة من الديار المصرية لإرسالها إلي القسطنطينية ، كان الأهالي يضطرون لبيع ذهبهم بسعر أقل من السعر المتعارف عليه بين الناس . ولفرط شفقتنا وعطفنا علي كافة الناس ، أبطلنا شراء الذهب بهذه الطريقة . فلا يُشتري الذهب في أي وقت بسعر يقل عما يروج بين المسلمين ولو بآقجة واحدة .

---

(١) في غانا بغرب أفريقيا .

وبالإضافة الي ذلك ، عُرض علي الأبواب العالية أن الصرافين يخرجون دائماً ويطوفون القري واحدة تلو أخري ، ليشتروا الذهب ممن يجدونه لديه ، ثم يحفظونه عندهم . ومتي احتاج الميري إلي الذهب لم يجده لدي أحد ، واضطر إلي اللجوء إلي الصرافين التجار ، وهؤلاء بدورهم يبيعونه بالقيمة التي يرتضونها . وهذا أيضاً ممنوع . وليحرم أمير الأمراء وناظر الأموال علي الصرافين الخروج إلي النواحي لجمع الذهب بعد اليوم . ومن لم ينته بعد هذا التنبيه ويُقْدم علي هذا السلوك تصادر أمواله ويوقع عليه العقاب .

أحوال السكر الخاصة

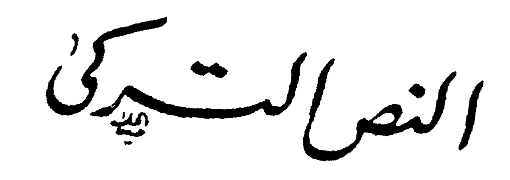
وقد علمنا أيضاً أنه عندما كان السكر يكرر للخواص السلطانية ، كان العسل المستخرج منه يُطرح علي التجار ، فيجبرون علي شراء العسل الأدني (جودة) علي أنه أوسط والأوسط علي أنه أعلي . وهذا ظلم لهذه الطائفة . ماجت بحار شفقتنا وعاطفتنا الزاخرة لهذا الوضع ، فرفعنا هذا الظلم ، وقررنا ألا يُحمّل أحد بعد الآن علي شراء قطرة واحدة من العسل المستخرج من مصانع السكر . فالعسل الذي يستخرج بعد الاحتفاظ بالسكر للخواص الهمايونية ، يخطر به الناس ، فيجيئون إلي مصانع السكر بمحض اختيارهم ، ليشتروا ما يطلبونه بقيمته الأصلية سواء كانت قيمة عالية أو وسطي أو دانية . ولا يجبر أحد علي شراء شيء منه دون رغبته .

* * *

لا يجوز الإهمال أو التكاسل أو التقاعس أو التأجيل في تنفيذ ماتضمنه القانون الشريف من مواد وأحكام وأفانين مصالح المهام ، مهما تغيرت الأوضاع والأطوار وتوالت الدهور والأعمار . وهي مواد ذكرت وحددت وسطرت وبينت . وإذا كان من الضروري ـ عند تنفيذ الأوامر والنواهي المبينة والمشروحة في القانون ـ عرض الأمر علي الأبواب العالية بخصوص ما يستجد من مسائل لم تذكر ، يعرض أمير الأمراء وناظر الأموال الموضوع بالتفصيل علي الأعتاب العالية ، تحاشياً للخلل الذي يمكن أن يحدث بسبب التأخير ونفعاً للدولة الأبدية

وضماناً للأموال السلطانية . ويعملان بما يتضمنه الأمر جليل القدر الذي يرد إليهما.وإن ترتب علي انتظار التنفيذ حتي مجيء الرد ضرر بسبب التأخير أو العراقيل ، فلا داعي للانتظار . ويشرعان فوراً في تنفيذ ما يريانه بعد الاتفاق التام بينهما . ثم يعرضا الأمر ، لكي يرد إليهما الحكم الشريف مقراً بما نفذاه .




النص التركي

rencber tâyifesine tarh olunub ednâ 'asel evsat ve evsat 'asal a'lâ hisabırca tahmîl olunub rencber tâyifesine zulm olur diyü 'arz olundı İmdi bu bâbda dahi bihar-ı zahhâr-ı şefkat ve 'âtifetim temevvüc idüb[1] bu zulmi ref' eyledim Minba'd gerekdir ki şekerhanede hasıl olan 'aselin bir katrası aslâ kimesneye tarh ve tahmil olunmaya Hemen tabh olan şeker hassa-i hümayunum içün hıfz olundukdan sonra çıkan 'aselleri beyn-en-nâs câri olan narh üzerine hüsn-i ihtiyarlariyle şekerhaneye gelüb tâlib olan kimesnelere a'lâ ve evsat ve ednâ her ne ise behasile satalar aslâ bir ferde ve bir ehade bilâ ihtiyâr nesne teklif ve tahmil olunmaya

49. Bu kanunnâme-i şerîfede mu'ayyen ve mezkûr ve mübeyyen ve mestûr olan kavanîn-i ahkâm ve efanîn-i mesalih-i mehâm[2] gerekdir ki tagayyürü evzâ' ve etvar ve temadî-i dühûr ve a'sar[3] ile icra ve infâzından nev'â tekasül ve ihmal ve tekâhül ve imhâl[4] cayiz görülmeye Ve şöyle ki bunda mezkûr olan umûrdan hariç ba'zı ahval vâkı' olub yahud bunda meşruh ve mübeyyen olan evâmir ve nevâhî tenfîzinde âsitane-i se'adet âşiyâna 'arz olunmak lâzım gelse gerekdir ki vâkı'â devlet-i karine-ül-istidâmet-i padişahi[5] ve mâl-i saltanat hususunda nef'i zâhir ve bâhir olub te'hirinden halel lâzım gelmezse mufassalan beylerbeyi ve nâzır-ı emvâl dergâh ı ma'delete 'arzeyleyeler Emr-i celi-lil-kadr nice vârid olursa mucebiyle 'amel ideler Ve eğer te'hiri ve tevkifinden nev'â zarar müterettib olmak lâzım gelürse aslâ te'hir itmeyüb beylerbeyi ve nâzır-ı emvâl hüsn-i ittifakla filhâl şüru' ideler sonra 'arzedüb istikrarı içün hükm-i şerîf irsâl oluna

[1] [illegible] [2] قوانين احكام و افانين مصالح مهام [3] [illegible] [4] [illegible]

fethitdikde şol Çerakise ki 'isyan üzere katlolundı veya gayib olub emvali hızane-i 'amireye zabt olunmuşdur anun gibi evler mutlaka hassa-i hümayuna müte'allikdır ol makule evleri mülkümdür didiklerine i'tibar olmayub beyliğe zabt oluna Ve vakfıdır dedikleri evleri göreler vakfiyetleri tamam sıhhat üzere şaibe-i şübhe yoğise vakfiyeti mukarrer ola Nev'an iştibah olanları mecal virmeyüb miriye zabt oluna Ve ne kadar ev hassaya zabt olundı ve ne tarik ile hassa ilhak olundı ve kangi mahallededir ve kimin evleridir ve iştiharları ne iledir ve kaçı hâli ve kaçı kiraya virilmişdir mufassal ve meşruh defter olunub bir sureti dergah-ı mu'allaya gönderilüb bir suretin anda hıfz olunub ve eğer kiraya talıb bulunmayub ve hıfzı müte'assir[1] olub taksir vâkı' olmaksızın harab olub zayi' olmak ihtimali var ise müşteri bulunursa nazır-ı emval ma'rifetiyle satılub akçesi hızaneye zabt olunub hıfz oluna Ve kangi ev ise ol deftere işaret oluna mehmâemken sa'y olunub mu'temed kimesnelere kiraya vireler ki ta'mire muhtaç olur(sa) kirasiyle meremmet olna

KANUN-I DAR-İD-DARB-İ NUKRE VE HASENE[2]

47. Mahrûsa-i Mısır dar-id-darbında kesilen akçe eğer küliçedir[3] eğer Osmani akçedir eğer sâyir evânî-i nukreden ola gerekdir ki her yüz dirhemi seksen dört hâlis gümüş olub ve onaltı dirhemi mağşuşa ve hark-ün-nârına[4] tutalar Ve her yüz dirhem iki yüz elli pâre kesile Ve hasene-i sultaniye dahi eğer Tekrurden[5] gelen altun olursa gerekdir ki kafile geldükde si'r-i müslimîn üzerine beylik cânibinden alınub darbhanede tamam halis-ül-'ayar kesilüb mahrûsa-i Kostantiniyede kesilen kanun üzere her Sultanîye on sekiz buçuk kırat sebikeden[6] ve sâyir evâniden kesilse her yüz miskalde on altun resim alınub vezni zikr olan üslûb üzerine ola Ve diyar-ı Mısriyyede tahsıl olunan para altuna tebdîl olunmak içün halka tarh olundukda beynennâs câri olan kıymetden mîri içün eksüğe alınur diyü istima' olunur Bu bâbda 'âmme-i halâyıka şâmil olan vüfûr-ı şefkatim ve 'âtıfetim zuhûra gelüb bu veçhile altun alınmak ref' olundı Minba'd gerekdir ki her ne vaktin altun içün illere akçe tarh olunsa si'r-i müslimîn üzerine râyic olan kader-i mu'ayyene alına Bir akçe eksüğe alınmaya

Ve bundan gayrı dergâh-ı mu'allâya şöyle 'arz olundu ki şehrin sarrafları dâyimâ il üzerine çıkub karye be-karye yürüyüb her kimde altun bular[7] ise alub hıfz idüb sonra mîri içün altuna hâcet oldukda kimesnede bulunmayub zaruretle tüccar sarraflara müraca'at idüb anlar dahi diledükleri kıymete virirlermiş Bu husus dahi men' olundı Minba'd beylerbeyi nâzır-ı emvâl ma'rifetiyle sarraflara yasağ ideler ki bir ferd aslâ il üzerine çıkub altun cem' itmeyeler Ba'd-et-tenbih eslemeyüb yine bu vaz'ı iderlerse [illegible] olunub kendülere siyaset oluna

48. Ve hassa-i hümayunun [illegible] şekerlerin 'aselleri hasıl oldukda

[1] متعسر [2] قانون دارالضرب نقره و حسنه [3] [illegible] [4] [illegible] [5] [illegible] [6] [illegible] [7] [illegible]

ve sahib-i rezeka fevt olub ya gaybet-i munkatı'a[1] ile sahib olub rezekasına sayır şürekâsı[2] veya evladı veyahud akaribi meşrutdır diyü ya füzuli mutasarrıf olub veya divâna gelüb tâlib olsalar virilmeyüb murabba'âtlarında olan şurûtla 'amel olunmaya ve varub kadı huzurunda nüzûl[3] eyleseler nüzûli mesmu' ve makbul olmayub kadı nazır-ı emvâle bildirüb ol rezeka veya hisse ne ise elinden alınub beyliğe zaptoluna

Ve rızk-ı ihbasiye dahi şol rezeka ki 'alâ sebîl-il-bir-ri ves-sadaka[4] olmuş ola anların gibiyi hâli üzerine ipka olunub sulehâdan bir müstahıkkına tevcih oluna Ve şunlar ki ba'zı bıka'a[5] ve sebile ve mesâcide ve zevâyâya meşrut olmuş ola mâdam ki sarf olunacak mahal mevcud ve ma'murdır oldahi 'alâhâlihi dura

Ammâ n â z ı r - ı e v k a f câniblnden dahi tefehhüs olunub hılâf-ı şart-ı vâkıf itlâf olunmakdan men' ve hıfzoluna Ve sarfolunacak mevâzi' harab olub münderis olmuş ise kadı nazır-ı emvâle i'lâm idüb anlar dahi teftiş idüb göreler Şöyle ki cıvarında veya ahar yerde bir sarf olunmağa müstahik yer var ise ana ta'yin eyleyüb nazır-ı evkaf ve kadı bir emin ve mütedeyyin kimesne bulub mahalline sarf itdüreler Anun gibi yer bulunmazsa 'alâ sebîl-is-sadaka sulahâdan ve fukarâdan ve ehl-i 'ilimden bir müstahıkkına tevcih eyleyüb der-i devlete 'arz idüb beratın getürdeler

Ve rızk-ı ceyşiye ve ihbasiye hususiyçün etraf-ı nevahide olan 'ummâle ve mübaşirine tenbih oluna ki rezeka adına her kim varub anlardan hak taleb eyleye sahib-i rezekaya hakkı virilmeyüb heman beylerbeğiye ve nâzır-ı emvâle 'arz ideler Anlar dahi getürdüb teftiş ideler nenin gibi rezekadır ve hasılı nedir ve kimin elindedir mufassal yazub defter eyleyeler Ba'dehu elinde olan temessükâtı sahih ise 'alâhâlihi ibka oluna ve eline mukarrernâme virile Ve illâ elinden alınub miriye zabtoluna zikrolunan defterin bir sûreti yazılub Mısır divanında hıfzoluna ve bir sureti dergâh-ı se'adete gönderile

AHVAL-İ HANEHÂ-İ ÇERAKİSE DER MISIR

46. Ve mahrusa-i Mısırda olan ümera-i Çerakise evleri ve ba'zı evlerin sahibi billi'l hâll ve mu'attal olub içine sipahdan ve gayrıdan ba'zı kimesne girüb taş ve agacın yıkub yakub tahrib itmek üzere olub nice bunun gibi evler harab olub gitmişdir Bu hususda gerekdir ki nazir-ı emvâl yarar ehl-i kalem kimesneler bulub ve mahalle gönderüb şehir için göreler Sâbıka Çerakise mütüte'allık olan ümeranın ve gayıbların evlerini bulub defter eyleyeler şol evler ki billi'l sahibleri olmayub beyt ül male râci'dir Eğer içinde sâkin olmuş kimesne bulunursa kadı-ı şehir ma'rifetiyle göreler Zararı ve te'addisi olmayub taşına ve ağacına hasarat itmezse ecr-i misline göre kiraya kabul iderse virdürüb mâh-be-mah kirası zabt oluna Ve meremmete ihtiyaç düşerse kirasından harç oluna ve hâli olub içinde kimesne yoglse anlarun gibiyi dahi göreler kiraya taleb olunursa vireler Ve illâ her birisine birer hâfız ta'yin olınub mahfuz olalar Ve mahallesi halkına ve cıvarında olan evler halkına tenbih ideler ki hançılen bir kimesne taşına ve ağacına te'arruz idüb harab itmeyeler Memnu' olmayanları hakime haber ideler haklarından geline Ve şol evler ki el'an ba'zı kimesneler mülkümüzdür diyü da'va iderse anun gibilerin kadı huzuruna getüreler merhum ve mağfur Hudavendigâr-ı rahmet şi'ar bu diyârı

[1] غيبت منقطعه (؟) [2] شركاى (؟) [3] نزول [4] على سبيل البر و صدقه [5] بقاع

b'un veya sülüsün veya nısfın nakzetmekle müyesser ola kader-i mezkûr ile ta'mir ideler Ve eğer oldahi vefâ itmeyüb küllî mahsulî harc olmak lâzım olursa imam ve müezzin ve hatib ve nâzır cihetlerinden ve sâyir mesârifin zaruriyyatından ma'dâsın rakabe idüb ta'mir eyleyeler

Ve ba'd-et-teftiş evkafın mahsuli ve masrafı ve hademesi ve sâyir ahvâli neye mukarrer olursa bir defter tedvin idüb ve ciltleyüb mufassal ve meşrûh anda kayd ide Ve bir sureti Mısır divanında ve bir sureti dergâh-ı mu'allâda hıfz oluna

Ve evkafa müte'allik cıhât dahi mahlûl oldukça kadî-i şehir nâzır-ı evkaf ma'rifetiyle fukarâdan ve sulehadan ve ehl i 'ilimden bir müstahıkka tevcih idüb 'arz verseler nâzır-ı emvâl ve emin-i şehir anda olan deftere tatbik idüb yanlarında makbul ve mesmu' olan 'arz nişanlanub ve mühürlenüb beylerbeyi ma'rifetiyle kırk elli cihet oluncıyadek te'hir idüb cümleten dergâh-ı se'adete gönderilüb beratları ihraç oluna Ve her kime tevcih olunursa tevcih olunduğı günden tasarruf itdürilüb beratları ihraç oluna Ve beratının *resmi* alınub ve 'arzında tarihin yazub ana göre 'arzoluna ki berâtı ol günden yazıla Ve *resmi berat* taleb olunmaya

Ve bundan sonra evkaf-ı şelâtin ve evkaf-ı 'amme-i müslimin her senede hisabları görülüb muhasebeleri beylerbeğiye ve nazır-ı emvâle 'arzolunub eğer makbulleri olursa nişanlayub bir sureti alıkonub ve bir sureti dergâh-ı mu'allâya göndereler

Ve bimaristân ve Cevali ve Kayıtbay ve buna benzer ba'zı evkafın ki tevliyet ve nezâretleri selâtin-i sâlifeye ve ümera-i Çerakiseye meşrût olmuşdı anların gibi evkafın cihe -i tevliyet ve nezaretleri hassa-i hümâyuna zaptolunmak emrolunmuşdır Gerekdir ki kadı nâzır-ı evkaf ma'rifetiyle bir müstekim kimesne bulub bir kaç akçe vazife ile ol hizmeti edâ itdüreler ve cihetin miriye zabtideler ki sonra rakabe gelürse bu mahsulden sarfoluna vefâ itmezse sâyir evkaf gibi rakabe ola

Ve cıhât-ı vakıfda harabe müşrifdir diyü ba'zı musakkafât tebdil suretiyle satılub nice evkaf bei' ve ketm olunurmış Bu dahi emr-i padişahî ile ref' olundı Minba'd tebdil evlâdır ve harab olmağa müşrifdir diyü vakfa müte'allik nesne alınub satılmaya Şöyle ki ba'd-et-tenbih yine satıldığı zâhir olursa bâyi'e ve müşteriye *siyaset* oluna Ve mâl-i vakıf bei' ve ketm olunmak mazannesi yerler teftiş olunub zâhir olursa nâzır-ı emvâle 'arzolunub beylerbeyi ma'rifetinle mahsul-i vakıf tazmin olunduktan sonra kendüye *siyaset* oluna.

AHVÂL İ RIZK-I CEYŞİYE VE İHBÂSİYE[2]

45. Ve şol *rızk-ı ceyşiye* ki ba'zı kimesneler selatîn-i sâbıka mürabbe'atiyle[3] mutasarrıf olub el'an yed-i tasarruflarındadır ki gerekdir ki her sahib-i rızık ki gelüb elindeki rezakasına müte'allik hususlarda divandan hüküm taleb eyleye anun gibiye evvelâ hüküm virilmeyüb elindeki murabba'âtına ve temessükâtına kemal-ı tetkik ve tahkik ile nazar olunub sıhhatinde şaibe-i şüphe olmazsa hüküm virile Filcümle iştibah olursa ki rayiha-i telbis ve tezvir fehm oluna temessükatı elinden alıkonulub rezeka hassa-i hümayuna zaptoluna

[1] مقاطعه و [2] احوال رزق جيشيه و احباسيه [3] مربعاتيله

mukayyed olub meclis i şer'e vekâlet tarikıyle gelen de'âvîde müvekkil[1] taleb eyleye Şöyle ki bigayr ı 'özr-i şer'i mücerred da'vay-ı bâtılası sûret bulmak içün vekil nasb itmiş ola beylerbeyiye 'arz idüb vekile ve müvekkile muhkem siyaset eyleye Ve hâliyâ dergâh-ı mu'allâma şöyle arz oluna ki kâşifler ve eminler ve meşayih-i 'urban vesaâir mübaşirin-i emvâl hazz-ı[2] nefisleri içün bir bahane ile fellah tâyifesinden ba'zısın bazısını bigaya-i hak katl idüb veyahud bigayr-ı vech-i şer'î mâlin ve esbâbın alub bunun gibi zulm ve te'addi idüb anlar dahi teftiş olunmak için hakim-üş-şer' olan kimesneye beylerbeyi cânibinden mektub ve kul alub kadıya müraf'a itseler ekseriyâ kuzât tâyifesi bunun gibi mevadda mazlum cânibin koyub taraf-ı galibe mu'in ve zahir olmağla da'vası suret bulmayub re'yaya zulm olur İmdi bunun emsâli yerlerde beylerbeyi olan kimesne nâzır ı emvâl ma'rifetiyle tamam dikkat ve istiksâ idüb böyle setr-i hak[3] olan kadıya filhâl mecâl ve imhâl itmeyüb mahkemesinden kaldırub kendüyi muhkem habs idüb yerin bir müslüman ehl-i 'ilim kimesneye niyabeten gördürüb dergâh-ı se'adete 'arz ideler ki ferman-ı kader tuvânımız nice sâdır olursa anınla 'amel oluna Şöyle ki bunun gibi yerlerde veçh-i meşru' üzerine 'amel olunmayub veya 'arz olunmakda ihmal oluna beylerbeyi ve nâzır emvâ'-ı 'itâba ve 'ikaba müstahik olur

43. Ve beylerbeyi şehre yasağ idüb nidâ itdüre ki 'âdet-i kadîme üzere şehrin zokakları süpürülüb sulanub pâk ve pakîze tutalar Herkim telvis idüb 'uhdesine lâzım olan yeri pâk eylemezse muhkem hakkından geline ki zokaklarda ve çarşularda nâ pâk yer komayalar

AHVAL-İ EVKAF

44. Mahrusa-i[?] Mısırda olan evkaf-ı selâ-in ve evkaf-ı 'âmme-i müslimin içün dergâh-ı mu'allâdan ehl-i 'ilimden bir mu'temed ve mu'avvel ün- 'aleyh[4] müstekim kimesne ta'yin olunub ve yanınca hisaba ve kitâba kadir ehl-i kalemden bir yarar kimesne kâtib nasbolunub dahi bunlar kadı-i şehir ma'rifetiyle her vakfın nâzırın ve mübaşirin ihzâr idüb ve kitâb-ı vakfı taleb idüb getürdüb alalar ve her vakfın mahsulün ve masarifin görüb hademesi ve sâyir müstahıklar nekadardır şart-ı vâkıf üzremi yahud ziyademidir ma'lum idineler Ziyade olanlar dahi lâzımmıdır ve mahsûl-i vakıf müsaidmidir göreler Şol ki şart-ı vâkıfa muvafıkdır veyahud ziyade olması lâzım olub vakıf dahi müsâ'id ola anların gibiler hâli üzerine mukarrer idüb ellerine mukarrernâme vireler ki ana göre berat ideler Bu zikrolunan şerâyit bulunmasa ref' ideler Ve cihât-ı vakıf ma'murmı ya harabmıdır harab ise ne sebeb ile harab olmuşdır ma'lum idinüb ne tarîk ile mümkin ve müyesser ise ta'mirine sa'y ideler Ve şol vakıf ki muhtac-ı ta'mir ve termimdir göreler vakfın zevâyidi olub vefâ iderse meremmet ideler zevâyidi olmayub ve mahsulde müzayaka olub vefâ iderse meremmet ideler Zevâyidi olmayub ve mahsulde muzâkaya olub mesârif-i mua'yyenesinden hattolunmak[5] lâzım gelürse mesârifinin ru-

[1] موكل [2] (؟) حظ [3] ستر حق [4] (مبرول عليه) (؟) معزول عليه [5] حط اولمق

lunmak küllliyyen merfu'dur Gerekdir ki beylerbeyi nâzır-ı emvâl ma'rifetiyle nefs-i şehire ve etraf-ı memlekete nidâ ve tenbih itdürüb bu emri i'lân ve 'ilâm idüb vali-i şehre (ve) kâşiflere ve meşâyihlere ve sâyir erbâb-ı hükm olan kimesnelere yasağ ve tehdid oluna ki minba'd anların gibi hızmetkâr yanlarından red olunub mâl-i padişahî bâbında ve sâyir memlekete müte'allık olan mesâlihde cüz'i ve küllî kat'â bir yere istihdam olunmayalar şöyle ki ba'd-et-tenbih emre muhalefet idüb bu asıl kimesneler matrud merdûd olmayalar Her kim kullanırsa anlara muhkem siyaset ideler Ve bunların yerine hidmetkâra ihtiyac olursa müslüman yarar ve mütedeyyin kimesneler bulub hidmetleneler

41. Ve bundan gayrı 'avam arasında ba'zı muhasama ve mücadele oldukda hâkim-üş-şer' meclisine varmadan vali-i şehir katına varub anda fasl-ı husumet olurmış Bu vaz' dahi memnu'dur Minba'd vali olan kimesne ma'rifet-i kadı olamayınca kat'-ı niza' ve fasl-ı husumet itmeye Mukaddemâ hâkim-üş-şer' huzuruna gönderüb bi-haseb-iş-şer' ne lâzım gelürse kadı hükm idüb subaşı anunla 'amel eyleye Kadı ma'rifetinsiz subaşı aslâ ve kat'â iş itmeye Şöyle ki ba'dettenbih musır olub iderse mucib-i 'azl ola Belki müstahikk-ı siyaset ola Ve diyar-ı Mısriyyede ba'zı kadılar mahkemelerin ber-vech-i maktu' ba'zı nâyiblere satalarmış diyü 'arz olundı Senki beylerbeyisin bu bâbda gereği gibi ihtimam idüb tefehhus idesin şöyle ki bu veçh üzerine kuzâtdan bir şahs mahkemesin maktu' tarikıyle virdüği zâhir olursa mecâl virmeyüb kendüyi habs idüb ve mahkemei bir müslüman ehl-i 'ilme niyâbeten gördürüb dergâh-ı mu'allâya 'arz idesin ki emrim nice sâdır olursa anunla 'âmil olasın

42. Ve bundan gayrı kezâlik kadı-i şer' katında ba'zı nâyibler ve eşirrâdan ba'zı muhzır'lar olurmuş ki tezvir ve telbîs idüb suret-i hakda nice bâtıl işler işleyüb müslümanlara zulm ve ta'addî olurmış Bunun gibi kimesneler dahi merfu'dır Gerekdir ki minba'd kadı hidmetinde bu nevi' nâyiblerden ve muhzırlardan kimesne olmaya Ve il razı ve şâkir olmaduğı nüvvûbı ve şirretleri zâhir olan hademeyi istihdam itmeyeler Ba'd-ettenbih eslemeyüb yine hidmete dahil olurlarsa anların gibi nâyib getüren kadıları mahkemeden ref' idüb ve yerin niyabeten bir ahar kimesneye gördürüb 'arz idesin Ve şirretleri ve fesadâtı zâhir olan nâyibleri bil-esâmî defter idüb dergâh-ı mu'allâma göndersin ki emr-i celîl-il-kadrim nice sâdır olursa mucebile 'amel idesin

Ve ba'zı meşru' da'valar oldukda müdde'î hâzır ve 'âkıl ve bâliğ iken ba'zı eşirrâ olurmuş anların gibi(yi) vekil idüb kendüler meclis-i şer'e varmazlarimiş Bu hususa dahi hâkim-üş-şer' olan kimesne onat veçhile mu-

---

(1) [illegible]

hâriç nesne kalmaya Ve mâle müte'allık ahkâm vâki' oldukda nâzır-ı emvâl cânibinden bir 'Arab kâtibi ve bir Rûmî kâtib olub vazifelerin hassa-i humayundan alub düşen ahkâmı mahalline göre türkî ve 'arabî her ne ise yazılub emin zahrına ismin yazub ve nâzır-ı emvâlden mührün urdukdan sonra beylerbeyi cânibinden dahi nişanlayub ve mühürlenüb cemi' rüsûm beylik içün zabt oluna Bunun gibi umûrda beylerbeyi kendü cânibinden mektub virmeye Meğer ki etrâf-ı memâlikde umûr-ı şer'iye ve 'örfiyeye müte'allık şikâyet oldukda kendü cânibinden mektub vire

38. Ve gerekdir ki anda olan tâvayifden atlunın ve yayanın ve beylerbeyinin ve sancak beylerinin mevâcibini virmelü oldukda hızaneden nakid virilmeyüb etrâfda olan harac ı erazîden *havale* oluna ki her tayife kendüler cânibinden ademler gönderüb tahsilin idüb getüreler Ve gelüb virmelü oldukda nâzır-ı emvâl ve emin ma'rifetiyle defterleri evvel mukabele oluna andan sonra nâzır-ı emvâl ağalarına ve kethudâlarına ve kâtiblerine ve her kişinin 'ulufesin virdire Gayibin ve meyyitin yerine ahar kimesne gösterilüb 'ulufesi alınmakdan ziyade hazer ideler Ve bu tavâifden bazı kimesneler yoldaşlık ve hüsn-i hizmet idüb 'ulufesi ziyade olmağa veya ahar vechile terekkî itmeğe müstahik olsa beylerbeyi hidmetin ve yoldaşlığın 'arz idüb ve neye lâyık olduğun dergâh-ı se'adete bildüreki ana göre âsitâne-i se'adetde manzur-ı nazar-ı inayât-ı padışahî vâki' ola Ve bu bâbda ve sâyir dergâh-ı mu'allâya gönderilmiş mekâtibde ve 'arzlarda gerekdir ki nâzır-ı emvâlin mührü ve nişani bile ola Ve ne tâyifeden ve kaçıncı bölükden ise mufassal ve meşruh i'lâm oluna ki anda olan defter-i sultaniye dahi işaret oluna

39. Ve tâyife-i Çerakise zamanında ümerâya müte'allık ba'zı hademeye rüsûm rüsûm-ı dividarî[1] ve emirahûri diyü ve bunun emsâli ba'zı rüsûm olub hassa mukata'âtdan alınurmuş Sonra gelen beylerbeğiler ve hâkimler dahi bu 'âdeti ri'ayet idüb zikr olunan rüsûmı alub kendüler cânibinden zabt iderlermiş Bu 'âdet mukarrere ve mu'tâd olmağın bilkülliyye ref' oldı Ve lâkin mâl-i saltanata muzâf olub mirî cânibinden zabt olunmak emr olunmuşdır Minba'd bunın gibi rüsûm alındıkda cânib-i miriye zabt olunub eminlere vakt-i hesabda ayruca göstereler Hassa mukata'âtdan beylerbeyi cânibinden bir akçe ve bir habbe almak kat'â câyizdeğildir

40. Ve nefs-i şehirde ve hariçde ba'zı kimesneler varmış ki ol şehrin ve kâşiflerin ve mübaşirlerin ve muhtesibin ve sâyir 'ummâlin yanlarınca yürüyüb ba'zı bâtıl ve hılaf-ı şer' ve kanun işlere tahrik ve telkin idüb müslümanlara ta'addi ve iyzâ[2] olurmuş Bunun gibi eski hademei istihdam o-

---

(1) رسوم دویداری (2) ایذا

Ammâ şune-i sultaniyeye[1] ve dârüddarbe ve behara ve Ciddeye ve sâyir iskelelere ve bunlarun emsâli mu'teddünbih[2] yerlere dergâh-ı mu'allâdan eminler ta'yin eyleyeler Ve bu zikr olunan eminler vesâyir mukata'at ümenâsı gelen meta'dan ve kumaşdan ya istihdam için ya ticaret için aslâ ve kat'i nesne almayalar Şöyle ki alacak olurlarsa kendülere sebeb-i azl ve bunlardan birisi taksir ve ihmâl ve hiyaneti müş'ir bir vaz' itse gerekdir ki nâzır-ı emvâl beylerbeyi ma'rifetiyle emanetlerin alub bir mu'temed kimesneye gözetdirüb cerimesin dergâh-ı mu'allâya 'arz idüb yerine emin ve kâtib taleb eyleyeler Kendüler kimesneye tevcih itmeyeler Ve ba'zı havass-ı sultaniyeye der-i devletden berat-ı şerif ile emin ve kâtib gönderilüb anda vardıklarında mün'im ve mütemevvil maslahatgüzâr kimesnelerden birisi gelüb emîn ve kâtib ref' olmak şartiyle ziyâde mal göstermeğe iltizam itseler Beylerbeyi nâzır-ı emvâl ma'rifetiyle görüb filhakika mâl-i padişahi bâbına enfa' ve re'aya hakkına evlâ ve ahsen ise iltizamları üzerine ol maslahati ziyade iden kimesneye tamarlayub ve bu cânibden varan eminin ve kâtibin beratların alub hıfz eyleyüb suret-i hali der-i devlete 'arz ideler Ve gerektir ki divan eyyâmından gayrı evkatda dahi emîn-i şehir ve küttâb-ı hızane ve sâir emvâl mübaşirleri nâzır-ı emvâl meclisine cem' olub evkatı zâyi' itmeyüb muhasebât görülüb ve tahsil-i bakayâ ve irsali havalât gibi mâhasal[3] meşverete muhtaç olmayan hususlari itmam ve ikmâl eyleyeler Vesayir hassa-i hümayuna râci' olacak emvâl tahsilinde beylerbeyi ve nâzır yekdil ve yekcihet olub mâl-i saltanat bâbında esvab[4] ve enfa' kangisi ise hüsnü ittifakla ana zâhib olub muhalefet ve 'inaddan ziyade hazer eyleyeler

37. Ve küttâb her birisi kendü defterinde mukata'atı onat veçhile tetebbu' idüb eğer 'âmil 'uhdesindedir ve eğer emâneten zabt olunur dakika fevt itmeyüb rûz-be-rûz ne yerden akçe getirmek lâzım olduğun nâzır-ı emvâle 'arz idüb hiç bir mukata'adan bir akçe ve bir habbe bâki kodurmayalar Ve mukata'asına müte'allık umûrda muhtel ve nâ-tamam nesne komayub temiz eyeleye ve bu mukata'a defterlerin vesâyir hızane-i 'âmireye müte'allık olan defâtiri hazine kâtibleri divandan çıkarub odalarına âşikâre ve hufyeten[5] alub gitmek câyiz değildir Bir varakın taşra alub gitmeyeler Şöyle ki bu vazı' itdükleri zâhir olursa tutub habs ideler Ve dergâh-ı mu'allâya bildüreler ana göre siyaset oluna Ve nazır-ı emvâl meclisinden gayrı yerde mâl-i miriye müte'allık mesâlihden nesne görmeyeler Hâcet olursa nâzır-ı emvâl meclisinde cem' olub maslahat ne ise göreler Ve mukataattan ve iskelelerden ba'zı mevâcibât ve ba'zı teslimât ve mesârifi olub hin-i muhasebede ma'lum oldukda gerekdir ki rûznâmeden

---

[1] شونه سلطانیه [2] معتدبه [3] ماحصل [4] اصوب [5] خفیة

dela'da bir türlü vazı'la ve libasla yedi dürlü sürete girüb ol meclise gelüb nice dürlü lu'üb ve lebiv ve raks eyleyüb cemi' ehl-i meclis suratına akçe yapışdırırlarmış bu dahi hilaf-ı[1] muktezay-ı şer'-i mutahhar olmağın ref' olundı Minba'd gerekdir ki muhkem yasağ olunub men' oluna ba'd-et-tenbih eslemeyeni subaşı dutub ta'zir ve teşhir itdikden sonra kız atasından ve güyegüden väfir[2] cerime alına Bu 'adet-i kabihalarından gayrı idegeldükleri 'âdetce düğünlerin ideler

34. Ve şehirde mevtâ-i müslimin ve kefere vâki' oldukda beytülmal emini canibinden yasağ olunurmış ki anlarun ma'rifetinsiz techiz ve defn olunmayub bir iki gün yatub meyyitleri müte'allin olub vâfir nesnelerin almayınca defne icazet vir(mez)lermiş[3] Bu dahi merfu'dur Gerekdir ki minba'd eğer müslümanlarun ve eğer nesârânın ve eğer yahudânın meyyitleri vâki' oldukdan meyyit canibinden filhal bir kimesne varub beyt-ül-malcıya haber eyleye ve. beyt-ül-malcı dahi derhal tehir itmeyüb meyyitin üzerine varub beyt-ül-male râci' esbâbı var ise zabt idüb ve yoğ ise filhal defne icazet virüb heman ol gün meyyiti hakkına[4] koyarlar Şöyle ki beyt-ül-malciye haber olundukdan sonra müsâhele idüb meyyitin üzerine varmayub ol gün defn olunmağa ta'vik iderse bevlerbeğiye 'arz olunub nazır-ı emvâl ma'rifetiyle beyt-ül-malciye siyaset oluna

35. Ve beyt-ülmalin yiğirmi bin akçeliği 'amil 'uhdesindedir andan yukarusı hassadır anun gibi beyt-ül-mal.vaki' olursa yüz bin akçelik beyt-ül-malden aşağısı bunda Mısır divanında nazır-ı emval olan marifetiyle şehir kadısı istima' eyleyüb fasl eyleye Ve yüz binden yukaru olsa beylerbeği marifetiyle nazır-ı emval 'arz idüb der-i devlete havale oluna ki bunda istima' oluna

36. Ve hâliyâ sen ki beylerbeyisin ve sen ki mâlime müte'allık olan umûra nâzırsın sizin hüsnü istikametinize ve kemâl-i ihtimâmınıza i'timadım olmağın ferman-ı kaza cereyanım bunun üzerine südûr buldu ki beyt-ül-mâle müte'allık olan kazâyâ kalîl ve kesir her ne olursa minba'd anda divan-ı 'adalet erkânda senün ve nâzır-ı emvâlin huzurunda mahrusa-i Mısır kadısının mübaşeretiyle şer-i şerif muktezâsınca istima' idüb ehad cânibine meyl ve mühâbâ[5] itmeyüb hakk-ı sariha tâbi' olasız Ve beyt-ül-mâl eminine ve kâtibine ve sâir hademesine yasağ ve tehdid idesizki kendüler cânibinden hufyeten[6] ve sarahaten kat'â beyt ül mâle müte'allık esbâb almayalar Şöyle ki ba'd-et-tenbih eslemeyüb aldıkları zâhir olursa her kangisi ki itmiş ola mecâl virmeyüb siyaset idüb ve yerlerin bir mu'temed-ün- 'aleyh kimesneye ısmarlayub bu cânibe 'arz idesiz Ve gerekdir ki eğer beylerbeği ve eğer sâir ümerâ mâl-i padişahiye müte'allık olan umûra kendü ademleri nasb itmekden ziyade perhiz ve ihtirâz ideler Cemi' havass-ı padişahiye ve iskelelere filcümle hassa-ı hümâyuna râci' olan umura nâzır-ı emvâl olan eğer hudâvendigâr kullarından ve eğer gönüllü tâyifesinden ve eğer atlu tüfenkçiden ve eğer Çerakiseden ve eğer çavuşlardan yarar emin ve müstekîm i'timad itdüği kimesnelere beylerbeği ma'rifetiyle nasb eyleye

---

[1](?) خلافت [2] کویکودن [3] (؟) ویررلرمش [4] حقنه [5] میل و محابا [6] خفیه

Ve gaybet iden fellahlar bulunub yerlü yerine iskân itdürülmek teklif olundukda on yıldan ziyadedir ki bunda temekkün itdük diyü kadem da'vasın itseler istiksâ idüb göreler zaman-ı feth-i hakaniden akdem yerlerinden kalkub anda varmışlar ise 'alâ halihî ibka oluna Zaman-ı feth-i hakaniden sonra ise sözlerine 'amel olunmayub yerlü yerine tav-tîn itdürile

AHVAL-İ EMİR-ÜL-ÜMERÂ

32. Evvelâ gerekdirki mahrûsa-i Mısırda beğlerbeği olan kal'ada şimdiyedek oturılugelen yerde oturub haftada dört gün divan idüb özr-i şer'îsi olmadan divânı fevt idüb reaya ahvâlin ve emval-i padişahî umûrın ta'til itmekden hazer ide Ve şehrin hıfz ve hırasatinde ve reayayı memlekete te'min ve ri'ayetde gereği gibi müceddüd-sa'î olub dakika fevt itmeye Ve mehmâemken 'asker halkı beylerbeğiye karib yerlerde olub etraf-ı ba'ideye müteferrik olmayalar Meğer süknâ hususunda ziyade zaruret olub ol vakitde mesken buldukları yerde olub beylerbeği cânibine dayimâ göz kulak dutub heman tenbih olunduğı gibi her maslahata ve her hidmete hazır ve mühey-yâ olalar Ve bilcümle demür kapulardan içerü asker halkından bir ferd olmaya cümlesi hisara karib ağaları civarında ololar e Salibde ve Kanatır-ı Siba'ıda ve cami'-i Kaysunda[2] ve Bâbüizvezirde ola şöyle ki ba'dettenbih esk meyüb şehir içine girseler beylerbeği siyaset eyleye Ve gerekdir ki beylerbeği şehrin hıfzında gereği gibi ihtimam idüb eğer gönüllü tâyifesi ve eğer atlu tüfenkçi ve eğer Çerakise ve eğer hisar erinden ve 'azebden velhasıl bir ferdden bir ferde zulm ve te'addi vâki' ol-makdan ihtirâz eyleye Vâkı' oldukda zulm idenin istihkakına göre ağalara muh-kem hakkından geldüre Ve ihtiyaç olursa her tâyifenin ağası ve kethudâsı her gece münâdi[3] ile şehri bekleyüb hıfz ideler Ve her hareyı[4] yoklayub dereği[5] olmayan yerlerde derek vaz' idüb sahibi dereklerin mu'ayyen olunan yerler mahfûz ve mahrûs dura Ve gice ile zükaklarda[6] fesad olub veya kimesnenin evi basılub veya esbâbı sirka[7] olunmakdan sakınalar Şöyle ki nâgâh vâki' olsa beyierbeği istiksâ idüb el-betde buldurub haklarından gelmekde ihmal ve müsahele eylene eye Bunun gibi vâki' olmakda evvela sahib-i edrak[8] saniyen şehir subaşısı muahez ve me'ateb ola Velhasıl elbetde eshab-ı edrak ile subaşıya buldurub bulmazlarsa eshab-ı ed-rake siyaset olunub subaşıya dahi gereği gibi 'itab ve 'ikab ola

33 Padişah-ı 'alempenah hazretlerinin ikamet-âyin ve din ve ittiba'at-ı sünnet-i seyyid-il-mürselin hususunda himmet-i 'ali nehmetleri masruf olmağın evvelden ba'zı muharremat müsamaha olmak mukabele birer mukata'a olurmış Ol nevi' mukata'alar bilkülliyye ref' olunub emr-i şerif-i vacib-üt-teşrif böyle sâdır olmuş-dur ki evvelâ şehirde saniyen kurâda ve emsârda meyhaneler olub ve leseka cem' olub aşikâre şürb-i hamir itmekden ve bozahanelerde olan cemiyetlerde boza bahanesile şarap içmekden ve fevahiş ve münkerât[9] şayı' olub zinâ ve sair mu-harremat-ı galize vaki' olmakdan ziyade ictinab ve ihtiraz ideler

Ve zaman-ı kadimden bir 'adet-i kabih ve bir sünnet-i seyyie-i fazihe varmış kim bir kişi düğün idüb kızın çıkarmak istedikde bir gice cemiyet edüb her tayi-feden bir nice rind cem' olub fisk-u fücûr iderken gelin olacak kız yedi def'a her

[1] مناظر مباحثه [2] قیصرونده [3] منادی [4] حاره [5] درک [6] زقاقلرده [7] سرقه [8] صاحب ادراک [9] و فواحش منكرات

yenleri mecâl virmeyüb *siyaset* ideler Eğer sahibi bulunmak mümkün olmazsa ehl i karyenin bir mün'im ve kadirine teklif olunub ol hâlî balçığı tahzir itdüreler Harâc ı sultanî zâyi' olmayub tahsil oluna Bu dahi müyesser değil ise şeyh-ül-'arab ve 'ummal kendü câniblerinden harcı ve levâzımın görüb ziraat itdürüb mâl i saltanatı edâ ideler Bunun emsali hâlî kalan yerlerin *haracın* mevcud olan ehl-i karyeden taleb olunub ziyade ta'ciz ve tazyik olunurmış Ve bu emir raiyetin tefrikasına sebebdir bunlardan taleb olunmayub 'atıl 'addoluna

Ve esna-i misahatde harab olmuş karye bulunursa kadı ve messah teftiş iderler 'âmil zulminden ve kâşif te'adisinden veya şeyh-ul-'arab cevrinden perişân olduğı zâhir olursa nâzırı emvâle 'arz idüb noksanı tazmin itdürüldükden sonra beylerbeyi emriyle kendülere *siyaset* oluna ve eğer bedevî ve 'asi A'râbın şerrinden ve fitnesinden olmış ise ki kâşif veya şüyûh-ı A'râb ya men'ine kadir olub dahi nev'an ihmal itdükleri ma'lum olursa emr-i 'âlî kadir üzerine *siyaset* olunalar

Ve ba'zı harab olmış köylerin ve hisselerün[1] reayası yerine gelmek içün küşşaf ve şüyûh ı A'râb ve 'ummâl etrafında olan kurâya tenbih eyleyeler ki her kangi köyde ki hariçden gelmiş fellah ola ehl i karye yanlarından reddidüb yerine göndere Ve bu dahi ehl-i karyeye tenbih idüb yerine gönderdikde 'inad itseler kâşife haber ideler cebren tutub yerine iskân itdüre Eğer bir veçhile tenbih olundukdan sonra 'amel itmezler ise şeyh-ul bilâda muhkem *siyaset* oluna

Ve ba'zı kurâdan *harac* taleb olunmak içün ümenâ ve 'ummâl vardıklarında mahzâ *haraç* virmemek eciliyçün müteferrik olurlarmış İmdi bunun gibi hareket iden karyelerin şeyh ul-biladları gelüb kâşife ve şeyh-ul-'araba tenbih eyleye ki perakende olmakdan men' eyleyeler Memnu' olmazlar ise içlerinden bir iki şerîrleri salb oluna ve şeyh-ul-büled[2] gelüb tenbih eylemezse kendüye *siyaset* oluna

Ve şöyle ki ba'zı fellahlar gaybet itdüklerinden sonra 'avdet eyleyüb yerlerine gelseler eğer geldükleri yıl kendü hissesin ta'yin olunan balçığın ekseler ol yıl fellahdan *haracı arazi*den ve sayir *rüsum*dan aslâ ve kat'â nesne taleb olunmaya ve gelicek yıl eğer tamam balçığın ekerse tamam *haracı* alına ve sayir rüsumı dahi tamam alına Ammâ cümleten bir yerden taleb olunub ta'ciz ve tazyik olmaya Talebde taltif oluna ki yine gaybet eylemeklerine mü'eddî olmaya . Ve eğer bir mikdar balçığın ekûb bâkisin ekmeğe kadir olmadın diyü ızhar-ı 'aciz ve za'f iderse ol vakıt kadı ve emîn nazır-ı emvâle 'arz idüb anlar dahi Temam istiksâ[3] itdürüb göreler fi-nefs-il-emir 'aczi ve nâ-tuvanlığı olub ekmeğe kadir 'amel olmadığı ma'lum olursa göreler muktezay-i 'adalet ne ise anunla ideler

[1] حصه‌لرو [2] شيخ البلد [3] استقصا

Ve şöyle ki bu zikrolan cüsûrdan ve cürafelerden aslâ taksir olunmayub mahzâ su vefa itmedüğünden hariç kalmış ise şeraki 'addolunub hasılından aşağa varıla Ve bu şerakinin teftişinde nazır-ı emvâl ve emin mümkün olan dikkati ve ihtimamı eksük itmeyeler Sahib şeraki idüği ma'lum olmayınca hasıldan nakz itmeyeler

Ve Cize nahiyesinde şol yerler ki kadîmden *ıtlâkat*[1] adına olub ümera-i Çerakise tasarruf iderlermiş Hâliyâ anlarun ba'zısı ziraat olunub ba'zısı hâlî kalmışdır Anlar ki ziraat olunmuşdır 'alâ hâlihi ikba olunub kanunı üzerine ne kadar feddan yer îse *rüsûmı* taleb oluna Ve şol yerler ki hâlî durur bunun gibi nazır-ı emvâl istiksâ[2] idüb göre eğer haracı çoğ olduğundan kimesne cür'et idüb ziraat etmemiş ise anun gibi yerin *haracı* bir mikdar tahfif olunmağla ziraat itmeğe mültezim kimesne bulunursa haracı bir mikdar hattolunur[3] ziraat itdürilüb âdetce rüsûmı taleb oluna Feammâ fellaha himayet olunub hadd-i i'tidalden nesne ziyade hattolunub mal-i padişahiye zarar-ı fahiş gelmekden ihtiraz oluna .

EHVAL-İ 'ÂTIL VE BOR VE HARAB[4]

31. Bu 'âtıl ve bor ve harab hususlarında gerekdir ki şeyh-ül-'arab ve küşşaf ve 'ummal ve ümenâ vesâir mübaşirîn her köyün fellahlarına tenbih ve te'kid eyleyeler ki her f e l l a h mâtekaüdemden ziraat idegeldüği balçığı tamam eke İhmal idüb bor yer komaya Şöyle ki müsahele[5] idüb 'atıl ve bor yer komuş ise yerinin tamam haracı alınub kendüye muhkem te'dib ideler ki minba'd ihmal ve müsahele idüb mala zarar gelmelü olmaya

Ve memleket tamam zer'i[6] oldukdan sonra kâşifler ve şüyûh-ı 'urban ve 'ummal-i bilâda evvelden ne mikdar *tekavî*[7] virilügelmiş ise ol tekavi kuzât ve ümenâ ma'arifetleriyle mahzar[8] ile fellaha teslim idüb tîn-ı sultanîi tamam tahzîr itdüreler Ve sonra harman üzerinde yine ol *tekavî* bî-kusur fellahdan kuzat ve ümenâ ma'rifetiyle mahzar ile alub hassa anbara teslim ideler Bu şöyle ki Nil 'azim gelüb ol *tekavî* kifayet itmese ne mikdar takaviye ihtiyaç olursa mahzar ile teslim idüb yine mahzar ile alub zapt ideler Ve sonra ba'zı yerler ekilmeyüb kalsa teftiş idüb göreler *tekavî* virilmedüğinden ise kâşife ve şuyûha ve 'ummale gereği gibi *siyaset* ideler

Ve ba'zı yerler ki sahibi gaybet[9] itmekle 'âtıl olmuş ola anun gibi şeyh-ul-'arab ve küşşaf etrafında olan kurâ halkından fellahlarının kande idüğün ma'lum idinüb ve sahiblerinden cebren getürüb yerlerine iskân itdirüb ziraat itdüreler Sa'y idüb tîn-i sultaniyi hâlî komayalar Esleme-

[1] اطلاقات [2] استقصا [3] حط اولنور [4] احوال و عاطل و بور و خراب [5] مساهله [6] زرع [7] تقاوی [8] محضر [9] غيبت

Messahlardan ba'zı 'adem-i istikamet fehm olunub fellahın rüşvetine tama' idüb esnay i misahatde ba'zı yerler mektûm olmak ihtimal olursa aslâ bir yere messah gönderilmeyüb heman kadîm-üz-zamandan Nîl a'zam gelüb tamam istiyla[1] idüb ve cemî' cüsûr ve cürafeler kemayenbaği ma'mur oldukda irtifa' defterleri[2]ne göre her memleket nemikdar feddân idüği ma'lum ve muhakkakdır Ana göre nazır-ı emval tahmin ve ta'yin idüb 'ummâ ve mübaşirin ve fellah şeraki[3] didüklerine i'tibar ve i'timad olmayub bi-garez müslüman kimesneler tavassutı ile bir kader-i salihe karar olunub 'amilin 'uhdesine kat' idüb ana göre *harac* taleb oluna Ve *resmi misahati* beyliğe zabt idüb ve ba'zı karye ahalisi gelüb kadim-üz-zamandan irtifa' defterleri mucebince 'uhdelerine lazım olan mali misahat olunmadın[4] tevcib[5] olunmak mürad idinseler nazır-ı emval veçih görürse ol tevcibi kabul idüb ol takdirce reayadan *resmi misahat* alınmaya Ve ba'zı köylerde şeraki olsa dahi ehalisi gelüb tevcib taleb itseler anların gibiyi nazır-ı emval ehl-i vukuf ve bi-garez müslümanlar tavassutı ile ne mal-i saltanata gadir ve ne reayaya ziyade tahmil olunmayub bir kader-i salih mukarrer idüb tecvîb oluna Ve böyle olundukda *resmi misahat* alınmaya Velhasıl bu misahat ehvali nazırı emvale müfavvazdır mal i saltanata evlâ ve ta'mir-i bilâda enfa' ne ise tefehhus idüb anunla 'amel ola

EHVAL İ ŞERAKİ[3] BUDIR Kİ ZİKROLUNUR

30. Bu şeraki ehvali dahi şöyledir ki: messahlar evvela memleketi misahat eyledüklerinde kadîmden şol yerler ki mürtefi' yerlerdir bir zamanda su basmağa kabil yer değüldir ol yerler aslâ misahat olunmaz Şeraki dahi 'addolunmaz Ve lâkin bunun gibi yerlerün ba'zısın ziyade otlı yer olmağın mer'a olmağa kabiliyeti olub etrafdan ehali i kurâ davarların koyunların otlatdukları için birer mikdar *resim* virürler ol resim gerekdir ki beğliğe zabtoluna

Ve şol yerler ki su basa gelmişdir ziraate dahi salihdir Ammâ su basmayub açık kalmışdır bunun gibinin teftiş oluna eğer bilâdın cüsûrı ve cürafeleri tamam ta'mir olunmaduğından nâşi olmuş ise fellaha zararın tazmin itdürüb ve kendülere ve şüyûh-ı bilâda *siyaset* oluna eğer cüsûr ve cürafe sultaniyeden olmış ise kadı ve messah 'arz idüb kâşifden veya şeyh-ul-arabdan ziyanı tazmin itdürüldükden sonra muktezay-ı emir üzerine kendülere *siyaset* oluna Velhasıl şol yerler ki su basmağa kabil ola anlarun gibinin cemi'in fellaha tahzir itdüreler şöyle ki tahzir olunmayub bor[6] kalırsa *haracın* şeyh-ul-'araba ve kâşife ve 'amile tazmin itdüreler ba'dehâ *siyaset* ideler

---

[1] استيلا [2] ارتفاع دفترى [3] شرقى [4] اولنمدين [5] توجيب [6] بور

AHVÂL-İ MİSAHA[1]

29. Misahat ahvali dahi böyle ola ki: iptida-i seneden n a z ı r ı e m v â l beylerbeyi ma'rifetiyle memleketi tahmin idüb ne mikdar m e s s a h misahat itmek mümkündir ve her memleketin misahatinden nemikdar *resmi misahat* hasıl olur tamam ma'lum idinüb ana göre der-i devlete 'arz idüb misahat içün adam taleb eyleye Ve dergah-ı mu'allâdan dahi tevkif olunmayub ana göre yarar ve maslahatgüzâr emîn ve müstekim zî-kadir adamlar gönderüb ve yarar kâtibler koşub ta'cil ile irsâl ideler ki varub memleketin misahati vaktinde hazır ve müheyyâ bulunub heman misahate mübaşeret ideler Ve bu m e s s a h lar dahi nazır-ı emval ve emin ma'rifetiyle tereke yer yüzüne çıkub mezru' ve gayr-ı mezru' yerler imtiyaz bulduği gibi misahate ibtida idüb kanun-ı kadim üzerine şol yerlerden ki *haraç* yerine 'galle virürler her on iki feddân[3] yer on iki yazıla Ve şol yerler ki haracların nakid virürlerdi sonradan on iki yazılmak anlara dahi sirayet itmiş ola bu bid'at anlardan ref' olunmışdır

Gerekdir ki m e s s a h lar esnay-ı misahatde ne zâhir olursa anı yazalar ziyade yazmayalar Ve bunın gibi yerlerden nekadar feddân ref'olunduysa defterlerine kayd ideler

Ve *resmi misahat* dahi kayıtbay kanunı üzere alına ziyade alınmaya Ve bundan sabık Çerakise zamanında her m e s s a h ı n yanında divdârı[3] ve hazinedârı ve mirahurı ve sayir bunun emsali tevabi-i olub her biri içün birer mikdar *resim* alınurmış Sonra gelen hükkâm dahi ilâhâzel'ân[4] bu 'âdeti isti'mal idüb rüsûm-ı mezbûrı messahlar tevabi-'ine alurlarmış Hâliya emr-i padişahî ile bu dahi ref' olundı minba'ad *resmi misahadan* gayrı bir akçe alınmaya Şöyle ki yine tevabi'i almak isterlerse m e s s a h a siyaset oluna

Ve bundan gayrı her karyeye m e s s a h vardıkda koyun ve arpa alınurmış Emr-i hâkanî ile bu dahi ref' olundı Gerekdir ki reayadan bu veçhile koyun ve arpa alınmaya hacet olursa akçeleriyle satun alalar Şöyle ki ref' olunanlar yine isti'mal oluna nazır-ı emval beylerbeyi ma'rifetiyle der-i devlete 'arzeyleye ki istihkakına göre *siyaset* olunalar

Ve eğer bir karyede evkafdan ve rezekadan[5] ve emlakden ba'zı yerler olsa eğer haddi ve sınırı mümtaz ve mu'ayyen ise anlarun gibi yerler misahat olunmaya Ve illâ tîn-i sultanî[6] ile mahlut ise anun gibi yerler misahat olunub sonra ifraz olunub ma'dası miriye yazıla

Ve vilayet misaha olunmayub ber-veçh-i maktu' u m m a l 'uhdesinde olunsa ol vaktin göreler mâtekaddemden fukaraya ne virilügelmiş ise yine öyle ideler

---

[1] مساحه [2] امرال [3] فدان [3] دويدارى [4] الى هذا الآن [5] رزاقدن [6] طين سلطانى

hisab üzerine alına mütehammil olmayan mukata'a dahi hâli üzerine ikba oluna ve lâkin anda dahi on iki buçuk para bir altun veyahud on para bir altun hisabı ki haliya ihdas olunmuşdır ref'olunub yiğirmi beş para bir altun hisabı üzere mukata'a ne mikdar altun olursa deftere ve kadı sicillâtına behası ol veçh üzere kaydoluna Meselâ on iki buçuk para ki yiğirmi beş Osmanî olur bir altun mahsub olub bu hisab üzere bir mukata'a bin altuna olsa her yiğirmi beş para bir altun hisab olunub bu takdirce mukata'anın behası beşyüz altun kaydoluna

Ve beyn-en-nâs mu'amele dahi bu üslûb üzerine isti'mal oluna Velhasıl her yerde ki bir altun ıtlak oluna mutlaka yiğirmi beş paradan 'ibaret ('ad) oluna Herkim bu emre muvafakat ve imtisâl[1] itmeyüb yine evvelki hisabi diline getüre 'ısyandan ma'dûd olub emr-i padişahî yerine konula Ve eğer hariçde eşirrâ cem'olub nev'â temerrüdlük isterse 'asakir-i mansûreden adam seçilüb üzerlerine gönderilüb emlâkinden ve esbâbından mal-i saltanat tahsil olundukdan sonra kendüler enva'-ı siyaset ile katloluna Dahi ziyade tuğyan idüb eşirrâ ızhar-ı bagy-ü fesad iderlerse beylerbeyi nefsi ile kendü mübaşeret ide Dahi ziyade zaruret iycab iderse dergah-ı se'adet penaha 'arz ideler emr-i şerif ne yüzden sudûr bulursa mucebiyle 'amel oluna

Ve hazret-i padişah-i hilafetpenah hullidet hılafetühu hazretlerinin 'amme-i reayaya kemâl-i 'atıfet ve merhametleri mebzûl olmağın sonradan 'alâ sebil-il-bid'a hâdis olmış ba'zı rüsûm ki *fart ve resmi kesr-i vezn* diyü alınurmış men' ve ref' olunub bu 'arızadan reaya ma'fû buyruldı Gerekdir ki minba'd f e l l a h tayifesinden bunun gibi rüsum alınmaya

Şöyle ki meşayih ve küşşaf ve 'ummal ve ümena ve sayir mübaşirîn alub kendüler ekl itmek dilerse n a z ı r - ı e m v a l teftiş idüb zâhir oldukdan sonra hak müstehikkına reddolunub kendüler beylerbeğiye 'arz idüb muhkem *siyaset* eyleyeler Ve bundan sâbık Kayıtbay zamanında 'ummâlin ve mübaşirînin ba'zı *derâmedleri*[2] var imiş gitdikçe sonra mütezayid ve müteza'if[3] olub hadd-i i'tidalden çıkmış anların gibi dahi 'aflolınub emr-i padişahî üzere ref' olmışdır Bu husus dahi 'amme-i memlekete i'lam ve ilân oluna ki Kayıtbay zamanından sonra mütezayid olan *rüsûmı* 'ummâle ve mübaşirîne virmeyeler Temerrüd idüb 'inad idenleri beylerbeğiye bildirüb nazır-ı emvâl ma'rifetiyle *siyaset* itdüreler

---

[1] امتثال [2] درامدلری [3] متضاعف

ve şimdiyedek miri için zabt idegeldikleri maldan gayrı nezaret resmi diyü bir mikdar nesne alınurmış Ve vali hissesi diyü bir resim dahi alınurmış bunlar külliyyen mal-i saltanata muzaf[1] oldu Hemen cümleden nazıra ta'yin olunan yüz bin akçeden gayrısı hassa-i hümayuna zabt olunub vakt-i hesabda her ne ise göstereler Şerif hissesinden gayrı ve nazıra ta'yin olunan yüz bin Osmaniden gayrı miriye zabt oluna

AHVÂL-İ HARAC-I ARAZÎ

28. Ve *haracı arazi* sevâlif-i eyyâm ve sevâbık-ı sinin ve a'vâm ve ibtidâ-i hükûmet-i hükkâm-ı islam rahimehüm-ul-lâh ül-melik ül-'allâmdan berü[2] her Eşrefi yiğirmi beş para hisabı üzere cârî olub fellahdan *harac* veçh-i meşrûh üzere alınub ve sayir mukata'at dahi hisab-ı mezbûr üzere sâyir[10] olub ve beyn-el-enâm bey' ve şirâ dahi ol üslûb üzerine icra olınub sonra merhum H a y ı r b e y[3] Mısır dâr üd-darbinde madrub ve meskûk olan akçenin 'ayarın tebdîl ve tağyir itmekle Eşerefînin si'ri nesek-ı vahid üzerine olmak müte'azzir olub[4] eyyâm-ı yesîrede es'ar-ı muhtelife-i kesîri intikal idüb tavâyif-i fellahinin ecnâs-ı me'kûlatı ve sayir mebi'âtları[5] müradlarınca satılmayub sonra emr-i padişahî üzere akçe tamam halis-ül-'ayar olmakla mu'amele mütegayyır olub vel-hasıl eğer *harac* ahvaline ve eğer mu'amelât emrine ihtilâl-i küllî tarî olub ba'zı evza' ve etvâr Eşrefinin yiğirmi beş akçe hisabı olmasın icabetmek mülâhazasiyle fellâdan *haracı arazi* veçh-i mezkûr üzere alınmak tecviz olunub mâl-i saltanata hadden ziyade noksan ve hüsrân lâzımgelüb ve halk arasında ihtiláf-ı mu'amele 'alâhalihî bâki olub ahval-i ahali-i Arab kemâl derecede muhtel olub ve bu *haracı arazide* olan noksan ba'zı *mukata'ata* dahi sirayet idüb hâliyâ emr-i lâzim ül-imtisal bu minvâl üzerine sâdır olmuşdır ki

İşbu sene-i *ihda ve selâsîn ve tis'a mie*[6] zilka desinin onuncı gününden vâkı' olan tut[7] evvelinden *haracı arazı* kanun-ı kadîm üzerine her altun yiğirmi beş para üzerine olub mâtekaddemden nekadar altun virügelmişler ise yiğirmi beş para bir altun ıtlak olunub ol hisab üzere viregeldüğü altunı taleb idüb alalar Her kim bu husûsda te'allül eyleyüb temerrüd ve 'inad iderse beylerbeyi mecâl virmeyüb eşedd-i 'ukubetle katleyleye[8] Ve *mukata'at* hususında dahi göreler bu ma'nâ kangi mukata'aya ve kangi maddeye sirayet itmiş ise eğer şöyle ki mukata'a ziyadeye mütehammil ise anda dahi her yiğirmi beş para bir altun hisab olunub 'âmilden kıstelyevm ol

---

[1] مضاف [2] سوالف ايام و سوابق سنين و عوام و ابتدا حكومت حكام اسلام رحمهم الله الملك العلامدن برو [3] خيرى بك [4] اشرفينك سعرى نسق واحد اوزره متعذر اولوب [5] صيغالرى [6] احدى وثلاثين و تسعمائة [7] توت [8] اشد عقوبتله قتل ايليه

habbeye dahi itdirmeyüb hasıl olan mal-i miriden akçede elbette kadının mühürile evvelâ ve nâgâh masraf vâkı' olsa kadı ma'rifetinsiz olmaya Ve üç ayda bir hasıl olân akçeleri muhasebelerile bile tebir olunmayub Mısır hızanesine iysâl eyleyeler ki rûznâmçeye[1] kayd olunub 'amili kıstından aşağa varıla

Ve öşürden cem' olan meta'ı müfredatiyle defter idüb şol ki nefaisdir[2] Mısırda satılmak evlâdır Anın gibi müfredâtı defterleriyle ve 'amil canibinden bir yarar adamla mahrûsa-i Mısra gönderüb nazır-ı emvâl ve emin ma'rifetiyle mezad olub satılub akçe hızane-i 'âmireye zabt olunub 'amilin kıstına geçe Ve şol meta'ki anda satılmak evlâdır -Anın gibi dahi mukaddemâ mufassal müfredâtıyle defter idüb emin ve kadı nişanlayub bunda nazır-ı emvâle ve emine 'arz idüb anların ma'rifetiyle anda iskelede satılmak evlâ ve enfa' ise satıla

Ve bundan gayrı sipahi tayifesinden ve hüccac tayifesinden ba'zı eşraidan ve ve ekâbirinden gemi gelüb gitdikçe gemide musahib ve mücavir oldığın tasvir belki mümkün olursa külliyyen gemi halkının gümrüğü bâbında himayet idüb nesne aldırmayub veyahud semen-i yesir[3] ile mal-i padişahi şey-i kalil ile bitürüb male haylı gadr ve noksan olur imiş Ve esir kısmından baz'ı karalar cinsindkn hidmetkarımızdır diyü rüsûmun virmezler imiş bunların gibiyi dahi kadı ve emin gereği gibi tefehhus ideler Sipahi tayifesine veya hacılar tayifesine müte'allık olan esbâb ve kul ki armağanlık veya istihdam içün ola ve bilcümle anlardan ki ticaret melhûz olmaya anların gibıden külliyyen tamam gümrük alına Eğer bu bâbda kimesne te'allül idüb temerrud ve 'inad iderse dergâh-ı mu'allâ canibine gelir gemi ise kadı ve emin âsitâne-ı se'adete 'arz ideler ki anda kanun üzerine mal-i padişahi tamam aldıklarından sonra kendülere siyaset oluna Ve Mısır tarafına giderlerse beylerbeğiye bildüreler ki kezâlik rüsûmı alınub kendülere ferman-ı padişahi ne ise icra oluna Eğer şöyle ki bunun gibi maddelerde kadı müsamaha ve müsahele[4] iderse nazır-ı emval ve beylerbeği der-i devlete 'arz ideler

Ve iskelelerde ümenâdan ve küttâbdan gayrı ayağ üzerine hidmed ider ba'zı kimesneler olurmış mahzâ bazirgândan ve gayrıdan ekl itmeğe zindegâni iderler imiş bunun ucundan male zarar olurmuş anun gibi külliyyen ref' olunmak emr olanmuşdur Minba'd anın gibi kimesneler anda durmayub ref' olunalar Eğer hidmetkâra ihtiyaç olursa müslümandan yarar ve müstakım kimesneler bulub istihdam ideler Şöyle ki ref' olması emr olunan eski hademeden yine anda durub kullanduğı istima' oluna mahzâ kadıdan bilinüb müstahıkk-ı 'itab ola

Ve cemi' iskelelerde emr-i padişahi ile gönder ağacı gelmek yasağ olmuşdur Anda bulunan tüccar tayifesine ve gayre tenbih ve te'kid oluna minba'd kimesne gönder ağacı getürmeye Şöyle ki ba'd et-tenbih eslemeyüb getürürlerse getürdükleri ağaç girift oldukdan sonra kendülere te'dib oluna

Ve bunlardan gayrı nefs-i Mısırda ve gayrı yerlerde ba'zı mukataat varmış ki bir hadd-i muayyene satılmış iken ba'zı ziyade idüb 'uhdesine aldıklarından sonra ziyade eddim deyü ba'zı ebvâb mahsulünün üzerine â'milden ziyade nesne tahmil idüb bir bid'at ihdas itmekle müslümanlara zarar olurmuş Anun gibileri dahi nazır-ı emval ve emin-i şehir istiksâ[5] idüb kadısına ve eminine teftiş itdüıb göre şöyle ki 'amil ziyade itdim diyü alınugelen rüsûmdan zayid nesne teklif ve tahmil olunduğu zahir olursa mal-i miri tamam olundukdan sonra amilden hukuk-ı müslimin red olunub 'amile muhkem siyaset ideler Ve Cidde iskelesinde dahi ş e r i f hissesinden gayrı

---

[1] روزنامجي [2] نفايسدر [3] ثمن اسير [4] مساهله [5] استقصا

KANUN-I MAHSUL-İ BEHAR[1]

26. Mezkûr olan behar mahsulün dahi nâzır-ı emvâl e m i n - i ş e h i r marifetiyle bundan sâbık virdükleri muhasebelerin yoklayub gayet a'lâ muhasebei ma'lum idinüb şöyle ki ol mikdara dahi ziyadeye talib kimesne bulunmazsa mâle yarar vel nefse yarar[2] kefillerin alub 'âmil 'uhdesinden halas etmeğe sa'y ideler Ve gelen behardan öşür yerine nakid akçe alına Ve sâir husuşda dahi tarik-ı 'adâlet ri'âyet olunub tâcire himayet olunub meta'ı eksüğe tutulub mâle zarar gelmekden sakınalar Mahzâ ekil ve abız maslahatı içün ziyade bahaya tutulub müslümanlara te'addi olmalu olmaya Ve sahih sâlim behar *garka*[3] dir diyü mal-i saltanata gadr olmakdan ihtiyat ideler Ve Tur[4] iskelesinden gelen mahzûmeleri[5] behar emini olan 'ayın ile getürüb nâzır-ı emvale ve emin-i şehre teslim evleyüb hazinede hıfz ideler Ve bir sûretin e m i n - i b e h a r alub tâcirden rüsûm-ı mirî zabt eyleye Ve sonra muhasebe verdiklerinde emin olan Turdan gelen mahzûme ile tatbik eyleye hılâfı zâhir olursa nazır-ı emval ve emin beylerbeği ma'rifetiyle der-i devlete 'arz ideler ki istıhkakına göre siyaset oluna

AHVÂL-İ İSKELEHÂ VE BENÂDİR[6]

Gerekdir ki diyar-ı Mısriyeye tâbi iskelelerden K a y ı t b a y zamanından ilâ-hâzel'ân[7] müsta'mel ve câri olan 'âdet ve kanun üzerine tayife-i tüccardan alınugelen rüsûm ve 'uşür[8] kemâkân alınub 'âdetden ve kanundan mütecaviz ve muhalif nesne alınmaya Bunda dahi kezâlik müslümanlarun meta'ı ahiz ve ekil maslahatı içün mikdarından ziyade behaya tutulmaya ve tacire mehâbâ[9] olub eksüğe dutulmak ile male zarar gelmelü olmaya

Ve iskelelere Firenk vilayetinden gemi geldikde Firenkden gönderilen meta'ın mühürlü defterleri ki bunda kadimden vaz' olunan k o n s u l l e r d e[10] gönderilür Gerekdir ki ol konsul kâfir tagyir ve tebdil olmadan ol defteri mühürleyüb kadı meclisine getürüb nazıra ve emine gösterüb ol meclisde 'alâ meleinnâs[11] defter açılub içinde mestûr olan meta'ı kadı sicilline sebit olundukdan sonra bir sûretin e m i n alub ana göre tacirden kanun üzerine geregin taleb eyleye Ve bir sureti dahi yazılub kadı imzasiyle ve emin nişanıyle Mısıra gönederilüb e m i n - i ş e h i r hazinede hıfz eyleye ki vakt-ı muhasebede tatbik olunub mal-i padişahî bel' ve ketm olunmalu olmaya

Ve gemiler yüklerin dutub gitmelü olıyacak alub gitdükleri meta'ın müfredatı defterlerin getürüb kemâ sebak kadı sicilline sebit itdüreler Ana göre rüsûmı zayı' olmaya Ve zikrolan iskelelerde eğer iskele mahsulüne müte'allıkdır ve eğer mukata'atdandır ve bilcümle mal-i mirî-i saltanata müte'allık olan hususlarda gerekdir ki kadı kendi nefsiyle mübaşir olub her gelüb giden gemilerin mahsulün zabt itmekde ve emti'anın ve akmişenin bahaların tahmin ve ta'yin itmekde 'amile ve emine i'timad itmeyüb bile yazub ve oşrü ve gümrüği alınmakda bile şürü' idüb ve mukata'atın dahi rûz-be-rûz[12] mahsulin kabz idüb izdiyade ve terakkiye kabil olan mukata'atı terekki itdürüb ve mahsulden bir akçe ve bir habbe bâki kodurmayub tahsil itdüre Ve 'amile hasıl olan mal-i miriden bir akçe ve bir

---

[1] بهار [2] قصه براز [3] غرق [4] طور [5] محزومه [6] احوال اسكلها و بنادر [7] الى هذا الآن
[8] عشور [9] محابا [10] قونسولرده [11] على ملأ الناس [12] روز بروز

safra yerine bakır koyulub ve üzerine ağaç ve tahta tahmil olunur Her yıl zikr olan gemiler taleb olunub varub ande vusûl bulıycak ne kadar bakır ve tahta ve agaç getürmüşlerdir cümlesi nâzır-ı emvâl ve emin ma'rifetiyle mufassal defter olunub ve mahzenlerde hıfz oluna Ve zikr olan ağacdan ve tahtadan hassa gemilere sarf olunandan zâyid satub ve gönderilen bakır dahi satılub akçeleri hızane-i 'âmireye zabt oluna

Ve gemiler İstanbula müteveccih olıcak anda işlenüb hıfzolunan güherçileyi yükledüb bu cânibe irsâl oluna Ve ne kadar bakır geldi ve ağaç tahta nekadar geldi ve hassa gemilere ne sarf oldu ve bakır neye satıldı ve mahzende nesne bâki kalduğı ve ne mikdar güherçile gönderildi cümle mufassal defter olunub der-i devlete gönderile

Ve anbar-ı hassadan kadimden 'alik[4] virilügelen yerlere girü 'alikleri virile Ve tekavî virilen kurâyâ yine tekavileri virile Şöyle ki sonradan ba'zı yerlere tekavi[3] virilmek lâzım ola Anların gibi dahi emin-i şûne ve nâzır-ı emvâl ma'rifetiyle kifayet mikdarı tekavî virüb defterine kayd eyleye Ve sonra gallât hâsıl oldukda cemi' umurdan takdim idüb tekavî taleb idüb anbara götüreler

Ve eğer gallât-ı hassa vefâ eyleyüb vüs'at olursa anbardan nefs-i şehre yüzbin irdeb[6] bogday ve elli bin irdeb arpa satıla Ve Reşide iki bin irdeb boğday ve Dimyata üç bin irdeb boğday satıla Ve İskenderiyeye onbin irdeb boğday ve iki bin irdeb arpa satıla Sa'y idüb bu zikr olunandan eksik virilmeye *Kifayet*[1] dahi[2] eksik virilmeye belki dahi ziyade virile Ve Rados ceziresine beş bin irdeb boğday ve beşyüz irdeb arpa gönderilüb kifâyet itmeyüb ihtiyaç olursa kifâyet kadarın sancak beyi 'arz idüb hâceti kadar galle gönderile Ve Sa'id vilâyetinden hassa-i hümayuna müte'allık olan galle Cidde cânibine beşbin irdeb boğday gönderile Ciddeye ta'yin olunan boğday gönderilmeyince kimesne araya girüb ahar tereke gönderilmeye Ve İskenderiye iskelesine Firenk gemilerinden ve etraf-ı memâlikden gelen gemilerden terekeye tâlib gemi bulunursa kadı ve emin 'arz idüb tâlib oldukları galle kadar gönderile Ve nefs-i şehirden hâriç yerlere gönderilen gallat ile bir yarar emin ve müstekim ehl-i kalem kimesne koşula ki gönderilen tereke niceye satılırsa müfredâtiyle defter idüb getürüb nâzır-ı emvâle ve emine 'arz eyleye Ve hassa anbara tereke geldikde hangi 'âmilin tahvilinden gelürse anbar emini ve kâtibi aslı ile kayd eyleyüb ve her ayda kal'aya çıkub mukata'acıya muhasebelerin virdiklerinde anı dahi i'lâm ideler ki her kimde ne bâki kalursa ve ne gelürse ma'lum idineler

---

[1] كفايه [2] دخى [3] طروب [4] عليق [5] تقاوى [6] اردب

varan havalât nesne aldıkları zâhir olursa havaleden tazmin itdirilüb 'amilin borcına geçüreler Ve havale olduğı malı tamam tahsil itmese ihmal ve müsahele idüb 'amil 'uhdesinde kosa hakk-ı tarîk diyü nekadar nesne almış ise bilküllîyye alınub 'amilin kıstına geçe Eğer eminler ve kâtibler kıstelyevm hesabı üzerine mal-ı padişahîyi bilemamihî edâ itmeğe mültezim olub havâle gönderilmekden imtina' iderlerse mu'temed kimesneler olub nâzır-ı mevâkib[1] i'timadı olursa anun gibi yerlere havâle gönderilmeye heman mâh-be-mâh ümenâdan mal-ı padişahi taleb oluna

KANUN-I ŞÜNE-I SULTANİYE Kİ MISR-I 'ATİK EST

25. Evvelâ gerekdir ki şûne i sultaniye dergâh-ı mu'allâdan bir yarar mu'temed-ün-'aleyh[3]zî-kadir emin ve müstekîm âdem nasb olınub dahi Sa'îd ve Feyyun ve Behnesa ve Üşmunîn ve Menfalut vilâyetlerinden ve sâyir nevahiden hassa anbara gelecek gallât husuşunda nazır-ı emvâl ma'rifetiyle emin-i şûne hassa gemileri tahmin idüb göreler kaç gemidir ve her birisi nemikdar galle götürür ve yılda kaç def'a sefer itmek mümkündür ma'lum idinüb vakti ve mevsimi olduğın[4] bu gemileri bir ân durgurmayub beğlik gallei anbar-ı hassa getürtmeğe sa'y ideler Ve bu gemiler vefâ itmezse ücret ile rencber gemileri dutub kezâlik her biri nemikdar tereke götürür tahmin olunub dahi mehmâemken hassa-i hümayuna müte'alık olan gallâtı anbara tarh idüb velhasıl hariçde bir habbe bâki komamağa sa'y ideler Ve gemilerle beylik tereke geldikden sonra emin-i şûne yoklayub tahmin olunan galleden eksik getürmişlermidir ve asıl yerinden nümune için gönderdikleri galleye tatbik olundukda muvafık geldüği yoklanub tamam ma'lum idine Şöyle ki eksik götürüb veyahud galle-i tebdil idüb veya ısladub veya saman toprak halt idüb hiyle itdükleri zâhir olursa nâzırı emvâle 'arz idüb gemi reislerine muhkem siyaset oluna Ve alınub keyl[5] olundukda dahi tamam tetkik olunub hak üzerine ölçeler artık eksik keyl itmeyeler Şöyle ki keyyâllerün hiylesi tamam zâhir olursa beğlerbeğiye 'arz olunub şûnede salb ideler Ve rencber gemileri dutuldukda tenbih ve te'kid oluna müslümanlara te'addî olunub kimesnenin bi-vech akçesi alınmakdan ihtiyat ideler Ve tereke anbara girüb ve yine sarf olundukda olı gelen 'âdet ve kanun üzere sarf olunub vâkı' olan tefâvüt-i keyl ki fart[6] dirler bile mahsûb olub emin muhâsebesinde göstere Ve kifâyet kadarı gemi yapılmak içün bu cânibden ağaç ve tahta ve sâyir havâyic gönderildikde te'hir olunmayub kader-i hâcete gemi bina itdirüb ba'dehu rencber gemilerine aslâ dahl olunmaya

Ve bundan gayrı mahrûsa-i İstanbuldan iki tob[7] gemisi gönderilür ki

[1] مواكب [2] قانون شونۀ سلطانيه كه در مصر عتيق است [3] معتمد عليه [4] اوقاتن [5] كيل
[6] فرط [7] طوب

şaf dan mu'avenet ve muzaheret taleb itseler anlar dahi mu'în ve zahîr olalar Ve eğer şöyle ki bir 'amilin zimmetinde yıl ahırında veya tahvil ahırında ve bâki kalsa aslâ ve kat'â anı yeni işe dahl itdürmeyeler Belki zimmetinde olan bâki esbâbından ve emlâkinden ve kefîli varsa küfelâsından tahsil olınub kifayet itmezse 'amili habs-i ebedî ile habs ideler Eğer mal-i saltanat bi-temamihi müeddâ olursa mukata'a satmakda lâyık kimesne ise yine yeni işe bübaşeret itdüreler ve kefillerinden alalar

23. Ve gerekdir ki irtifa' defteri mucebince her köyde mal-i padişahiye müte'allik ne kadar hasıl vardır ve *rüsumı küşûfiyyet* ve *rüsum-ı şeyahat* ne virür ve mahsûl-i vakıf nedir ve *razaka*[1] den ve emlâkden ne vardır Mufassal tezkire yazılub beylerbeyi nişaniyle ve nazır-ı emvâl ve emîn mühürleriyle nişanlanub ve mühürlenüb ehl-i karyenin eline verile ki tezkirede mukayyed olan hukukdan ve rüsûmdan zâyid kimesne nesne taleb iderse ol temessükle virmeyeler Te'addî idüb her kim zulmen bir nesnelerin alursa fellah beylerbeğiye şikâyet idüb her nelerin almışlar ise yine sahibine reddolundukdan sonra emre itaat itmeyüb te'addî itdükleri içün *siyaset* ideler

Ve ba'zı ümenâ ve kuşşâf vesâyir mübâşirin-i emvâl fellah tâifesinden lâzım olan *hukuk-ı şer'î* ve *rüsum-ı 'âdi* ne ise bittemam aldukdan sonra ba'zı malı ekl idüb fellah zimmetinde kaldı diyü behâne idüb fellahlardan tamam virdüğine beyyine taleb idüb ve değme şahidin dahi şehadetin ref' idüb bu bâbda reayaya ta'ciz ve tazyık virüb ve malın bel' olmasına sebeb olur diyü 'arzolundı idi Bu hususda emr-i şerifimiz böyle cârî oldı ki ol diyârda kadim-ü-zzamandada cârî olan'âdet üzerine rüsûm cem' olduğı esnâda şuhûd-ı bilâd[2] yazduğı defter makbul ve ma'mul-ün-bih olub bunun gibi niza' vâkı' oldukda fellahdan aslâ şahid taleb olunmayub ol defterlere müracaat olunub mazmûniyle 'amel oluna Hariçden kat'â beyyine taleb olunmaya

AHVÂL-I HÂVÂLÂT[3]

24. Mal-i padişahi tahsil olunmak(üzere)etraf-ı memlekete havale gönderilse hâliya emr-i celil-il-kadr bu minval üzere câri oldı Ednâ ve evsat ve a'lâ i'tibar olunub ednâsı yüz ve evsatı iki yüz ve a'lası üçyüz akçe ola Meselâ yakın yere gönderilse yevm-ül-kıstın taleb itdüği ayın yigirminci gününden ahırınadek va'de virilub hakk-ı tarik yüz akçe alalar Ve andan uzak yere gönderseler ayın evvelinden ahırınadek va'de virilüb hakk-ı tarik iki yüz akçe alına Ve gayet uzak yire irsâl olunsalar ay evvelinden ahırınadek va'de virilub hakk-ı tarik üçyüz akçe alına ziyade nesne almayalar Şöyle ki bu ta'yin olunandan zayid 'ummallerden

[1] رزقه [2] شهود بلاد [3] حوالات

ye teslim oluna Ve mâl-i saltanatın bel'ine ve ketmine cür'et ve cesaret itdüği içün beylerbeyi nâzır-ı emvâl ma'rifetiyle 'âmili salbeyleye Ve eğer seneteyn-i mezkûreteynin *haracı arazisinden* 'âmil fellahın rüşvetin alub te'hir itmek ile veya gayrı tarik ile taksir idüb bâki kodığı zâhir olursa mâl-i padişahî tazmin olundukdan sonra siyaset oluna Şöyle olaki tisi'[1] yılının ve selasîn yılının arası fasl olunub bilkülliyye 'alâkası münkatı' oluna

21. Ve yeni tahvîl hususunda emr-i şerif-i müstehîl-lit-tahrîr[2] böyledir ki nâzır-ı emvâl ve emîn irtifa' defterlerin görüb her ayın mahsuli ne mikdardır aslı ile ma'lum idinüb dahi her iki veya üç köy münâsib olduğına göre behâları ile yarar 'âmil 'uhdesinde idüb ve kaç 'âmile bir emîn nasb olunmak vecih ve münâsib ise ol üslûb üzere cemi' kurâyı hassa yarar ve mütemevvil 'ummâl 'uhdelerine idüb ve emîn ve müstekim maslahatgüzâr eminler nasb idüb ve muhasib ve ehl-i kalem müstekim kâtibler koşub dahi mahsul-i sayfiden gayrı mal-i padişahiyi hisab idüb her muceb-i kıst-ıl-yevm zikrolunan ümenâ 'ummâlden mâh-be-mah tahsil idüb hızane-i 'âmireye teslim eyleyeler Ve sayfî mahsuli dahi mevsiminde tahsil ve tekmil idüb bilâ kusur hızane-i 'âmireye teslim ideler Kıstelyevmlerin tamam virmeyüb veyahud sayfî mahsuli vaktinde edâ itmeyüb filcümle bâki gösteren ümenâdan bâki gösterirlerse kendülere tazmin olundukdan sonra 'azl ideler belki bakayâ hadd-i i'tidâlden tecavüz iderse *siyasete* müstahik olalar Bu makule ümenâ ve küttâb nazır ihtiyar itdüği kimesnelerden ola her ne tayifeden olursa ola Şöyle ki nazır emvâl-i padişahî husûlinde emîne ve kâtibe ve havâle[3]ye ihtiyaç olmadan i'timad iderse anın gibi maddelerden kimesne gönderilmeye Ve bilcümle bunın gibi ümenânın ve küttâbın 'azli ve nasbı nazır-ı emvâl'e mufavvazdır

Mâl-i padişahî husûli bâbında evlâ ve enfa' neyse öyle ide Ve veçh-i meşruh üzere vilayet ve nevahi-i Mısır hurde[4] 'âmilleri 'uhdesinde olub ve münasib olduğuna göre eminler ve kâtibler nasb olundukdan sonra kaç 'âmil oldı ve ne mikdar emîn ve katib vaz' olundı ve ne mikdara satıldı ve satılan kurâ asıl irtifa' defterlerinde ne idi cümlesin ümenâ ve küttâb ve 'ummâlin esamisi ile der-i devlete mufassal ve meşruh mukata'a defteri yazılub nişanlanub ve mühürlenüb irsâl oluna

22. Ve zikrolan 'ummâl ve ümenâ ve kâtibler vaktiyle tahzirine ve 'imaretine geregi gibi mücid-dü-sa'i olalar Sa'y ve ihtimam idüb tahzîr olunmamış hâlî yer komayalar Bu bâbda meşayihden ve kâş-

---

[1] تسع [2] مستحيل التحرير [3] حواله [4] خرده

müfevvazdır[1] Lâkin [illegible] hazz-ı nefs[2] için bilâ sebeb [illegible] [illegible] mekden hazer[3] eyleye. Ve yıl ahirinda bunlardan kaç kişiye [illegible] ve kaç [illegible] 'azl olunup ve sebeb-i 'azl veya mucib-i [illegible] [illegible] mufassal yazup der-i devlete 'arz eyleye.

19. Ve bu meşayih-i 'Urbân her yılda beylerbeğiye gelüp [illegible] olan mâl-i padişahiyi edâ eyleyüp hesablaşdıklarında [illegible] 'âdet [illegible] üzere beylik cânibinden birer [illegible] at geydireler. Ve [illegible] [illegible] takaîd olmayan meşayih [illegible] kaftan geydirilmeyenler [illegible] bi meşayihe olan 'âdetlerince beylikden birer kaftan geydireler. [illegible] katda [illegible] gelüp [illegible] beylerbeğiye pişkeşlerin [illegible] [illegible] cânibinden nesne verilmeyüp beylerbeği kendi [illegible] [illegible] ri'ayet eyleye. Ammâ beylerbeğiye pişkeş nasıl [illegible] için [illegible] ve yaya cüz'î ve küllî nukûd [illegible] ve [illegible] nesne [illegible] [illegible] câiz değildir. Şöyle ki [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] ma'lum olursa mûceb-i [illegible]

Ve bundan gayrı Sa'id vilayetinde Ömer ağa ve [illegible] [illegible] yâra [illegible] olan [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] birer mikdar pişkeş vermek 'âdetleri imiş [illegible] [illegible] [illegible] olmuş olan Kaytbay zamanında [illegible] nesne [illegible] ile hâliyâ vilayet-i mezbûre [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] ta'dil düşüp [illegible] meşayihden [illegible] Kaytbay [illegible] [illegible] [illegible] olmuş [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] Ve bundan gayrı [illegible] [illegible] olan meşayih her yıl [illegible] [illegible] ki der-i devlete [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] ve ne [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] eyleye.

[illegible]

20. Hâliyâ mevcut olan [illegible] ve [illegible] [illegible] [illegible] vâl ve emin-i şehir huzurlarına getirilüp [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] yılının bekayâsın ve [illegible] [illegible] [illegible] görüp ne [illegible] ve makbuzâtından ne teslim etmişlerdir ve [illegible] ne [illegible] [illegible] hesabları görüldükden sonra [illegible] ne [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] leyüp bir akçe ve bir habbe [illegible] komayalar [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] denlerin emlakı ve esbabı satılup kifayet itmezse kefil [illegible] [illegible] linden tahsil olunup [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] olmuş [illegible] ve mektûm [illegible] var ise ikrar itdirüp ve tahsil olunup [illegible] 'amire-

---

[illegible]

mihî teslim itdükden gayrı mahsul-i sayfı dahi mevsiminde bittemâm vel-kemâl nâzır-ı emvâl ve emîn ma'rifetiyle hızâne-i 'âmireye teslim eyleye

Ve *rüsûm-ı şeyâhat* dahi Kayıtbay kanunı üzerine alınub andan tecâvüz olunmaya Ve gerekdir ki meşâyih-i 'Urbân memleketde yörüdüği yerlerde mühim ve lâbüd olandan zâyid cemaat-i A'râbdan çok kimse uydurub me'kûlât ve meşrubât bâbında fellâh tâifesine ziyade tahmil idüb ta'ciz ve tazyik itmeye kadr-i kifayetce adam uyduralar[1]

17. Ve A'rab tâifasından müfsidlerinden ve şerirlerinden bir ehadi yanlarında saklayub tavtîn[2] itdürmeyeler Ve mutlaka kul tâifesinden bir ferdi yanlarına kimesne getürmeyeler Anun gibi eşirrâdan ve ehl-i fesaddan ele giren kimesneleri mecâl virmeyüb dutub k â ş i f e teslim eyleyeler Ol dahi kendü siyaset eyleyecek kimesne ise fil-hâl mecâl virmeyüb siyaset eyleye Ve illâ bellüce[3] zî-kadir kimesne ise bir yarar ademisiyle kayd ve bend idüb beylerbeyiye göndere ki mecâl ve ihmâl virmeyüb siyaseti ne ise yerine getürüb şöyle ki bunun gibi müfsid 'arablara himâyet idüb meşâyih yanlarında sakladuğı ma'lum olursa veyahud ele getürmek bâbında iğmaz idüb müsâmaha ve müsahele itdüğı zâhir olursa veyahud kul taifesinden eğer mu'tak[4] ve eğer gayrı mu'tak yanlarında olursa satıla Reayadan Kayıtbay kanunundan zâyid rüsûm alursa ol vakit meşâyih-i A'râba beylerbeği mecâl virmeyüb emr-i padişahî üzere muktezây-ı ırz-ı saltanat[5] ne ise yerine koya

18 Ve mezkûrûn meşâyih-ı 'Urbândan Bağdat oğlu Husâmeddîn ve İsmail ve 'Aclan[6] ve Emir Davud ve 'Uskoldan[7] nev'â emre muhâlefet veya nizam-ı memlekete halel virecek bir vaz' sâdır olsa beylerbeyi kendü 'azletmeyüb günahların dergâh-ı mu'allâya 'arzeyleye Ve eğer mâl-i padişahî bi-temamihi edâ itmekden nev'â tekâsül ve te'allül idüb veyahud hiyâneti müş'ir bir vaz' sâdır olub habsolunmak lâzımgelse beylerbeyi nâzır-ı emvâl ma'rifetiyle habs itdürüb sebeb-i habsini nâzır-ı emvâl ma'rifetiyle dergâh-ı hılâfet penâha 'arzeyleyüb emr-i celil-il-kadr nenin üzerine cârî ve sâdır olursa mucebiyle 'amel oluna Ve bu veçh-i mezkûr üzerine zikrolunan meşayihden birisi habsolunsa beylerbeyi olan sancak beylerinden veya ağalardan vecih ve münâsib gördüğı kimesneye berveçh-i emânet yerin gözetdirüb kadr-i kifayetçe yanına adam koşub der-i devletden yerine adam ve emr-i şerif gelinceyedek maslâhat-ı şeyahat ve ise 'avk[8] olunmayub görüle ki mâl-i padişahiye nev'â zarar ve noksan müterettib olmaya

Ve bunlardan gayrı meşayih-i A'râbın 'azli ve nasbı beylerbeğiye

[1] اویدوره‌لر [2] توطين [3] بلوجه [4] معتق [5] عرض سلطنت [6] عجلان [7] عسقولدن [8] عوق

[illegible] Gerekdir ki [illegible] bu husus dahi [illegible] [illegible] Şöyle ki [illegible] [illegible] kâşife [illegible] [illegible]

34. Ve [illegible] günler [illegible] ve evinde [illegible]

Gerekdir ki [illegible] günler [illegible] ve evinde [illegible] [illegible] ile [illegible] [illegible] günler [illegible] yat [illegible]

[illegible]

35. Bu [illegible] kâşifler [illegible] ve [illegible] Ve [illegible] Ve [illegible] ve [illegible] ve [illegible] kâşifler [illegible] ve [illegible] Ve [illegible] ve [illegible] padişah [illegible] ve [illegible] leyeler

36. Bir veçhile [illegible] Nîl [illegible] [illegible] ve [illegible]

[1] [illegible] [2] [illegible] [3] [illegible] [4] [illegible] [5] [illegible] [6] [illegible] [7] [illegible]

olub rüsûm-ı mezbûre kifâyet itmezse Kayıtbay zamanında cârî olan kanun üzerine fellâh tâifesine tahmîl olunacak fellaha ve mâl-i saltanat cânibinden mu'âvenet lâzım olursa hazineden ta'mir ve termîm oluna Ve bundan gayrı kâşifler cüsûrın ta'miri bâbında kaşş-u lebi'ş içün müdamiler[2] den akçe alub bu hizmeti kemâyenbeğî gözetdirmemekden ziyade zarer olurmış Muhkem yasağ oluna ki bu husûs içün aslâ akçe alınmaya alınacak olursa gereği gibi sıyanet olunub hakkından geline

12. Ve gerekdir ki kâşifler memleketi bedevî ve 'âsî 'Arabın şerrinden ve te'addisinden mahfûz ve mahrûs tutalar Ve bedevî A'râbın nev'â 'ısyanı ve memlekete te'addîsi ve tuğyanı zâhir olsa mecâl virmeyüb ele girincesünün[3] başın kesüb atı ve sâyir esbâbı ve âlâtı ol baş kesen kimesnenin ola

Ve bir tâife ehl-i fesad olub basılub urulmak lâzım gelse kâşif el altından beylerbeye bildirüb anın emriyle urub müfsidin[4] kesüb ve diri dutulanı beğlerbeğiye gönderüb malların ve davarların gâret[5] idüb asker halkının doyumluğı[6] ola Ammâ mücerred mala tama' olınub 'ısyanı ve fesâdı zâhir olmadan tâife-i A'râbın bi-günâh katl olunub malı ve davarı garet olunmakdan ziyade içtinâb ve ihtirâz ideler

13. Fellah tâifesinden şunın ki şirreti ve fesâdı olub veyahud bir şena'ati zâhir olub *cerîmeye* veya bir *siyasete* müstahak olsa anlarun gibinin kâşif kadı ma'rifetiyle istihkakına göre cürümleyüb siyasete müstahak olanları günahlarına göre te'dib ve siyaset eyleye Ve katl olunan fellahın vârisleri varsa esbâbı ve emlâki mîriye zaptolunmayub vârislerine teslim oluna Ve kadı ma'rifetiyle olmayınca fellahdan zulmen *cerîme* alub te'addî ve zulüm itmeyeler

Ve hâliyâ emr-i vâcib-il-imtisâl budır ki vâkı' olan hiyanâtdan[7] *cerîme* alınmak lâzım gelse Rum vilâyetinde alınan cerâimin zı'fı alına ziyade nesne taleb olunub alınmaya Rum vilâyetinde icrâ olunan kanunnâmenin sûreti taleb olunub dahi bir sûreti Mısır divânında hıfz olunub ve birer sûret dahi her kadıya günderilüb sicillâtına sebt olundukdan sonra taht-ı kazasında olan vilâyete nidâ ve tenbih itdüre ki bu kanuna mugayir ve muhalif nesne alınmayub te'addî ve tecâvüz olunmaya

Ve zaman-ı kadîmde fellah tâyifesinden bir günah sâdır olub ol zamanda fasıl (ve) kat'-ı husumet olub müdde'îsile ibrâlaşdıkan sonra[8] kâşif olanlar tekrar tecdid idüb mahzâ cerîmesin almak içün tutub envâ'-ı te'addî ve iyzâ[9] iderler imiş Emr-i padişahî ile bunın gibi umûr memnu' ve mer-

[1] اشرولبش [2] مداميلردن [3] كيريجه‌سنك [4] مفسدن [5] غارت [6] طويرلغى [7] خيانتدن
[8] ابراالشدكدنصوكرا [9] ايذا

sonra beylerbeyi nâzır-ı emvâl ma'rifetiyle mecâl virmeyüb harab olan cüsûrın veya müteferrik olan karyenin üzerinde kâşifi eşedd-i 'ukubetle katl[1] eyleye Ve şöyle ki katl olunmağla veya hizmetde ba'zı taksiri olub veya ahar sebeble kâşiflik mahlûl olsa beylerbeyi nazır-ı emvâl ma'rifetiyle bunun gibi hidemât 'uhdesinden gelmeye kadir bir yarar kimesneye yerin tevcih idüb hizmetini idüb dergâh-ı se'adete 'arz idüb berâtın taleb ideler

Her kâşif ki 'uhdesinde olan hidemât-ı sultaniyyeyi kemâyenbeğî[2] edâ itmeğe sa'y ve ihtimamı ve taht-ı küşûfiyyetinde olan mâl-i padişahiyi temam tahsil itmekde hüsnü kifayeti ve kemâl-i ikdamı ve ta'mir-i memâlik-i mahmiyyeye cid-dü-cehd-i beliği[3] zâhir olsa beylerbeyi ve nazır terbiyet idüb dergâh-ı mu'allâya 'arz ideler ki enva'-ı inayât-ı padişahî ve esnaf-ı riayât-ı şehinşahiye sezâvâr ve mazhar[4] olalar Ve eğer bu zikrolan hizmetlerin barışında kâşifin 'aczi olub beylerbeyi cânibinden istimdâd ve isti'anet eylese gerekdir ki beylerbeyi ne veçhile münasib ise nâzır-ı emvâl marifetiyle hüsn-i mu'avenet ve müzaheret bâbında müsa'ade eyleye

10. Ve Kayıtbay zamanında kâşifler fellah tâifesinden beledden[5] belede birer kuzı alurlarmış Hâliyâ bu üslûbdan te'addî ve tecâvüz olan fellahın gayet a'lâ ma'işetine mühim olan koyunın alub ve belki bir re'se kani' olmayub ziyade taleb olunmağla reaya mütazallim ve mütazaccir[6] olur diyü 'arz olundı Bu bâbda dahi emr-i şerîf-i müstahîl-it-tahrîfim[7] bunun üzerinedir ki minba'd *ziyafe*[8] adına koyun ve kuzu alınmayub bundan bedel karyeden karyeye onar para ki yiğirmi osmanîden ibaretdir bu alına ziyade alınmaya Şöyle ki ba'd-et-tenbih eslemeyüb yine kuzu veyahud koyun alurlar ise beylerbeyi nâzır-ı emvâl ma'rifetilye ol kâşife muhkem siyaset idüb lâzım olursa 'azl olunub Derse'adete 'arz oluna

11. Ve *rüsûmı küşûfiyyet* dahi Kayıtbay zamanında cârî olan 'âdet ve kanun üzere riayet oluna ol kanundan aslâ tecavüz olunmaya Zikrolan kanun üzere rüsûm-ı küşûfiyyet ne ise cem' olunub dahi kâşif berâtı mucebince ta'yin olunan *sâliyâne*sin[9] alub ma'dâsın hazîne-i 'âmireye teslim eyleye Ve bundan gayrı cüsûr ve cürafe yapılmak ve meremmet olmak içün ta'yin olunan rüsûm dahi Kayıtbay kanunı üzerine cem' olunmak gerekdir Zikrolunan rüsûm cem' olub cüsûrın ve cürâfenin 'imâretine ve meremmetine sarf olunub ziyadesin kâşif olan kimesne hızâneye teslim eyleye Ve ne cem' olundı ve ne sarfoldı müfredâtiyle defter idüb nâzır-ı emvâle ve emîne 'arz eyleye Ve gösterdüği masârif eğer sinin-i sâbıka[10]ya mu'adil ise kabul idüb ve illâ sebebi teftiş olunub mektûm olmuş mal zâhir olursa tazmin itdürile Ve Nil 'azim gelüb cürâfe ziyade harab

[1] اشد عقوبتله قتل [2] كماينبغى [3] جد وجهد بليغ [4] انواع عنايات پادشاهى واصناف رعايات شهنشاهى يه سزاوار ومظهر
[5] دن [6] متظلم ومتضجر [7] مستحيل التحريف [8] ضيافه [9] ساليانه [10] سنين سابقه

CEMAVT.I KÜŞŞAF-I NEVAHİ-İ MISIR

Vilayet-i Şarkiye Vilayeti Kalyub قليوب Vilayet-i Bilbis بلبيس Vilayet-i Dakhaliye دقهليه Vilayeti Katiye قاطيه Vilayet-i Idfih اطفيح Vilayet-i Garbiye Vilayet-i Menufiyye منوفيه Vilayet-i Buhayr بحيره Vilayet-i Cize جيزه Vilayet-i Feyyum ve Behnesaviyye فيوم و بهنساويه Vilayet-i Üşmûnin اشمونين Vilayet-i Menfalut منفلوط Vilayet-i Elvah الواح

8. Bu küşşaf[1] tâifesini zimmetine lâzım olan hizmet budır ki evvelâ her birisi taht-ı küşûfiyyetlerinde[2] olan vilâyetin cüsûrın ve cürâfesin[3] vaktinde ve mevsiminde kemâliyle ta'mir ve termim idüb muhtel cisir ve cürâfe komaya Ve taht-ı tasarrufında olan köylerin şüyûh-ı bilâdına ve ehali-i kurâya tenbih itdüre ki anlar dahi cüsûr-ı bilâdı gereği gibi ta'mir ve termîm ideler Sa'y ve ihtimam eyleyeler ki cüsûr ve cürâfe 'imaret olunmamak sebebiyle aslâ bir yer *şerâk-î*[4] olmaya

Ve Nil-i mübârek taşdukda kemâlin bulub her yeri basduğı gibi evvelâ su basan yerlerin mecmû'ın tâife-i fellâhîne ekdirüb tahzîr[5] itdüreler Su basan yerlerün sa'y idüb tahzir olunmadık bir zira' yer hâlî komayalar

Ve taht-ı küşûfiyyetlerinde harab olmış köy var ise her ne tarikle mümkün olursa ma'mur itmeğe cidd-ü cehd[6] eyleyeler Ve ma'mur olan köylerin harab olmasın icab ider hareket itmekden ziyade ihtiyat ve ihtiraz ideler

Ve Kayıtbay[7] zamanında âdet-i câriye bu veçh ile idi ki her kâşifin taht-ı küşûfiyyetinde olan yerlerin taksiti *irtifa' defterleri*[8] mucebince bi-temamihî tahsil olunub hazine-i 'âmireye vâsıl olmak kâşifin 'uhdesinde ve iltizâmındadır Haliyâ dahi kemâkân bu kanun mukarrerdir Gerekdir ki her kâşifin eli altında olan bilâdın eyi olan yerlerin bi-temamih itahzir itdürüb bi-haseb-id-defter vâkı' olan taksitin ve haracın ne ise istihrac[9] idüb şerâkiden gayrı iyi olan yerlerin cemî'inin haracın bitemamihî tahsil idüb hazîne-i 'âmireye götüre Bu hususda ta'allül idüb noksan gösterürse beylerbeyi nâzırı emvâl ma'rifetiyle nakz olan malı kâşifin emlâkinden ve esbâbından tahsil idüb ve kendüsi habs olunub görüle yeri bir mu'temed kimesneye tevcih olunub Derse'adete 'arz ideler

9. Şöyle ki nâgâh taksîr[10] vâkı' olub mâl-i padişahî tamam tahsil olunmasa ve yahud ihmal olunub su basmış yerlerin ba'zısı tahzir olunmasa veyahud 'ıyazen billâh[11] ba'zı cüsûr ve cürafeler 'imâret olunmayub kalmakdan *şerakî* lâzım gelse veya te'addîden ba'zı kurâ harab olsa ve bu mezkûrâtda zararı ve noksanı bi-kusur kâşifden tazmin olundukdan

---

[1] كشاف [2] تحت كشوفيتلرنده [3] جرافه‌سن [4] شراقى
[5] تحضير [6] جد وجهد [7] قايتباى [8] ارتفاع دفترلرى [9] استخراج [10] تقصير [11] عياذا بالله

Bunlarun birisinden nâgâh bir günah sâdır olsa cüz'î cerîme ise ağaları cerimesine göre te'dîb eyleye mu'sır olursa 'ulufesi kat' oluna

Ve 'ulufesi kat' olunanları anda durgurmayub İstanbula gönderile ve küllî şena'at işleseler beylerbeğiye 'arz olunub katl ideler

Ve bu tâyifeden mahlûl olan gedükler kimseye tevcih olunmayub akçeleri hızane-i 'âmireye zabt oluna Ve ahır-ı senede ne mikdar gedük mahlûl oldu ve sebeb-i halli nedir ve kaçıncı bölükdür mufassal ve meşruh i'lâm oluna ki bunda olan defterde dahi mahallinde işaret oluna

Ve bu cema'atin her birisine cârî'l-âde[1] üzerine 'alikleri[2] virile ve bersim[3] vaktinde 'âdet-i kadime üzere balçık virilüb[4] ol mevsimde 'âlikleri dört ay başşa anbara zabt oluna

Ve sâyir tavâyif gibi bunlar defter-i sultaniye b ö l ü k b a ş ı ta'yin olunmışdır Bilfi'il yazılan bölük başları kimse 'ulufeleri hâli üzere dura ziyade olmaya Ammâ minba'd bir bölük başılığı mahlûl olub yine bölükden bir kimesneye virilse bir akçesi bölük başılık içün kanun-ı osmanî üzerine ziyade ola

CEMA'AT-I ÇERAKİSE-İ MÜTEKA'İDÎN

6. Bu[5] cema'ati Çerakise tâyifesinin pîr ve nâtuvan olub hidemât-ı padişahiye kadir olmayanlarındandır yevmî ikişer akçe veya üçer akçe 'ulufe yiyüb hazret-i padişah-ı hilâfet penah e'azzallahü ensârehu ve dâ'afellâhü iktidarehu hazretlerinin devam-ı devlet-i ebed peyvend-i rûz efzûn[5] du'alarına işugal iderler bunlardan birisi fevt olsa yerine ahardan kimesne yazılmaya meğer yine bu tâyifeden bölükde olub teka'ud ihtiyar iden kimesne ola Anun gibi dahi der-i devlete 'arz oluna ki anda olan nümune defterine kayd olunub bölüğünden ihraç oluna Ammâ telbîs[6] ile müteveffâ adına ahar kimesne geçmeye ziyade ihtiyat oluna

CEMA'AT-I ÇAVİŞAN-I MISIR

7. Bu cema'at kırk nefer olmak emr olunmışdır Bunlar Mısır-ı Kahire divanında çavuşluk hidmetin iderler Bunların umûrı nâzır-ı emvâl ma'rifetiyle beylerbeğiye mufevvazdır[7] Beylerbeği muradı olduğı gibi istihdam eyleye Bunlardan bir gedik mahlûl olsa beylerbeği olan gönüllü tâyifesinden veya atlu tüfenkci tâyifesinden yararlarından mu'temed-ün-'aleyh ve müstekim kimesnelerden birisine tevcih idüb der-i devlete 'arz eyleye ki anda olan deftere dahı kayd oluna Bu iki tâyifeden gayrı ahar kimesneye çavuşluk tevcih olunmaya Ve bunların birisinden mucib-i 'azil veya müstahıkk-ı siyaset bir günah sâdir olursa beylerbeği günahına göre te'dîb idüb ve emr-i padişahî üzere siyaseti yerine getürdükden sonra veyahud 'ulufesi kat' olmağa müstahık olub 'ulufesin kat' itdükden sonra mufassal ve meşruh dergâh-ı se'adete 'arz eyleye Ve bunlar kırk neferden ziyade olmaya Bunlardan birisi bir hizmete gönderilse yasağ oluna ki on Eşrefiden[8] ziyade ücret almayalar Ba'deltenbih eslemeyüb aldıkları zâhir olursa mucib-i 'azl ola Ve gedüği kat' olan çavuşları bir an anda durgurmayub İstanbula bırağa ve ba'd-e zamanın[4] kat' olunalar nâgâh devr idüb anda varırsa her kande bulunursa mecâl virmeyüb katl ideler Ve külliyyen gönüllü tâyifesinde ve atlu tüfenkçilerde ve hisar erlerinde ve 'azebde Çerakise oğullarından ve Fellah tâyifesinden ve A'râbdan bir ferd 'ulufeye yazılmaya Şöyle ki yazılacak olursa kethudâlarına ve kâtiblerine siyaset olunub ağalarına sebeb-i 'azl oluna

---

[1] جاری العاده [2] علیقلری [3] برسیم [4] ویریلوب [5] حضرت پادشاه خلافتپناه اعز الله انصاره وضاعف الله اقتداره حضرتلرینك دوام دولت ابدپیوند روزافزون [6] تلبیس [7] مفوضدر [8] اشرفیدن

CEMA'AT-I 'AZEBAN Kİ BÂB-I SİLSİLEDE OLURLAR[*]

4. Bunlar dahi müstekil bir tâyife olub başka ağaları vardır reisleri ve oda başıları olub reisleri sekizer akçe ve oda başıları altışar akçe ve 'azebleri beşer akçe yiyüb kal'ada hidmet-i padişahi edâ ideler

Ve geldiklerine berât-ı şâhi ile mutasarrıf olub bunlar dahi kemâ sebak' tülenk atmak 'ilminde kâmil ve mahir olub ağaları dayim tülenk atmak bilmeyenlerine idman itdüreler Reisleri ve oda başıları cebehaneden nâzır-ı emvâl mâ'arifetiyle kader-i kifayetce ot alıvirüb aldıkları otı zayi' itmeyüb ta'lime sarf idüb kal'a hıfzında olalar

Ve kal'adan taşra yatmak câyiz olmamakda ve sâyir hidmetlerde heman hisar eri gibidir Anlarda câri olan ahkâm bi'aynihi anlara dahi icrâ oluna

Ve lâkin bu tâyifeden düşen mahlülâtı ağaları beylerbeği ve nâzır-ı emvâl ma'rifetiyle hizmet-i padişahiye yarar yeğide tevcih idüb dergâh-ı mu'allâya arz ideler Ammâ bunlar dahi Rumlu tâyifesinden olub Çerakiseden ve oğullarından ve A'râb tâyifesinden olmaya Ve 'arzlarında tevcih olunan günün tarihi yazıla Ve ne gedük idüği mufassal ve meşruh kayd oluna ki bunda olan defter-i sultanîde yerine kayd olunub ve beratları resmi dahi hesab olunub 'ulufesinden anda aşağa varıla Der-i devletde rüsûm-ı berat taleb olunmaya

Ve kezâlik bunlardan dahi birisinin ki 'ulufesi kat' oluna anda durgurmayub Rum İline bırağalar

Ve beş yüz neferden zâyid olan gedükler mahlûl oldukça kimesneye tevcih olunmaya Beş yüz gedüğe gelinceyedek beşyüz neferde mukarrer ola ziyade olmaya

CEMA'AT-I TAYİFE-İ ÇERAKİSE [**]

5. Bu tâyife-i Çerakisenin ağası ve kethudâsı ve kâtbi Rumlu tâyifesinden ola Ve hidemât-ı sultaniyeye istihdam olunmak bâbında heman mezkûr olan gönüllü tâifesi gibidir

---

[*] Zikr olunan cema'ât-i 'azebânın mikdarı bu kanunname-i humayunda kayd olunmaduğı ecilden hâliyâ emr-i celil-il-kadr bu veçhile sâdir oldı ki tayife-i mezbûre bin nefer ola binden ziyade vâkı' olan neferden mahlûl oldukda kimesneye tevcih olunmaya Taman bin nefer kala ve bin nefer kaldıkdan sonra dahi düşen gedükleri düşdükçe virilmeyüb yiğirmi gedüğe değin tevakkuf oluna yiğirmi gedük oldukdan sonra yıl ahırında yerine âdem koyub tamam bin nefere irişdirile Harrerehû ez'af-ı 'ibadillah il-melikil-müte'âl Mustafa bini Celal it-tevfiki 'ufiye 'anhuma

حرره اضعف عباد الله الملك المتعال مصطفى بن جلال التوفيقي عفي عنهما

[1] كاسبق

[**] Zikr olunan Çerakisenin mikdarı bu kanunnâme-i hümayunda kayd olunmadığı ecilden hâliyâ emr-i celil-il-kadr bu veçhile sâdir oldu ki tâyife-i mezbure bin nefer ola binden ziyade bir nefer olmaya Bin nefer kalıncıyadek mahlûl gedik virilmeye Taman bin nefer kaldıkdan sonra vâkı' olan mahlûllerden otuz gedik oluncıya değin tevakkuf oluna Otuz mahlûl tamam oldukda bâb-ı sa'adete 'arz olunub yerine âdem taleb oluna eğer yıl tamam olmadın ارلدن otuz gedik mahlûl olursa yıl ahırına tevakkuf olunmayub 'arz oluna ve illâ yıl ahırına değin az ve eğer çok 'arz oluna

Harrerehû ez'af-ı 'ibadillah il-melik-il-müte'âl Mustafa bin Celâl-it-tevfikî 'ufiye anhümâ

Bu tâyifeden şol kimesnelerin ki 'ulufeleri yedi akçe ola veyahud sekiz ola anun gibiler hâll üzerine ibka oluna Yedi akçeden eksik 'ulufe yiyenlerün 'ulufesi yedi akçeye yetişdürile Ve hâliyâ defterde bölük başı kayd olan kimesnelerün 'ulufesi hâll üzerine dura Kanun üzerine ahar bölük başılığa tebdil olsa bir akçesi ziyade ola

Ve bu tâyife dokuz yüz nefer olmak emr olunmışdır min-ba'd vâki' olan mahlûlâtın dokuz yüzden ziyadesi kimesneye tevcih olunmaya

CEMA'AT-İ MÜSTAHFIZAN-I KAL'A-İ MISIR

3. Ve bu tâyifenin dahi ağaları dizdâr[1] adına hisar erisi[2] ve cebecisi ve meremmetcisi sâyir müstahfızân-ı memâlik-i fahmiye[3] gibi gedüklerine berat ile mutasarrıf olurlar Hisar erisi yevmi altı akçe bölük başısı yedi akçe yiyüb kal'ai hıfz ve hıraset iderler Bunlar dahi tüfenk atmakda kâmil ve mahir olub bilmeyenlere dâyim-ül-evkat ta'lim içün ayda ne kadar ot kifâyet iderse beylikden olmikdar ot alub idman itdüreler Ve aldıkları otı zâyi' itmeyeler ta'lime sarf ideler Ve dâyim kal'a hıfzında olub kal'adan taşra yatmayalar Ve evlü olan kimesneleri dahi cema'atini kal'aya getüre ki ol behane ile hariçde yatmak lâzım gelmeye Şöyle ki kal'adan taşra yatsa veyahud sâyir hidemat-ı padişahide nev'â ihmâl ve tekâsül itse bölük başısı ve kethüdası ve ağası men' eyleye İta'at itmeyeni ağaları muhkem te'dib eyleye Eğer eslemeyüb ısrar iderse 'ulufesi kat' oluna Dahi galiz günah eylese beylerbeği siyaset eyleye

Ve bu tayifeden mahlûl olan geldüklerine bu kal'a kul oğullarından babası fevt olmuş hidmet-i padişahiye yarar kimesne bulunursa veya hidmete yarar babası kayd-ı hayatda olursa dahi virilse câyizdir Ve babası fevt olmuşlardan ta'limludan kal'a hidmetin gözetmeğe bedel dutub iltizam ider kimse bulunursa elli gedüğe denlü[4] eytâm kısmına virile Elliden tecâvüz itmelü olsa elbetde 'arz oluna 'Arz olunmayınca virilmeye ahar kal'a ma'zullerine veyahud ahar kal'adan gedük tasarruf itmiş kimesnenin oğullarına mutlaka bu kal'ada gedük virilmeye Ve bu tâyifeden dahi yigirmi gedük oluncıyadek te'hir olunub yıl ahırında 'arz olunub yerlerine âdem taleb oluna yıl tamam olmazdan evvel yigirmi ya dahi ziyade gedük düşerse 'arz oluna Ve 'arzları yazıldıkda ne gün yazılursa tarihi kaydolunub ve beratı 'arzda mukayyed olan tarihden yazıla Ve gedük tevcih olunan hisar erlerinin rüsûm-ı berâtı bunda hesab olunub 'ulufesinden anda aşağa varıla Dergâh-ı 'âlide resm-i berât taleb olunmaya Ve gayet zaruret olmayınca bu tâyifeden kâşiflere âdem koşulmaya Şöyle ki ıhtiyac olursa mukaddemâ kal'a hıfzına kifâyet kadarı[5] âdem alıkoyulub ma'dûsını istihdâm ideler Bu tâyife dahi bazarda san'at işleyüb veya bey' ve şirâ idüb veya dellâlık idüb veyahud ahar bunun emsâli ehl-i sûk olmak memnu'dır eslemeyüb iderlerse 'ulûfesi kat' olmağa sebebdir

Ve mutlaka ne sebeb ile olursa 'ulufesi kat' oldukdan sonra bir ân durgurmayub gemiyle Rum İline bırağalar Ve nefs-i şehirde ve Mısr-ı 'atîkde ve Bulaka kadîmden yeniçeri vaz' olnnugelen hidmetlere yasakçılık ve muşduluk[6] ve bunun emsâli hidmetlere bu hısar erenlerinden nasb oluna Ahar tâyifeden bunın gibi hidmetlere kimesne vaz' olunmaya

---

[1] دزدار [2] حصار اريسى [3] ممالك محميه [4] دكلو [5] قدرى [6] مشدلك

CEMA'ATİ TÜFEKCİYÂN-I SÜVAR*İ

Bu tâyifenin dahi ağası ve kethudâsı ve kâtibi müstekil olob bunlar dahi kezâlik her birisi birer at besleyüb ammâ bunlar at üzerinden tüfenk atmakda mahir olalar Bilmeyenlerine ağaları tehdit idüb ta'lim ve idman itdüre Cebeci başı ma'rifetüyle ne mikdar ot[8] kifâyet iderse hazineden ayda ol kadar ot alıvirüb ta'lime tevzi' ideler Tehdid ideler ki aldıkları otı zayi' itmeyüb ta'limden gayrı yere sarf itmeyeler

Ve bunlardan mahlûl olan gedükleri yiğirmiyedek te'hir olunub yıl ahırından evvel yiğirmi gedük veya dahi[1] ziyade cem' olsa tevakkuf olunmayub 'arz oluna

Ve tâyife-i sâlife gibi 'arz olunan gedükleri mufassal ve meşruh yazıla ki bunda olan deftere dahı yerlü yerinde kayd oluna Ve kâşiflere koşulmakda[2] ve sâyir ahvâlde dahi kezâlik anda ne câri olursa bunlarda dahi icrâ oluna

Ve tüfenk hususunda gerekdir ki kal'ade cebehanede veya cıvarında bir münâsib mahalde bir kârhane vaz' olunub bir tüfenk ilminde mahir kimesneye 'ulufe idüb cebeciler zümresine ilhak idüb üstâd olan kimesne ol kârhanede oturub cebeci başı ma'rifetiyle işleye Ve her çarşuya ve şuyuh-ı esvâka ve ashabı dekâkine muhkem yasağ ve tenbih oluna ki kat'â bundan gayrı yerde bir dükkânda yeni tüfenk işlenmeye ve meremmet dahi olunmaya Şöyle ki nâgâh bir dükkânda ihfâ ile işlendüğine cıvarında olan dükkân sahibleri vâkıf olsalar şuyub-ı esvâka haber ideler Andan hâkime haber olub muhkem siyaset oluna Ve bazârlarda tenbih oluna ki tüfenk satılmaya Satıldığı zâhir olursa bâyi'in ve müşterinin ve dellâlın hakkından geline Ve hısar eriyle 'azebden veya atlı tüfenkçiden gayrı kimesne tüfenk saklamaya Ahar kimesnede tüfenk olsa getürüb beylerbeğiye ve nâzır-ı emvâle 'arz oluna ki değer bahasiyle beyliğe alına Şöyle ki ba'd-et-tenbih getürmeyüb elinde bulunursa girift oldukdan sonra sahibini salb ideler Ve barut dahi şimdiye değin beylik içün işlenügeldüği yerlerinden işlenüb ahar yerlerde kat'an işlenmeye Ve bey' ve şirâ dahi olunmaya Eslemeyenin[3] hakkından geline Muhassalan [4] Hudâvendigâr 'ulufesine mutasarrıf olanlardan gayrı bir ferd tüfenk alub satmak câyiz değüldir Ve eğer tüfenkçinin tüfengi meremmete muhtaç olursa veya 'amelden kalsa ağasına getürüb ağası dahi beylerbeğiye ve nâzır-ı emvâle 'arz idüb cebeci başına termim itdüre veyahud ol hıfz olunub cebehaneden bedel virile eğer zâyid bir üstâd tüfenk işler âdem bulunursa 'ulufe ile cebecilere katub meremmete muhtaç olan tüfenkleri meremmet eyleye ilâ-bâhına[5] Ve Sa'id vilâyetinde 'Ömer oğlu zamanında barut işler bir kaç aded kazgani[6] var imiş Minba'd Sa'id vilâyetinde barut işlenmek ref' olunmışdır Ol kazganları getürüb Mısırda cebehane-i 'âmireye teslim eyleye İhtiyaç olursa istihdam ideler Sa'idde aslâ barut işlenmeye Şöyle ki hafiyyeten işlendüği istima' oluna her kim işledürse ve işlerse siyaset oluna

Ve bunlar dahi yukaru tâyife gibi çarşuda bey' ve şirâ itmeyüb ve san'at işlemeyeler Ba'dettenbih yine eslemeyüb dükkânda oturursa 'ulufesi kat' oluna

Ve bunlarun dahi 'ulufesi kat' olanları bir an durgurmayub gemiyle Rum iline geçüreler

Ve yasağ oluna ki tüfenkci tâyifesi yeniçeri suretinde ak börk[7] giymeye Eslemeyüb giyenlere muhkem siyaset oluna

---

[*] جماعت توفنكجيان سوارى [1] دخى [2] قوروقده [3] اصلميانك [4] محصلا [5] الى ماهنا [6] قزغان [7] آق بورك [8] اوت

MISIR KANUNNÂMESİ

Süleymaniye kütüphanesi,
Esat efendi kitapları
Numara: 1827
Tarihi : 1524 (931)

CEMA'AT-İ GÖNÜLLİYAN[1]

1.Hâliya ferman-ı kaza cereyan bu minval üzerine cârî olmışdır ki zıkr olunan tâyifenin her birisi yarar at besleyüb ve at üstünden gönder[2] kullanub ve sağına ve soluna ok atmağa kadir olalar Ve daim ağaları imtihan idüb gönder ve ok ilmin bilmeyenlere ta'lim ve idman itdüre .

Ve tahsil-i mal içün veya hıfz-ı memleket içün k a ş i f lere koşulma oldukda ağaları beylerbeği marifetiyle içlerinden bir yarar kimesnei baş diküb ve baş ta'yin olunan kimesne kâşifin evamir ve nevahisine imtisâl[3] eyleye Ve taht-ı yedinde olan yoldaşları zabt idüb kimesneye zulüm ve ta'addi itdirmeye Ta'addiden men' eylemezse mücrim ola Ve bu tayifeden birisi nâgâh[4] bir günah işlese günahına göre ağası te'dib eyleye Bir def'a memnu' olmazsa beylerbeği ma'rifetiyle 'ulufesi kat' oluna ve eğer ziyade günah-ı galiz itse ki müstahıkk-ı siyaset ola beylerbeği mecâl virmeyüb siyaset etdüre Ve bunın gibi siyaset olunmağla veya 'ulufesi kat' olunub veya fevt veya nâbedid olmakla bir gedük mahlûl olsa beylerbeği ve ağası kimseye tevcih itmeye Hemen elli gedük[5] cem' oluncıyadek tevekkuf idüb ba'dehu âsitane-i se'adete 'arz idüb yerlerine adem taleb eyleye Ve şöyle ki yıl ahırından evvel elli gedük veya daha ziyade mahlûl düşerse yıl ahırına tevekkuf itmeyüb 'arz ideler Ve illâ yıl ahırına te'hir olunub az eğer çok âhar senede arz oluna Ve sayir tavayif dahi bu minvâl üzere ola Bu tayıfenin ve sayir tavayıfın mahlûlatı 'arz olunsa ne sebeb ile mahlûldür ve kaçıncı bölükdür mufassal ve meşruh i'lâm oluna ki yerlerine gönderilen kimesneler mukaddemâ dergâh-ı 'âlide olan defterde yerlü yerine ve bölüklü bölügünde kayd oluna Ve bu kâşiflere koşulanlar bu tayifeden olsun ahar tayifeden olsun gerekdir ki altı ayda bir beylerbeği ve nazır-ı emval ma'rifetiyle tebdil olunub anlar şehre gelüb yerlerine münavebe tarikiyle ahar kimesneler gönderile

Bu kâşifler hidmetinde olan tâyife kâşifden yem ve yemek taleb itmeye Ve re'ayaya dahi te'addî itmeyeler Hüsn-i rızalarıyle akçeleriyle yem ve yemek satun alalar

Ve yasağ oluna ki gönüllü tayifesi çarşuda dükkan açub bey' ve şirâ itmeyeler Ehl-i sına'at olanlar dahi dükkanda oturub . .'atını işlemeyeler şöyle ki ba'd-et-tenbih eslemeyüb yine dükkânda oturursa 'ulufesi kat' oluna

Ve her ne cerime içün olursa 'ulufesi kesildikden sonra bir an durgurmayub[6] gemi ile Rum İline bıragalar Ve bin yüzden ziyade olan yetmiş iki neferin düşdükce gedükleri mahlûl vâkı' olıcak kimesneye tevcih olunmaya tâki bu tâyife bin yüz neferde mukarrer ola

---

[1] جماعت کوکلیان [2] کوندر [3] امتثال [4] ناکاه [5] کدوک [6] طورغورمیوب



رقم الايداع ١٩٨٦/٣٤٥١

مكتبة الأنجلو المصرية

١٦٥ شارع محمد فريد – القاهرة

